جامعة الخليل
كلية الدراسات العليا
برنامج التاريخ

مفهوم الدولة في الفكر السياسي لحركة فتح 1965- 2009م

إعداد:
جودي حافظ عوض أبو سنينة

إشراف:
د. عماد البشتاوي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الدراسات العليا في جامعة الخليل

This thesis is submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master in Modern and Contemporary History in the College of Graduate Studies, Hebron University

2016 م

مفهوم الدولة في الفكر السياسي لحركة فتح

1965- 2009م

إعداد:

جودي حافظ عوض أبو سنينة

"نوقشت هذه الرسالة يوم الأربعاء بتاريخ 29 /6/ 2016 الموافق 23 / 9 / 1437هـ وأجيزت"

أعضاء لجنة المناقشة :		التوقيع
1. د. عماد البشتاوي	(مشرفاً ورئيساً)	.....
2. د. عبد القادر الجبارين	(ممتحناً داخلياً)	.....
3. د. نعمان عمرو	(ممتحناً خارجياً)	.....

المختصرات والرموز

ج: جزء

د.ت: دون تاريخ نشر

د.م: دون مكان نشر

د.ن: دون دار نشر

ط: طبعة رقم.

م: ميلادي

مج: مجلد

ع: عدد

ق: قسم

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أرواح الشهداء الذين سقطوا في سبيل فلسطين وعروبتها ، إلى أسرانا البواسل في سجون الاحتلال ، إلى بيتي الثاني جامعة الخليل ، إلى المرحومة بإذن الله والدتي العزيزة ، إلى شموخ والدي الطيب، إلى سندي زوجتي و أبنائي وبنتي و إخوتي وأخواتي وأبنائهم..... إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل....

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور عماد البشتاوي الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، وعلى ما شملني به من نصح وإرشاد ، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل الذين كان لي شرف الاستفادة من علمهم وخبراتهم خلال فترة الدراسة ، وأخص بالذكر الدكتور: خلقي خنفر ، محمد العلامي ،عبد القادر الجبارين، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر عضوي لجنة المناقشة اللذين تفضلا بالقبول والموافقة على مناقشة هذه الرسالة آملاً أن أفيد من التوصيات والملاحظات التي ستقوم ما اعوج من هذه الرسالة ، وتزيدها رونقاً وحسناً.

وأتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي نصحاً و أسهم في إتمام هذه الدراسة.

المحتويات

العنوان	الصفحة
المختصرات والرموز	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
المحتويات	د- و
الملخص	ز- ح
المقدمة	ط - ن
التمهيد: الدولة الوطنية	
تطور مفهوم الدولة الوطنية في الفكر السياسي الفلسطيني خلال فترة الانتداب البريطاني	4-1
مفهوم الدولة الفلسطينية عند الأحزاب والحركات السياسية على الساحة الفلسطينية التي سبقت ظهور حركة فتح	4
أولاً:الحزب الشيوعي الفلسطيني	5 -4
ثانياً: حركة الإخوان المسلمين	7 -6
ثالثاً: حزب البعث العربي الاشتراكي	8 -7
رابعاً: حركة القوميين العرب	10 -9
خامساً:الاتحاد العام لطلبة فلسطين	10
سادساً: حركة الأرض	11
الفصل الأول : الدولة في الفكر السياسي لحركة فتح 1965- 1968	

نشوء حركة فتح	12- 20
نشوء منظمة التحرير الفلسطينية ومفهوم الدولة في الميثاق القومي عام 1964م	20- 25
هزيمة عام 1967م وإعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية	26- 35
معركة الكرامة والهوية الوطنية الفلسطينية	35- 38
الدولة الفلسطينية بمفهوم الشيخ محمد علي الجعبري	38- 49
الفصل الثاني : الدولة في الفكر السياسي لحركة فتح1970- 1981م	
أثر أحداث الأردن عام 1970م/1971م على مفهوم الدولة لحركة فتح	50- 55
مشروع المملكة العربية المتحدة وأثره على مفهوم الدولة عند حركة فتح	55- 57
أثر حرب عام 1973م على مفهوم الدولة عند حركة فتح	57- 63
برنامج النقاط العشر ومفهوم حركة فتح للدولة الفلسطينية	63- 67
أثر مؤتمر جنيف على مفهوم الدولة الفلسطينية عند حركة فتح	67- 70
اتفاق كامب ديفيد	71- 76
مبادرة برجنييف	76- 78
الفصل الثالث: الدولة في الفكر السياسي لحركة فتح 1982- 1988	
أثر الاجتياح الإسرائيلي عام 1982م على مفهوم الدولة عند حركة فتح	79- 82
أ- مشروع ريغان	82- 83
ب- مشروع الأمير فهد	83- 86
ج- الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية 1985- 1986م	86- 91

أثر الانتفاضة عام 1987م على تطور مفهوم الدولة الفلسطينية عند حركة فتح	92- 95
الفصل الرابع: الدولة في الفكر السياسي لحركة فتح 1991- 2009	
اتفاق أوسلو و تطور مفهوم الدولة عند حركة فتح	96- 103
حركة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية والدولة	103- 105
مفهوم الدولة عند حركة فتح أثناء انتفاضة الأقصى	105- 106
الدولة عند حركة فتح في مشروع مسودة الدستور عام 2003	106- 107
خطة خارطة الطريق وأثرها على مفهوم الدولة عند حركة فتح	107- 111
اثر الانقسام الفلسطيني عام 2007م على مفهوم الدولة الفلسطينية عند حركة فتح	111- 114
مفهوم الدولة الفلسطينية في المؤتمر السادس لحركة فتح	115- 118
الخاتمة	119- 124
الملاحق	125- 161
المصادر والمراجع	162- 183
الملخص "Abstract"	184- 186

الملخص

تعد حركة فتح واحدة من أكثر الحركات الفلسطينية تأثيراً على مجمل مراحل القضية الفلسطينية ، وقد مرت الحركة بمراحل متعددة منها مرحلة العمل العسكري الذي تبلور تحت مفهوم الكفاح المسلح حيث طرحت شعار تحرير فلسطين الطريق للوحدة العربية، وطالبت بالدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة ذات السيادة على كامل التراب الفلسطيني، ومرحلة العمل السياسي التي لاحت بالأفق ابتداءً من برنامج ذو النقاط العشر عام 1974م والتي ظهرت فيها حركة فتح أكثر ليونة في تعاطيها مع المتغيرات، والتي تبلورت بشكل واضح مع مطلع عام 1990م من خلال التوجه نحو مؤتمر مدريد وما تلاه من مؤتمرات واتفاقيات، وكان للأحداث والصعوبات والمشاكل التي مرت بها الحركة منذ انطلاقها عام 1965م دور كبير في تبلور مفهوم الدولة الفلسطينية لديها، ولهذا هدف الباحث إلى إظهار هذا التبلور في مفهوم الدولة لديها منذ انطلاقتها وحتى مؤتمرها السادس عام 2009م نتيجة لطبيعة الأحداث والمشاكل والضغوطات التي تعرضت لها الحركة، بالإضافة إلى المبادئ العامة والثوابت الوطنية التي رسمتها الحركة لنفسها والتي حددت معالم الدولة الفلسطينية .

عرضت الدراسة مفهوم حركة فتح للدولة من خلال تطور مفهوم الدولة الوطنية في الفكر السياسي الفلسطيني وذلك من خلال عرض مفهوم الدولة الفلسطينية عند الأحزاب والمؤسسات السياسية على الساحة الفلسطينية التي سبقت ظهور حركة فتح مثل: الحزب الشيوعي الفلسطيني، حركة الإخوان المسلمين، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والاتحاد العام لطلبة فلسطين، ، وحركة الأرض.

تطرقت الدراسة لمفهوم الدولة في فكر حركة فتح 1965- 1968م، منذ نشوء حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومفهوم الدولة في الميثاق القومي عام 1964م وهزيمة عام 1967م وأثرها على مفهوم الدولة، وإعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، ومعركة الكرامة والهوية الوطنية الفلسطينية عام 1968م، والدولة الفلسطينية لدى شخصيات الداخل الفلسطيني.

تناولت الدراسة مرحلة أخرى مهمة تتمثل في تبلور مفهوم الدولة في فكر الحركة 1970 من خلال أثر أحداث الأردن عام 1970م- 1971م وكذلك مشروع المملكة العربية المتحدة وأثر حرب عام 1973م على مفهوم الدولة عند الحركة، وبرنامج النقاط العشر و مؤتمر جنيف واتفاق كامب ديفيد وأثر هذه الأحداث في تبلور مفهوم الدولة عند حركة فتح.

عرجت الدراسة كذلك على مفهوم الدولة في فكر حركة فتح 1982- 1988م، من خلال تناول أثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م و مشروع ريغان الذي كان يتحدث عن حكم ذاتي للفلسطينيين وهو ما رفضته حركة فتح، ليعلن بعدها الأمير فهد عن مبادرته والتي جمعت بين الاعتراف الضمني بإسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما لم تستبعد الحركة خيار الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن.

تناولت الدراسة أيضاً أثر الانتفاضة الفلسطينية الأولى على مفهوم الدولة عند الحركة الذي تمثل بإعلان وثيقة استقلال فلسطين في 15/ تشرين الثاني/ 1988م ، فقد صاغ البيان أول وثيقة تستند إلى إقامة الدولة الفلسطينية التي تستند إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين.

و احتوت الدراسة أيضاً على مفهوم حركة فتح للدولة الفلسطينية 1991- 2009م من خلال اتفاق أوسلو، و الإعلان عن ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلاقة حركة فتح بالسلطة الوطنية الفلسطينية وارتباطه بمفهوم الدولة عند الحركة، *وانتفاضة الأقصى عام 2000م والتي أعادت إلى الأذهان خيار الكفاح المسلح عند الحركة*، ومفهوم حركة فتح للدولة الفلسطينية عام 2003م من خلال مسودة الدستور والتي جاء فيها أن فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة ونظامها جمهوري وإقليمها وحدة لا تتجزأ بحدودها عشية الرابع من حزيران/ 1967م وتكون القدس عاصمة لدولة فلسطين ومقر سلطتها العامة ، *والانقسام الفلسطيني عام* 2007م وما سببه من تشكيل حكومتين وسلطتين فلسطينيتين متناحرتين إحداهما تحت الاحتلال والأخرى تحت الحصار، و الانشغال بالخلافات الداخلية على حساب القضايا الوطنية والصراع مع العدو، و التدخلات الخارجية في صنع القرار، والاهتمام بحل الخلافات على حساب قضايا جوهرية تتعلق بالدولة الفلسطينية ،*وتم التطرق أخيراً إلى المؤتمر السادس لحركة فتح عام 2009م.*

المقدمة

أهمية الموضوع

مفهوم الدولة الوطنية الحديثة يشكل مطلباً حياتياً أساسيا للجماعات والشعوب في مختلف أنحاء العالم ، وكانت فكرة الدولة الفلسطينية ولم تزل سواء على كل فلسطين على النحو الذي كان مطروحاً قبل عام 1948م أو على جزء من فلسطين على النحو الذي انحصرت فيه الخيارات بعد عام 1948م ذات أهمية مضاعفة بالنسبة للفلسطينيين؛ لأنها بالإضافة إلى المسائل الحياتية كانت ولم تزل الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الأرض وعلى بقاء الفلسطينيين كشعب وذلك في سياق الهجمة الصهيونية المتواصلة منذ أكثر من قرن، ولذلك عمد الباحث إلى توضيح مفهوم حركة فتح للدولة الفلسطينية كونها أعرق الحركات الوطنية الفلسطينية بحثاً عن الدولة، حيث يشكل مفهوم حركة فتح للدولة الفلسطينية إحدى القضايا الجوهرية التي رسمت معالم القضية الفلسطينية ومستقبلها وذلك من خلال الدور المحوري الذي خطته الحركة لنفسها منذ اليوم الأول لانطلاقتها في 1/ كانون الثاني/ 1965م نتيجة للمكانة التي حظيت بها الحركة على المستويات كافة داخلياً وإقليمياً ودولياً، وأثرها كذلك على منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومن ثم على السلطة الوطنية الفلسطينية فيما بعد، والذي ظهر واضحاً من خلال تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والبحث الدائم عن الدولة الفلسطينية المنطلق من الثوابت الوطنية لحركة فتح .

فلعقود طويلة انشغل الفلسطينيون بالكفاح من أجل الاستقلال وكانت فكرة الوطن بما تحمله من طهرية ورومانسية وبما حملته من أحاسيس الارتباط والتضامن والانتماء أكثر حضوراً من فكرة الدولة، فمفهوم الوطن لا يتطابق دائماً مع مفهوم الدولة ككيان سياسي محدد المعالم وقائم بذاته، وذو اختصاص سيادي معترف به ويقره القانون الدولي.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون حلم الدولة الفلسطينية يمثل الحلم الأول لكل فلسطيني، وكل ما قدمه الشعب الفلسطيني من تضحيات يعد وسيلة لتحقيق هذا الهدف، ولأن لكل حزب وتنظيم رؤيته للدولة من منطلق فكره وبرنامجه السياسي فقد لجأ الباحث إلى اختيار حركة فتح، كونها أعرق الحركات الوطنية الفلسطينية تاريخاً في سجل النضال الوطني الباحث عن الدولة الفلسطينية، بالإضافة إلى أثر حركة فتح والدور الذي قدمته داخل أسوار منظمة التحرير الفلسطينية، ويتضح هذا الدور من خلال الحروب والانتفاضات التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في ظل تواجد

ملحوظ للحركة التي تبلور مفهومها للدولة الفلسطينية في ظل هذه الأحداث من خلال تواجدها الميداني، ومن خلال بياناتها ومؤتمراتها.

فرضية البحث

شهد مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني تطورات وتحولات مختلفة عبر مسيرة النضال الوطني جاءت انعكاساً طبيعياً لمجموعة من الظروف الموضوعية والذاتية التي عصفت بالقضية الفلسطينية ، حيث شكل مفهوم الدولة محور العملية السياسية والفكرية لدى حركة فتح على مختلف مراحل نضالها على الرغم من الظروف والمتغيرات الداخلية والعربية والإقليمية، وتعاملت الحركة بنوع من المرونة مع *هذه المتغيرات وصولاً لتحقيق هدفها النهائي والاستراتيجي المتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية.*

أسئلة الدراسة

جاءت هذه الدراسة للإجابة عن بعض التساؤلات حول طبيعة مفهوم حركة فتح للدولة الفلسطينية، وهي:

1. كيف تبلور مفهوم الدولة لدى حركة فتح؟
2. ما مدى تأثير التغيرات الداخلية و الإقليمية على تطور مفهوم الدولة عند حركة فتح؟
3. كيف تحول فكر حركة فتح نحو التسوية السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية؟
4. ما مدى تأثير البرنامج السياسي المرحلي على مفهوم الدولة في فكر حركة فتح؟
5. ما هي الآثار التي خلفها الانقسام الفلسطيني على مفهوم الدولة عند حركة فتح؟
6. ما أثر انعقاد المؤتمر السادس لحركة فتح على مفهوم الدولة؟
7. بماذا تميزت حركة فتح عن باقي التنظيمات والأحزاب الفلسطينية ذات المرجعية الفكرية الشمولية سواء كانت قومية، أو يسارية، أو إسلامية من حيث التركيز على الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة للكل الفلسطيني بمختلف تنوعاته الأثنية، والفكرية، والدينية، والمذهبية والطائفية.

أسباب الاختيار

نقف اليوم على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة والتي أرخت بظلالها بشكل خاص على المنطقة العربية والتي تشهد أحداثاً وتطورات ربما ستؤدي لتغيرات جوهرية في الدول العربية والإقليمية مما يثير مخاوف وتساؤلات حول مستقبل مشروع الدولة الفلسطينية الأمر الذي يؤدي إلى فتح

الباب واسعاً أمام خيارات ومشاريع ظن الشعب الفلسطيني أنها قد انتهت أو باتت جزءاً من الماضي مثل الخيار الأردني في الضفة الغربية، وخيار الدولة في قطاع غزة، مما يشير إلى ضياع الهوية الوطنية الفلسطينية، ولأن مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني بشكل عام وحركة فتح بشكل خاص لم يحظ باهتمام كبير من قبل الباحثين رغم أهميتها، وجاءت معظم الدراسات السابقة لتصف أحداثاً تاريخية عامة، كما جاءت على شكل دراسات وصفية افتقر جلها للناحية التحليلية، في حين اتصف بعضها الآخر بالحزبية على حساب الحيادية في تناول الموضوع، الأمر الذي تطلب إفراد دراسة علمية متخصصة لها.

الدراسات السابقة

أحمد، محمد، "حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين "1993–2006"، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007 رسالة ماجستير غير منشور، تناولت هذه الدراسة نشأة حركة فتح وتطورها والأسس الفكرية للحركة، والنضال السياسي والعمل العسكري للحركة، وأزمة حركة فتح بين البرنامج والنخبة وآلية اتخاذ القرار داخل الحركة، ودور اللجنة المركزية في أزمة فتح بالإضافة إلى التنمية السياسية للحركة وأثر انتفاضة الأقصى عليها.

عودة، كفاح، "أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني "استراتيجياً وتكتيكياً"، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس 2009، رسالة ماجستير غير منشورة، تناول هذه الدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للدولة والتغير السياسي ومراحل تطور المشروع الوطني الفلسطيني وموقف التنظيمات الفلسطينية من المشروع الوطني الفلسطيني وتداعيات أحداث قطاع غزة على المشروع الوطني الفلسطيني.

منهجية البحث

سيعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج البحث التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي من خلال المعلومات وتحليلها واستخلاصها من الصحف، والمجلات، والكتب والسير الذاتية والمراجع والمصادر الأجنبية مستخدماً التسلسل الزمني للأحداث.

فصول الرسالة

قسم الباحث الرسالة إلى أربعة فصول، قدم لها بتمهيد يبين الدولة الوطنية الفلسطينية قبل حركة فتح من خلال الحديث عن تبلور مفهوم الدولة الوطنية في الفكر السياسي الفلسطيني خلال فترة الانتداب البريطاني، و مفهوم الدولة الفلسطينية عند الأحزاب والحركات السياسية على الساحة الفلسطينية التي سبقت ظهور حركة فتح.

تناول الباحث في الفصل الأول الدولة في فكر حركة فتح 1965- 1968م، وذلك بتناول نشوء حركة فتح، ونشوء منظمة التحرير الفلسطينية، ومفهوم الدولة في الميثاق القومي عام 1964م، وهزيمة عام 1967م وأثرها على مفهوم الدولة، وإعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1968م، ومعركة الكرامة والهوية الوطنية الفلسطينية عام 1968م، و الدولة الفلسطينية لدى شخصيات الداخل الفلسطيني.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه للحديث عن تبلور مفهوم الدولة في فكر حركة فتح 1970- 1981م: من خلال أحداث الأردن عام 1971م على مفهوم الدولة لحركة فتح وأثر مشروع المملكة العربية المتحدة على مفهوم الدولة عند الحركة،وأثر حرب عام 1973م على مفهوم الدولة عند الحركة، وبرنامج النقاط العشر، و مؤتمر جنيف، واتفاق كامب ديفيد ومبادرة برجنيف وأثر هذه الأحداث في تبلور مفهوم الدولة عند حركة فتح.

وفي الفصل الثالث استعرض الباحث الدولة في فكر حركة فتح 1982- 1988م، من خلال تناول أثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م من خلال مشروع ريغان ومبادرة الأمير فهد وخيار الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن، و أثر الانتفاضة الفلسطينية الأولى على مفهوم الدولة عند الحركة .

أما الفصل الرابع فجاء ليوضح مفهوم حركة فتح للدولة الفلسطينية 1991- 2009م من خلال أثر اتفاق أوسلو على تطور مفهوم الدولة عند حركة فتح، وحركة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية ومفهوم الدولة، ومفهوم الدولة عند حركة فتح أثناء انتفاضة الأقصى، والدولة عند حركة فتح في مشروع مسودة الدستور عام 2003م، وأثر خطة خارطة الطريق على مفهوم الدولة عند الحركة، وأثر الانقسام الفلسطيني عام 2007م على مفهوم الدولة الفلسطينية عند حركة فتح، ومفهوم الدولة في المؤتمر السادس لحركة فتح.

المصادر والمراجع

اعتمدت الدراسة على عدد من الوثائق والمذكرات الشخصية والمراجع العربية والدوريات والصحف والمراجع الأجنبية وهي على النحو الآتي:

1. الوثائق وأهمها:

سلسلة الوثائق العربية ، إصدار الجامعة اللبنانية والجامعة الأمريكية.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الوثائق الفلسطينية العربية، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

2. المذكرات الشخصية : تم الاعتماد على عدد من المذكرات الشخصية التي شكلت مادة مهمة للدراسة وأعطت إضاءات على أحداث مهمة وأهمها:

صلاح خلف : ***فلسطيني بلا هوية***.

طاهر شاش: ***المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة أريحا***.

محمود عباس، ***طريق أوسلو موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات***.

بهجت أبو غربية، ***مذكرات بهجت أبو غربية***.

محمود الناطور، " أبو الطيب":

حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات 1965- 1982.

حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات 1983- 2004.

القاطع الثالث من زلزال بيروت .

المراجع العربية :جاءت المراجع العربية متعددة وأمكن الاستفادة منها في كثير من مواضيع الدراسة حيث أعطت إضافات جيدة للموضوع.

3. الدوريات: خاصة شؤون فلسطينية، والمستقبل العربي، والسياسة الدولية، التي حملت مصدرا مهما في نقل وجهات السياسيين والكتاب وقدمت تحليلات وإضافات مهمة للدراسة.

4.الصحف: حملت الصحف مثل القدس والأيام تصريحات وبيانات واضحة ومهمة للسياسيين كما غطت الأحداث بشكل كبير وظهر أثرها واضحاً من خلال فصول الدراسة.

5. المراجع الأجنبية: أفاد الباحث من بعض المراجع الأجنبية التي أعطت بعض المعلومات التي لم يعثر عليها الباحث في المصادر والمراجع العربية ومن هذه المراجع مثلاً:

Fahmy, Ismail, ***Negotiating for peace in the middle East*** , Johns University press, 1983.

ختاماً أرجو أن أكون قد وفقت في الوصول إلى الهدف المنشود الذي وضعت من أجله الدراسة، وهو رفد المكتبة العربية بمؤلف جديد عن القضية الفلسطينية، والتمس العذر إن كان هنالك أخطاء، فما أنا إلا طالب علم، بذل ما في وسعه لإنجاز هذه الدراسة .

والله ولي التوفيق

تمهيد

الدولة الوطنية

تطور مفهوم الدولة الوطنية في الفكر السياسي الفلسطيني خلال فترة الانتداب البريطاني :

بدأ النضال الفلسطيني منذ عام 1919م حيث طالبت برفض الانتداب البريطاني، وإلغاء وعد بلفور، وإقامة حكم نيابي ديمقراطي [1] وفي عام 1929م حاول اليهود فرض سيطرتهم على الحائط الغربي للمسجد الأقصى المعروف باسم حائط البراق مما أدى إلى حدوث صدامات بين العرب واليهود، التي على إثرها أرسلت بريطانيا لجنة برئاسة السير والتر شو وقالت اللجنة أن أسباب الاضطرابات تعود إلى شعور العرب نحو اليهود وبسبب خيبة أمانيهم السياسية والوطنية، والخشية من أن يسيطر عليهم اليهود سياسياً بسبب الهجرة اليهودية وانتقال نسب كبيرة من الأرض إليهم [2].

شكل اضراب عام 1936م محطة هامة من محطات النضال الفلسطيني وكان هذا الإضراب بداية للثورة العامة [3] تم على إثرها إرسال لجنة بيل الملكية و التي بدورها رفعت تقريراً عام 1937م تضمن تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقسام [4] القسم الأول دولة عربية تضم الضفة الغربية، والنقب، وشرقي الأردن، وقطاع غزة، والقسم الثاني دولة يهودية وتشمل منطقة الساحل حتى الكرمل ومرج ابن عامر والجليل، والقسم الثالث ويضم القدس، وبيت لحم، وممر يصلها بيافا فيقع تحت الانتداب البريطاني [5] وهو ما رفضه الفلسطينيون.

---

[1] حسونة، خليل، ***الثورة الشعبية الفلسطينية***، 31.

[2] الدباغ، مصطفى، ***بلادنا فلسطين***، 249.

[3] ***الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936- 1939م***، 3.

[4] درويش، مصطفى، ***نضال الشعب الفلسطيني 1920- 1948م***، مجلة شؤون عربية، ع 56، كانون الأول 1988م، 144.

[5] المرعشلي، أحمد آخرون، ***الموسوعة الفلسطينية***، 104.

شكلت بريطانيا في 28/ شباط/ 1938م لجنة جديدة بسبب هذا الرفض وكان يرأس اللجنة الجديدة جون وودهيد[1] وخرجت اللجنة بمشروع يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى أربعة أقسام هي[2]:

1. الدولة العربية: اشتملت على معظم الأماكن الداخلية في فلسطين فضلاً عن الساحل ما بين يافا وغزة.

2. الدولة اليهودية: اشتملت على الساحل من شمال يافا إلى جنوبي حيفا وميناؤها وميناء تل أبيب.

3. المنطقة الانتدابية : شملت شمال فلسطين " الجليل وجبل الكرمل وحيفا" والتفت حدودها حتى مصر.

4. القدس: تقع ضمن المنطقة الانتدابية أيضا.

وأمام اشتداد الثورة الفلسطينية ومع إصرار الشعب الفلسطيني على حقه أعلنت بريطانيا عدولها عن القرار [3].

وحين أخفقت الحكومة البريطانية بإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية تقدمت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2/ نيسان/ 1947م بطلب لتقديم توصياتها حول مستقبل الوضع في فلسطين وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إثر ذلك دورة خاصة لبحث القضية الفلسطينية وانتهت هذه الدورة إلى تكوين لجنة تحقيق سافرت إلى فلسطين وغيرها من البلاد العربية [4] ليسفر ذلك عن صدور قرار التقسيم رقم " 181" في 29/ تشرين الثاني/ 1947م الذي جاء بمثابة إقرار دولي بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية مستقلة [5] ولكن الهيئة العربية العليا[6] رفضته وصاحب القرار مظاهرات واشتباكات مع اليهود شملت معظم أنحاء فلسطين [7]جاء هذا الرفض

---

[1] خلة، كامل، ***فلسطين والانتداب البريطاني***، 718- 719.

[2] طربين، أحمد، ***فلسطين في عهد الانتداب البريطاني***، ق2، 2/ 1051.

[3] خلة، كامل، ***فلسطين والانتداب البريطاني***، 724.

[4] أبو العز، محمد وآخرون، ***الدولة الفلسطينية***، 66.

[5] الشعيبي، عيسى، ***الكيانية الفلسطينية***، 18، ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 53.

[6] شكلت عام 1964م بقرار من جامعة الدول العربية لتمثل حكومة فلسطين، وتتولى أعمال الدعاية والمقاطعة وتنشيط الفلسطينيين وتنظيمهم وتدريبهم وإعدادهم للكفاح ،وتم الإعلان عنها في 11/ حزيران 1946م من قبل جمال الحسيني، وأحمد حلمي عبد الباقي، وحسين فخري الخالدي، و أميل الغوري، وتم تعين محمد أمين الحسيني رئيساً لها،ينظر: الكيالي ، عبد الوهاب، ***موسوعة السياسة*** ، 7/ 206- 2121.

[7] طنوس، عزت، ***الفلسطينيون ماضي مجيد***، 311.

نتيجة للظلم الذي اشتمل عليه القرار بأحقية قيام دولة يهودية بجانب الدولة الفلسطينية[1] وكانت هذه الفكرة خارج إطار المفهوم الوطني الفلسطيني بكل المقاييس .

شكلت الهيئة العربية العليا فرقاً عسكرية عدة لمواجهة قرار التقسيم ، كما شكلت قوات الجهاد المقدس تحت قيادة عبد القادر الحسيني في 22/ كانون الثاني/ 1947م [2] وبحلول نكبة عام 1948م بدأ الفكر الوطني الفلسطيني يعيش حالة من الذهول لما شهده من تشرد وشتات لمواطنيه سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي وخاصة في ظل استمرار الدعم البريطاني والفرنسي والغربي عموماً للكيان الجديد إسرائيل [3].

بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في 15/ أيار/ 1948م تم تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء تمثلت بإعلان تأسيس قيام دولة إسرائيل على 78% من مساحة فلسطين التاريخية بينما توحدت الضفة الغربية من الأردن في 24/ نيسان/ 1950م لتصبح المملكة الأردنية الهاشمية، أما غزة فوقعت تحت الإدارة المصرية [4].

شهدت الأعوام القليلة التي أعقبت عام 1948م ركوداً بالنسبة للعمل الفلسطيني ولم تشهد نشاطات ملموسة باستثناء بعض النشاطات التي قامت بها الهيئة العربية العليا من خلال إقامة بعض الاتصالات على الصعيد الفلسطيني والعربي والإسلامي ، كما كان للهيئة العربية مكاتب في بعض العواصم العربية يتاح لها أن تساهم بقدر ضئيل في تقديم المشورة بشأن بعض الشؤون الفلسطينية بالإضافة إلى إصدار بعض المطبوعات والمنشورات[5].

وافق المجلس الوطني الفلسطيني- التابع للهيئة العربية العليا –على تشكيل حكومة لعموم فلسطين[6] برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي في 15/ أيار/ 1948م [7] وفور الإعلان عنها أرسل أحمد حلمي عبد الباقي إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية والحكومات العربية بمذكرة جاء فيها" أتشرف بإحاطة معاليكم أنه بالنظر لما لأهل فلسطين من حق طبيعي في تقرير مصيرهم

---

[1] ***قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي1947- 1974*** ، مج1، ملحق رقم 11.

[2] حوراني، فيصل، ***جذور الرفض الفلسطيني***، 442.

[3] حوراني ، فيصل، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، مجلة رؤية، ع1، 2000، 114.

[4] خليل ، عاصم، ***إشكاليات السلطة الدستورية في ضوء الواقع الفلسطيني***، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 63، 2005، 31، ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 53.

[5] حوراني، فيصل، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 15.

[6] هيئة أنشأتها الهيئة العربية العليا بعد انسحاب بريطانيا من فلسطين في 23/ أيلول / 1948م، بهدف سد الفراغ الناتج عن هذا الانسحاب البريطاني، وتم اختيار أحمد حلمي عبد الباقي رئيسا لها ، صالح، محسن، ***منظمة التحرير الفلسطينية***، 13

[7] أبو عفيفة ، طلال، ***الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية***، 136.

واستناداً لمقررات اللجنة السياسية ومباحثاتها ، تقرر إعلان فلسطين بأجمعها وحدودها المعروفة من قَبل انتهاء الانتداب البريطاني عليها؛ دولة مستقلة وإقامة حكومة فيها تعرف بحكومة عموم فلسطين على أسس ديمقراطية "[1].

عملت حكومة عموم فلسطين على الإعداد لمؤتمر وطني فلسطيني افتتح في مدينة غزة في 1/ تشرين الأول/ 1948م تضمن إعلان فلسطين بحدودها المعروفة قبل 15/ أيار/ 1948م دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، و تعبئة قوى الأمة لإنقاذ فلسطين وصد العدوان عنها وضمان الحريات الدينية والمدنية والشخصية وصيانة الأماكن المقدسة وضمان حرية العبادة لجميع الطوائف، بالإضافة إلى تنظيم جهاز الحكومة وإعادة الحياة الطبيعية للبلاد [2] ولكن الإعلان كان قليل الأهمية من الناحية العملية كون الجزء الأكبر من فلسطين خلال هذه الفترة يقع تحت السيطرة الإسرائيلية، بالإضافة إلى عدم الاعتراف الكامل من الدول العربية بالحكومة الفلسطينية ومنها الأردن على سبيل المثال، وهكذا افتقد الإعلان إلى جوهر الدولة وهي الأرض التي تم احتلالها من قبل الكيان الإسرائيلي، بالإضافة إلى الشعب المهجر- اللاجئين الفلسطينيين – [3].

مفهوم الدولة الفلسطينية عند الأحزاب والحركات السياسية على الساحة الفلسطينية التي سبقت ظهور حركة فتح:

نشأ العديد من الحركات والأحزاب خلال هذه الفترة والتي تمتعت بأيدولوجيات فكرية مختلفة من أجل الوصول إلى دولة فلسطينية بعد تحريرها من اليهود و منها:

أولاً: الحزب الشيوعي الفلسطيني

أسسه مستوطنون يهود في عام 1923م وبسبب الأغلبية اليهودية التي طغت على الحزب انفصل الأعضاء العرب منه ليؤسسوا عصبة التحرر الوطني في مدينة حيفا عام 1943م[4] وفي عام 1946م نشرت العصبة برنامجها السياسي الذي اعتبر أن حل المسالة الفلسطينية يتم بتصفية الانتداب البريطاني وجلاء الجيوش البريطانية وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية تؤمن

---

[1] دروزة، محمد، ***القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها*** ،1/ 221.

[2] ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 56؛ الأزعر ،محمد ، ***حكومة عموم فلسطين*** ، 41- 49.

[3] ينظر: المصري، زهير، ***اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني***، 37- 38.

[4] أبو عمرو، زياد، ***أصول الحركات السياسية في قطاع غزة***، 33- 34.

الحقوق للعرب واليهود [1] لكن العصبة تراجعت عن برنامجها الداعي لإقامة دولة فلسطينية على كامل ارض فلسطين باعترافها بقرار التقسيم في أواسط كانون الأول / 1947م [2].

تشتت تنظيم العصبة على إثر الحرب عام 1948م فمن بقي منهم تحت الاحتلال الإسرائيلي انضم للحزب الشيوعي الإسرائيلي ومن استقر منهم في الضفة الغربية اشترك مع شيوعيي الأردن في تأسيس الحزب الشيوعي الأردني في عام 1951م أما من استقر منهم في قطاع غزة فشكلوا قيادة خاصة بهم في عام 1949م التحقت بالقيادة المركزية للحزب في الضفة الغربية [3].

شكل شيوعيو قطاع غزة حزبهم المستقل في كانون الثاني/ 1953م [4] وأسموه الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة وأسهم أعضاؤه في إسقاط مشروع سيناء لتوطين اللاجئين وفي المقاومة السلبية للاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في عام 1956م[5] أما في الأردن فقد رفض الحزب الشيوعي بازدراء المساعدات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين كما رفض كل محاولات إسكان اللاجئين وتأهيلهم باعتبارها مؤامرة لمنع عودة اللاجئين إلى وطنهم فلسطين[6].

تبدلت مواقف الحزب الشيوعي الفلسطيني وفقا للموقف السياسي للاتحاد السوفيتي خلال الفترة 1948- 1955م حيث أيدت الأحزاب الشيوعية قرار التقسيم وطالبت به كما طالبت بانسحاب الجيوش العربية من فلسطين واعتبرتها معتدية، ودعت إلى إقامة الدولة الديمقراطية المستقلة في القسم المخصص للعرب والمتحدة اقتصاديا مع إسرائيل، والصديقة للشعب اليهودي [7].

تضاءل اهتمام الحزب الشيوعي الأردني والفلسطيني بالقضية الفلسطينية مع تنامي المد القومي في منتصف الخمسينيات معتبراً أن مسالة اللاجئين جزء من مسالة الوحدة العربية المعقدة وفي أوائل الستينيات أنكر الحزب الشيوعي الأردني حق إسرائيل في الوجود وتراجع عن موقفه من التقسيم و نادى بدولة عربية في كل فلسطين [8].

---

[1] حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 32.

[2] سماره ، سميح، ***العمل الشيوعي في فلسطين***، 355..

[3] أبو عمرو، زياد، ***أصول الحركات السياسية في قطاع غزة*** ، 35- 37.

[4] الشعيبي، عيسى، ***منظمة التحرير الفلسطينية***، 46.

[5] ينظر:أبو عمرو، زياد، ***أصول الحركات السياسية في قطاع غزة***، 33- 43، 53.

[6] كوهين، أمنون، ***الأحزاب السياسية في ظل النظام الأردني 1949- 1967***، 71.

[7] علوش ، ناجي، ***الموسوعة الفلسطينية***، ق2، مج3، 914.

[8] كوهين، أمنون، ***الأحزاب السياسية في ظل النظام الأردني 1949- 1967***، 73، 78.

ثانياً: حركة الإخوان المسلمين

تأسست حركة الإخوان المسلمين في شهر آذار/ 1928م في مدينة الإسماعيلية في مصر على يد حسن البنا ومجموعة صغيرة من رفاقه، كانت تهدف للعمل على تحرير وادي النيل والبلاد العربية جميعاً والوطن الإسلامي وهي ذات بعد ديني وطني قومي[1] وأولت اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية ويرجع ذلك إلى اعتبارات عقائدية نظراً لقدسية تلك الأرض معتبرةً الجهاد هو الطريق إلى التخلص من الاستعمار والصهيونية[2] .

بدأت علاقة الجماعة بفلسطين منذ عام 1935م عندما زار عبد الرحمن البنا – شقيق حسن البنا- فلسطين والتقى بالحاج أمين الحسيني ، وبرز دورهم في الإضراب الشامل عام 1936م من خلال بث التوعية الشعبية بالخطر الصهيوني وخاصة بمصر بالإضافة لجمع التبرعات[3] فقد عملوا جنباً إلى جنب مع المفتي كما أن الإخوان شاركوا في حرب فلسطين عام 1948م بمباركة وترحيب من المفتي[4].

حدد النظام الداخلي للحركة مجموعة من الأهداف الخاصة بتحرير فلسطين والتي تتمثل بما يلي[5]:

1- تؤمن حركة الإخوان المسلمين بضرورة قيام الدولة الإسلامية في فلسطين مع تطبيق مبادئ الشريعة وتحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع إسلامي بالوسائل الشرعية.
2- تحرير كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة واتخاذ عدة أساليب لتحقيق ذلك و منها:
   أ- اعتبار الجهاد وسيلة مؤدية لتحرير كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة.
   ب- التنسيق مع حركات المقاومة والقوى الفلسطينية الفاعلة على الساحة الفلسطينية .
   ت- إقامة علاقات وطيدة مع الدول وحركات التحرر العالمية التي تساند القضية الفلسطينية.
   ث- المشاركة في العمل السياسي بما يحقق أهداف الحركة .

نظم الإخوان عام 1937م مظاهرات طافت القاهرة في ذكرى وعد بلفور للتعبير عن رفضهم له واحتجاجهم على السياسة البريطانية التي تحابي اليهود على حساب العرب وقد نادت الحركة

---

[1] ينظر: أبو عمر، زياد، ***أصول الحركات السياسية***، 61- 63.

[2] غانم، إبراهيم، ***الفكر السياسي للإمام حسن البنا***، 475- 486.

[3] ينظر:العبيدي، عوني، ***جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين***، 13- 31.

[4] نافع، بشير، ***الإسلاميون الفلسطينيون والقضية الفلسطينية***، 15.

[5] الشيخ خليل، نهاد، ***البناء الداخلي لحركة الإخوان المسلمين***، 314.

بالوقوف في وجه الهجرة اليهودية إلى فلسطين وذلك خلال فترة الحرب العالمية الثانية بسبب تزايد أعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين[1] .

بعد ثورة الضباط الأحرار عام 1952م نظم الإخوان المسلمين في قطاع غزة مظاهرة طالبوا فيها الإدارة المصرية بالتجنيد وتشكيل كتيبة فلسطينية فاستجابت لهم السلطات المصرية وشكلت الكتيبة رقم " 11" وذلك قبل حظر نشاطهم اثر خلافهم مع الرئيس عبد الناصر عام 1954م وبعد هذه الأزمة نظم الإخوان عملهم بشكل سري [2].

ثالثاً : حزب البعث العربي الاشتراكي

تشكلت النواة الأولى في فلسطين لحزب البعث العربي الاشتراكي في قطاع غزة عام 1953م عن طريق بعض الطلاب الفلسطينيين الذين التحقوا بالجامعات المصرية حيث التقوا مع عناصر بعثية قدمت من سوريا والأردن وفتح المجال أمام البعثيين للعمل في قطاع غزة[3] كان لحزب البعث بيانات سنوية تتعلق بالقضية الفلسطينية دعا من خلالها إلى النضال ضد التخلف الاجتماعي والتجزئة السياسية، والعمل من أجل تحرير فلسطين وكان للهوية الفلسطينية أثر واضح في بنية الحزب حيث قام بفرز العناصر الفلسطينية في جهاز خاص اسماه الفرع الفلسطيني في حزب البعث العربي الاشتراكي [4].

بدأ اهتمام الحزب في قضية فلسطين منذ اليوم الأول من تأسيسه واحتلت المكان الأول في نضاله واعتبرها القضية المركزية في النضال القومي، فقد لجأ حزب البعث الذي ظهر في سورية في بداية الأربعينيات إلى تصدي للهجرة اليهودية والأطماع الصهيونية في فلسطين[5] و أوضح ميشيل عفلق[6] وهو من مؤسسي الحزب أن تأسيس الحزب اقترن بنكبة فلسطين وأن الحزب يدعم

---

[1] غانم، إبراهيم، ***الفكر السياسي للإمام حسن البنا***، 489- 500.

[2] ينظر: أبو عمرو، زياد، ***أصول الحركات السياسية***، 72، 73، 78.

[3] المصري، زهير، ***اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني***، 51.

[4] حمدان ، سعيد،وآخرون، ***فلسطين والقضية الفلسطينية*** ، 417.

[5] حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 39

[6] ولد في دمشق بحي الميدان عام 1910م، وهو مسيحي أرثوذكسي، لأب يعمل في تجارة الحبوب، تلقى تعليمه الثانوي في دمشق ليحصل على منحة في جامعة السوربون في فرنسا ليدرس التاريخ فيها، وقد رافقه في هذه المنحة صديق دربه صلاح الدين البيطار، لتتبلور أفكاره هناك ويعجب بأفكار الحركة القومية الأوروبية ويعجب ببسمارك موحد أمته، لتكون هذه الأفكار بذرة لإنشاء حزب البعث، واستطاع عفلق أن يكون الأمين العام لحزب

يدعم بكل إمكاناته الموضوع الفلسطيني ويعمل على مناصرته، وأن أهم إنجازات الحزب في هذا المجال تشكيل كتائب التحرير التي شاركت في حرب فلسطين[1].

كان لحزب البعث موقفه مما يجري داخل فلسطين منذ بدايته، ففي عام 1944م وجه الحزب رسالة إلى الحزب الديمقراطي الأمريكي ينتقد فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين واتخاذها وطنا قوميا لليهود[2]، ولدى قدوم اللجنة الإنجلو- أمريكية إلى فلسطين في أيار 1946م دعا الحزب إلى الإضراب من خلال بيان تناول فيه إباحة الهجرة وبيع الأراضي لليهود [3]،وفي 29/ تشرين الثاني / 1947م عارض حزب البعث قرار التقسيم واعتبر بأن التقسيم سيقضي على حلم الشعب بالوحدة العربية نتيجة للمطامع الصهيونية التي لا تقف عند فلسطين وحدها[4]وعندما دق ناقوس حرب عام 1948م اتخذ الحزب قراراً بتجنيد أعضائه للاشتراك في المجهود الحربي داخل البلاد العربية و الخطوط الأمامية لفلسطين [5].

أكد الحزب في عام 1960 على ضرورة إبراز الكيان الفلسطيني وبلورة الدور النضالي للفلسطينيين في إطار النضال القومي من أجل تحرير فلسطين، وفي عام 1961م جدد مطالبه بقيام الكيان النضالي لأبناء فلسطين من أجل تحرير فلسطين، وقدم الحزب في عام 1964م مشروع كيان فلسطيني نص على أن يكون كياناً حقيقياً يستطيع النهوض بمسؤولياته وتتوفر فيه المقومات الأساسية لكل كيان حقيقي وهي الأرض والشعب والسلطة [6].

البعث في مرحلة تسلمه السلطة من 1963- 1966م ، ومن عام 1968م حتى وفاته عام 1989م الكيالي، عبد الوهاب، ***موسوعة السياسة***،6 / 515- 516.

[1] المطري، عبد القادر، ***حكومة عموم فلسطين***، http:pulpit.alwatanvoice.com.

[2] ينظر: رسالة 10 آب 1944م : كتاب إلى المعتمد السياسي الأمريكي في سوريا ،***سلسلة نضال البعث***،1/33- 34.

[3] ينظر: بيان 2/ أيار 1946م لتكن فلسطين أول امتحان لاستقلالنا ، ***سلسلة نضال البعث***،1/103.

[4] ينظر: إنقاذ فلسطين والتعبئة الاجتماعية، ***سلسلة نضال البعث***،1/ 217.

[5] ينظر: الشعب العربي لن يكتفي بإلغاء مشروع التقسيم بل يعتزم القضاء الأبدي على الصهيونية في فلسطين ***سلسلة نضال البعث*** ،1/ 223.

[6] حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 46- 48.

رابعاً: حركة القوميين العرب

تبلورت فكرة تأسيس حركة القوميين العرب على يد جورج حبش وهاني الهندي ومجموعة أخرى من طلاب الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1951م[1] عملت الحركة تحت واجهة هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل وبذلك استطاعت جذب اهتمام العديد من الفلسطينيين خاصة في لبنان وسوريا والأردن[2] احتلت القضية الفلسطينية الاهتمام الأكبر في عمل الحركة ونشاطها[3] ولخصت الحركة أهدافها بالوحدة، والتحرر، والثأر بالإضافة إلى جمع الدول العربية في دولة عربية واحدة حيث اعتبر القوميون إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين هو اغتصاب غير شرعي لجزء من أراضي الأمة العربية وضد هذا الاغتصاب الذي قام على العنف ومساعدة الاستعمار الغربي لم يكن هناك من رد سوى الثأر[4] تكونت الحلقات السرية لها منذ نشأتها، وأعلنت عام 1952م عن نفسها باسم هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل، وأصدرت نشرة أسبوعية باسم "الثأر" والتي استمرت في النشر حتى أواسط عام 1958م، وأبدى أعضاء الهيئة اهتماماً بشؤون المخيمات وأوضاع اللاجئين وتقديم الخدمات والمساعدات لهم [5].

قسمت الحركة طبيعة النضال إلى قسمين: النضال الاجتماعي ، والنضال السياسي الذي يشتمل على ثلاثة أهداف رئيسية تمثلت بالقضاء على التجزئة بالوحدة العربية والقضاء على الاستعمار بالتحرر والقضاء على إسرائيل بتحرير فلسطين[6] وتشكل في عام 1960 الجناح العسكري للحركة والذي عرف باسم منظمة شباب الثأر وشمل نشاطها القيام بعمليات استطلاع واتصالات داخل الأرض المحتلة وتجنب الصدام المباشر مع العدو [7].

رغم الاهتمام الذي حظيت به القضية الفلسطينية لدى الحركة إلا أنها كانت ترى أن فلسطين لا تحرر فلسطينياً وإنما يتم ذلك بالوحدة القومية والتحرر القومي وعلى الفلسطينيين كسائر العرب أن

---

[1] ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 99- 100، الكبيسي، باسل، ***حركة القومين العرب***، 68- 77، صايغ ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن دولة***، 132- 133.

[2] الكبيسي،باسل، ***حركة القوميين العرب***، 87- 89.

[3] الشعيبي، عيسى، ***الكيانية الفلسطينية*** ، 84.

[4] ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 119- 121، ينظر: السامرائي، عبد الله، ***حركة القومين العرب، المستقبل العربي*** ، ع 84، 1986، 80- 81.

[5] ينظر: الريماوي، أحمد، ***المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني***، 280.

[6] أبراش، إبراهيم، ***البعد القومي للقضية الفلسطينية***، 95- 96.

[7] ***فلسطين تاريخيها وقضيتها***، 157.

يندمجوا ضمن هذا الإطار[1]حيث رأت استحالة تحرير فلسطين ما لم يتم تخليص الدول العرابية من براثن الاستعمار الغربي ، وتوظيف الإمكانات العربية في المعركة ضد إسرائيل، حيث رأت في توحيد القوى العربية شرطاً ضرورياً لتحرير فلسطين [2].

خامساً : الاتحاد العام لطلبة فلسطين:

تشكلت في القاهرة رابطة الطلبة الفلسطينيين في جامعة الملك فؤاد – جامعة القاهرة حالياً- التي كانت تقوم بالتعريف بظروف الشعب الفلسطيني والمخاطر التي تهدد الأمة ومنذ العام 1952م توسعت رابطة القاهرة لتشمل أعداداً كبيرة من الجامعيين الفلسطينيين وأخذت دورها في طرح القضية الفلسطينية والمشكلات الطلابية محلياً وعربياً وعالمياً وتشكلت لها هيئة إدارية عام 1958م وأصدرت مجلة " صوت فلسطين" وتولى ياسر عرفات رئاسة الرابطة في الفترة 1952-1957م[3].

استمد الاتحاد أهميته باعتباره أحد مقومات الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة بالإضافة إلى إفرازه للعديد من القادة الفلسطينيين البارزين في الحركة الوطنية الفلسطينية فيما بعد وعلى رأسهم الرئيس ياسر عرفات وصلاح خلف وغيرهما [4] وكان الاتحاد العام لطلبة فلسطين قد تقدم برسالة برسالة إلى أعضاء المؤتمر الوطني الفلسطيني المنعقد بالقاهرة في 31/ أيار/ 1965م جاء فيها" لقد برز اتحادنا إلى الوجود في عام 1959م عندما اتحدت روابط الطلاب الفلسطينية في كل من القاهرة والإسكندرية ودمشق وبيروت وقد كان قيام هذا الاتحاد تجسيداً لإيمان شباب فلسطين بأهمية التنظيم الشعبي بالنسبة لمعركة فلسطين .... ضرورة قيام التنظيم الفلسطيني الواحد على أسس ثورية صحيحة بعد أن أصبح تعدد المنظمات الفلسطينية خطراً يهدد سلامة العمل، الثورة من أجل فلسطين ويؤمن بأن الثورة المسلحة هي الطريق الوحيد للعودة ، وبعدم تبعية الكيان أو خضوعه أو إقليميته وأن قيام كيان فلسطين يجب أن يقوم على قواعد ثورية مستقلة ويتمتع بصلاحيات سياسية وعسكرية واسعة "[5].

---

[1] علوش، ناجي، ***فكر حركة المقاومة الفلسطيني***، 912.

[2] صايغ ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن دولة***، 134، 137.

[3] المرعشلي، أحمد وآخرون، ***الموسوعة الفلسطينية***، 1/ 63.

[4] الريماوي، أحمد، ***المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني*** ، 281، حمدان، سعيد،وآخرون، ***فلسطين والقضية الفلسطينية***، 414.

[5] الاتحاد العام لطلبة فلسطين رسالة مفتوحة إلى أعضاء المؤتمر الوطني الفلسطيني المنعقد بالقاهرة في 31- 5-1965م، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965م***، 280- 281.

سادساً: حركة الأرض

هي أول تنظيم سياسي عربي مستقل داخل الأراضي المحتلة عام 1948م نشأت في شهر نيسان من عام 1959م وقد بادرت السلطة الإسرائيلية إلى محاربة هذه الجماعة بمختلف الوسائل واعتبرتها غير شرعية[1] يصف حبيب قهوجي هذه النشأة بقوله" بدأ التفكير في إنشاء حركة قومية عربية مستقلة داخل الأرض المحتلة، وكنت ومنصور كردوش نمثل الجناح القومي في اللجنة المركزية للجبهة فدعوناه إلى اجتماع حضره بالإضافة إلى إلينا حنا مسمار من الناصرة، ومحمود السروجي وعبد الرحمن يحيى من عكا، وتوفيق سليمان عوده وهو نقابي من الناصرة، وزكي البحري وهو نقابي من حيفا فكان هذا الاجتماع في نيسان 1959م وهو الاجتماع الذي تأسست به حركة الأرض" [2] سميت حركة الأرض بهذا الاسم للدلالة على ارتباط وتمسك الفلسطينيين بأراضيهم وتمثلت أهدافها ومطالبها بإلغاء الحكم العسكري الجائر المفروض على الجماهير العربية الفلسطينية، وإعادة الأراضي العربية المسلوبة والمصادرة إلى أصحابها، ووقف عمليات النهب والمصادرة وتهويد الجليل، ورفع مستوى التعليم في المدارس العربية لكي تصبح دوراً للعلم ومعاملة العامل العربي بالشروط نفسها التي يعامل فيها العامل اليهودي، وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم وغيرها من المطالب[3].

كانت حركة الأرض في طليعة المنظمات السياسية الفلسطينية التي أكدت بصورة خاصة على ضرورة إقامة دولة عربية فلسطينية، وتأكيدها أيضاً على أن العرب في إسرائيل هم جزء من الشعب العربي الفلسطيني الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي [4].

---

[1] الكيالي، عبد الوهاب ، ***موسوعة السياسة*** ، 1/ 149.

[2] قهوجي، حبيب، ***القصة الكاملة لحركة الأرض***، شؤون فلسطينية، ع1، آذار/ 1971، 114.

[3] حسن،شاكر، ***من تاريخ الحركات الوطنية*** ،www.alhourriah.ps

[4] الشعيبي، عيسى، ***الكيانية الفلسطينية*** ، 68- 69.

الفصل الأول

الدولة في الفكر السياسي لحركة فتح 1965– 1968

نشوء حركة فتح

جاءت هزيمة عام 1948م لتشكل ضربة قاسية للحركة الوطنية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني، ولكن الشعب الفلسطيني بدأ يلملم جراحه مع مطلع الخمسينيات من القرن العشرين مستفيداً من التصاعد المستمر في المشاركة الفلسطينية في الحياة السياسية والحزبية في قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان ومصر وبقية البلدان العربية ، هذه المشاركة أدت إلى ظهور خلايا العمل الفدائي ومنظمات سياسية أشهرها حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح-[1]يرجع اسم فتح إلى اختصار حركة تحرير فلسطين [2] وهناك من ذكر أن الحركة بدأت باسم كلمة حتف وهي تعني الموت أو الشهادة ثم قلب إلى فتح ليصبح له مدلول النصر[3].

بحث الفلسطينيون عن حركة تمثلهم و تعبر عن طموحاتهم في تحرير فلسطين وإقامة دولتهم لإدراكهم منذ وقت مبكر بأن الأنظمة العربية عاجزة عن تحرير فلسطين بالقوة العسكرية وخاصة بعد هزيمة عام 1948م، مما عزز لديهم أهمية القيام بمسؤولياتهم الوطنية وخاصة بعد توقيع الدول المجاورة لفلسطين اتفاقية الهدنة مع الكيان الإسرائيلي عام 1949م [4]وتجددت خيبة الأمل عندما علق الفلسطينيون آمالهم على الثورة المصرية عام 1952م التي عجزت عن تحقيق الحلم الفلسطيني، وأدرك مؤسسو حركة فتح بأن الدول العربية غير قادرة على إعادة حقوقهم ، لذا برزت ضرورة قيام قوة عسكرية شعبية في فلسطين لا تكون مقيدة بالالتزامات الدولية، تضرب في عمق الكيان الصهيوني دون مرجعية من أحد[5].

---

[1] بهلوان، سمر وصالح، محمد ، ***دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية*** ، 384.

[2] خلف، صلاح، ***فلسطيني بلا هوية***، 55، باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 153.

[3] عرفات،ياسر، ***ثورتنا كلمة سر الأمة***، شؤون فلسطينية، كانون الثاني/ 1979،ع 86، 18.

[4] الريس، رياض، و نحاس، دنيا، ***المسار الصعب***، 230.

[5] ينظر: عدوان، كمال ، ***إرهاب وراء الحدود*** ، 51، 54.

عقد الاجتماع الأول لحركة فتح في غزة في النصف الثاني من عام 1954م، حيث دعا كمال عدوان[1] اثني عشر شاباً من تنظيم الإخوان المسلمين الذين كانوا يشاركونه التفكير نفسه مع وجود الاختلاف في التكتيك المرحلي للمعركة ووضعوا ملامح الفترة المقبلة لمسيرة الحركة معتبرين بأنهم بحاجة إلى خمس سنوات ليشكلوا جبهة عريضة بين الناس، وأنهم بحاجة إلى حركة سياسية وطنية [2].

أرجع القيادي في حركة فتح خليل الوزير أبو جهاد نشأة الحركة الفعلية إلى فترة العدوان الثلاثي عل مصر، و بعد احتلال قطاع غزة كانت المسألة التي سيطرت كيف يمكن إشراك أعداداً كبيرة من الفلسطينيين في القطاع بالنشاط المسلح؟ وكيف يمكن تشكيل بؤرة مساندة لمجموعات المقاومة الشعبية في غزة [3] فيما ذكر بيان أرسلته حركة فتح إلى هيئة الأمم المتحدة في 17/تشرين الأول/ 1968م أنها تشكلت في عام 1955م [4].

برزت حركة فتح على الساحة الفلسطينية والعربية عقب الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة على إثر العدوان الثلاثي عام 1956م حيث بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع مع الكيان الصهيوني [5] ومن ذلك قول ياسر عرفات القائد العام لحركة فتح" كنا نجتمع بعد حرب عام 1956م ، وبدأت فكرة فتح ترتدي طابع النضج"[6] حيث تبلورت الحركة بعد اشتراط إسرائيل على مصر حل كتائب الفدائيين وفتح ميناء إيلات ومضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية [7].

---

[1] مناضل وقيادي فلسطيني ولد في غزة وعاش فيها وشكل أولى الخلايا لمقاومة الاحتلال الصهيوني عام 1956م والقي القبض عليه وظل معتقلاً حتى عودة غزة للإدارة المصرية ، درس في مصر وعمل في قطر ، عاد للدراسة وتخرج مهندسا للبترول عام 1963م ، عمل في السعودية وقطر وكان من رواد حركة فتح، تفرغ للنضال كاملاً عام 1968م ،كان مسئولاً عن الإعلام في حركة فتح ، شارك في النضالات التي خاضتها الحركة واستشهد في العاشر من نيسان/ 1973م ، واستشهد في منزله على اثر هجوم إسرائيلي على بيروت وردت حركة فتح على عملية اغتياله بتنظيم عملية إنزال على الساحل الفلسطيني ما بين حيفا وتل أبيب في 11/ آذار/ 1978م ، وأطلقت عليها اسم كمال عدوان كان نتيجتها قتل 27 وجرح 82 إسرائيلياً مقابل استشهاد 11 فدائيا واسر اثنين، ***موسوعة السياسة***، 5/ 140.

[2] ينظر: عدوان،كمال، ***إرهاب وراء الحدود***، 58- 61.

[3] صايغ ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن دولة***، 148.

[4] بيان وجهته حركة فتح إلى هيئة الأمم المتحدة، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1968***، 1008.

[5] عدوان، كمال، ***فتح الميلاد والمسيرة***، 34.

[6] عرفات، ياسر، *ثورتنا كلمة سر الأمة*، ***شؤون فلسطينية*** ، ع 86، يناير 1979، 17.

[7] الشرقاوي، فواز، ***حركة فتح 1965- 1971م***، 164.

تأسست خلايا سرية للحركة في كل من سوريا ولبنان والأردن ودول الخليج العربي وجرى أول لقاء لهم عام 1957م في الكويت بقيادة ياسر عرفات والذي يعد اللقاء الذي رسم طريق حركة فتح من أجل فلسطين وتجسيد الهوية الفلسطينية المستقلة [1].

تميزت حركة فتح بوجود أيديولوجيا ثورية تمثل لها مبادئ أساسية وأساليب للنضال واستراتيجية عامة للكفاح، تخدم الأهداف الثورية للحركة وهو ما ساعدها في النمو واستقطاب الجماهير[2] ورفضت فتح الخوض في الصورة الاجتماعية للوطن الفلسطيني بعد الاستقلال لأن في ذلك تبديد لقوى الثورة وفضلت الفصل بين قضية تحرير الأرض وقضية تحرير الإنسان فمعركة التحرير القائمة تحتاج إلى حركة ثورية عريضة قادرة على تجميع الشعب وحشده لكي يحرر الأرض ويقيم الدولة[3] ومثلت حركة فتح تجربة حزبية جديدة على الساحة الفلسطينية في ثوب ثوري خلط ما بين الأفكار اليسارية والقومية الدينية [4].

استمرت حركة فتح بالعمل السري حتى عام 1959م عندما بدأت بطرح مجلتها " فلسطيننا" التي ظهرت في بيروت في تشرين الأول/ 1959م التي بدأت بالدعوة إلى بعث الكيان الفلسطيني من خلال الثورة والعمل الثوري [5] بالإضافة إلى تناولها دور الشعب الفلسطيني في النضال من أجل التحرير والعودة كما طالبت بدعمها كطليعة طامحة لتمثيل الشعب الفلسطيني والتعبير عن آماله[6] بالإضافة إلى دعوتها إلى بعث كيان فلسطيني مستقل عن الأنظمة العربية ورفض الوصاية العربية على الشعب الفلسطيني ، نافية أن تكون دعوتها في سبيل ذلك لشرذمة العمل العربي ومؤكدة أن هذا الأمر يكمن في تعبئة الشعب الفلسطيني المشتت وكانت غالبا ما تؤكد على ثلاثة مبادئ هي تحرير فلسطين، والكفاح المسلح باعتباره أسلوب التحرير والاستقلالية التنظيمية عن أي نظام أو تنظيم عربي أو دولي[7].

بدأت حركة فتح منذ عام 1960 بممارسة العمل الثوري وجددت دعوتها إلى ضرورة بعث الكيان السياسي الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه السياسي على القسم المتبقي من فلسطين

---

[1] بدوان، علي، ***صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني***، 43، الحمد، جواد، ***المدخل إلى القضية الفلسطينية***، 345.

[2] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968م***، 888.

[3] فتح، ***النظام الداخلي***، 17.

[4] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969م***، 268.

[5] ***فلسطين تاريخيها وقضيتها***، 156، ينظر: الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م2، 384-384- 386.

[6] الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان***، 87- 88.

[7] المرعشلي، أحمد وآخرون، ***الموسوعة الفلسطينية***، 1984، 2/ 204- 205.

وذلك في إشارة إلى الأردن بضرورة فك ارتباطها السياسي بالأراضي الفلسطينية والدعوة إلى إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لحفظ الكيان الفلسطيني ولتكون مركز لتحرير بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948م [1]حيث توجهت الحركة في أيار / 1960م من جامعة الدول العربية بعدة مطالب أهمها[2]:

- اعتراف دول الجامعة العربية رسميا بان الشعب الفلسطيني العربي هو المالك الشرعي لفلسطين كلها بحدودها الجغرافية قبل النكبة.
- تشكيل هيئة من دول الجامعة لتشرف على الأوضاع الداخلية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تهيئة هذه الهيئة من دول الجامعة الوضع في القسم العربي من فلسطين ليتسنى لشعبنا انتخاب ممثلين عنه يسمون بالقضية إلى صعيدها الثوري الوطني.
- عقد دول الجامعة العربية معاهدات عسكرية مع الوضع الثوري الوطني في القسم العربي المتبقي من فلسطين.
- تعهد دول الجامعة العربية بتقديم المساعدات المالية والعسكرية والفنية للكيان الفلسطيني الثوري.
- اعتراف دول الجامعة واحترامها للكيان الفلسطيني العربي الثوري، المنبثق من إرادة شعب فلسطين.

ربطت حركة فتح في مطالبها ما بين إحياء الكيان الفلسطيني بإعطاء الاستقلال السياسي الكامل للشعب الفلسطيني في الجزء المتبقي من فلسطين، و برفع الوصاية السياسية العربية لتكوين كيان وطني يمكن الشعب من ممارسة حقه[3].

ومع بداية خريف عام 1964م عقد في الكويت اجتماع من أجل نقاش قضية بداية العمل العسكري المنظم للحركة باعتباره العلامة الأكثر وضوحاً والطريق الأنسب والأقصر والأكثر فعالية – حسب وصف الأعضاء- من اجل ولادة جسم فلسطيني يحمل الهم الفلسطيني ويدافع عنه، وكان أبرز المتبنين لهذا الخط كل من ياسر عرفات وصلاح خلف أبو إياد فيما اعتبر خالد الحسن وعناصر أخرى من الحركة أن الأمر ما زال مبكراً للخوض في

---

[1] الأسطل، رياض، ***الفلسطينيون الهوية***، 298- 299.

[2] الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان*** ، 90.

[3] ***نفسه***، 99.

هذا الاتجاه معتبرين بأن الحركة ما زالت في بدايتها [1]،وذكر صلاح خلف أن أول من فاتحه في موضوع الكفاح المسلح كان كل من كمال عدوان وعبد الفتاح عيسى حمود[2] ولم يتم التوصل في هذا الاجتماع إلى أي اتفاق، لذلك عقد اجتماع آخر في دمشق وكانت الغلبة لياسر عرفات ورفاقه، لذلك حددت أول عملية ضد الاحتلال الإسرائيلي لتكون في 31/ كانون الأول/ 1964م[3].

شكل انطلاق حركة فتح في كانون الثاني/1965م ولادة حقيقية لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة بعد النكبة لتعيد معه الاعتبار لهوية الشعب الفلسطيني وشخصيته الوطنية وتلفت كل الأنظار إلى القضية الفلسطينية وعدالتها ومكانتها بين حركات التحرر في أرجاء العالم[4] وذلك من خلال البيان الذي وزع في بيروت في كانون الثاني / 1965م تحت اسم مستعار حمل اسم العاصفة أعلنت فتح من خلاله للرأي العام العربي والفلسطيني عن البدء بالكفاح المسلح الذي يشكل انطلاقة للثورة الفلسطينية [5] ذكر سليم الزعنون عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بأنه في 24/ كانون الأول/ 1964 كان الخلاف حول الانطلاقة أن تكون في 1/كانون الثاني/ 1965م أو لا تكون ثم كان اجتماع اللجنة المركزية للحركة في 28/ كانون الأول/ 1964م في عمان وتقررت الانطلاقة في 1/كانون الثاني/ 1965م[6] ولعل ما سارع في انطلاقة حركة فتح تحديدا في هذه الفترة هو انطلاقة منظمة التحرير الفلسطينية في أيار/ 1964م[7].

انطلقت حركة فتح في 1/ كانون الثاني/ 1965م على يد ياسر عرفات ومجموعة أخرى وأصبح مقر الحركة وقيادات قوات العاصفة الجناح العسكري للحركة في دمشق وعين محمد يوسف النجار القائد العام لقوات العاصفة لكنه لم يستمر طويلاً حيث اعتذر عن ذلك وتسلمها ياسر عرفات منذ منتصف العام 1965م [8]و جاء في البيان رقم واحد" انبثقت طلائعنا الثورية المؤمنة المؤمنة بالثورة المسلحة طريقاً للعودة والحرية لتثبت للاستعماريين وأذنابهم وللصهيونية العالمية

---

[1] أبو فخر، صقر، البقاء لفلسطين .... ياسر عرفات نبي العودة المؤجلة، مركز الإعلام الفلسطيني، ***http:www.palestine-pmc.com/Arabic/insidel.asp***

[2] خلف، صلاح، فتح من الفكرة إلى الولادة إلى العمل، ***مجلة فلسطين الثورة*** ، ع خاص، 1979، 48.

[3] خلف، صلاح، ***فلسطيني بلا هوية***، 81.

[4] زكي ، عباس، حركة التحرير الوطني الفلسطيني، ***http://www.abbaszaki.plo.ps/fateh/masertfateh.htm.***

[5] ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***،222.

[6] الزعنون ، سليم ، ***في ذكرى انطلاقة حركة فتح***، 3- 5.

[7] صايغ ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن دولة***، 177.

[8] خلف، صلاح، ***فلسطيني بلا هوية***، 80.

ومموليها أن الشعب الفلسطيني ما زال في الميدان وأنه لم يمت ولن يموت، لقد نسي هؤلاء قدرات هذا الشعب وثوراته المتلاحقة وأنه مصمم على الكفاح المسلح مهما كانت العقبات حتى يذيب كل المؤامرات التي تحاك ضده ... وإننا نعاهد شعبنا أن نظل على العهد ولن نلقي السلاح الفلسطيني حتى تتحرر فلسطين وتعود إلى مكانها الطبيعي في قلب الأمة العربية"[1].

ظهرت حركة فتح بشكل مدوٍ بعد عملية عيلبون[2] في 7/كانون الثاني/ 1965م واشتملت العملية على 11 مقاتلاً سلاحهم الرشاشات وقنابل يدوية وأسفرت العملية عن تفجير النفق [3]ولم تكن عملية عيبلون الوحيدة في عام 1965م فقد ذكرت المصادر الإسرائيلية أن العمليات قد بلغت 35 عملية [4] واختارت فتح هذا الوقت للانطلاقة بسبب بدء إسرائيل في عملية ضخ مياه نهر الأردن إلى النقب ولهذا حددت وبشكل منطقي العمليات الأولى ضد منشات المياه كهدف لها [5].

هدفت حركة فتح خلال هذه الفترة إلى تحرير فلسطين وتدمير الأسس التي قام عليها ما اصطلحت تسميته دولة ومجتمع الاحتلال الاستيطاني الصهيوني، حيث هدفت حركة فتح إلى تدمير إسرائيل ككيان اقتصادي وسياسي وعسكري وإلى إعادة فلسطين إلى وضعها الراسخ في عقول معظم الفلسطينيين أي وطنهم كما كان قبل سنة 1948م [6]و طرحت الحركة شعار " تحرير فلسطين الطريق للوحدة العربية" وهو شعار مخالف لما كان شائعاً في تلك الفترة وهو " الوحدة العربية

---

[1] بين القيادة العامة لقوات العاصفة رقم "1"، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965م*** ، 1- 2.

[2] كانت السيطرة على منابع المياه هاجسا إسرائيلياً دائما منذ قيامها، بل كانت المياه وسهولة الوصول إليه هدفها استراتيجياً قبل قيام الكيان الصهيوني وأثناء رسم الخارطة الإقليمية للكيان الصهيوني حرصت بريطانيا على ضم منابع المياه للخارطة الصهيونية لتكفل استمرار هذا الكيان في الحياة والنمو والتجاوب مع الاحتياجات المستقبلية لتزايد عدد اليهود، إذ أن حاجة الكيان للماء لا تقل عن حاجتها للأرض وهكذا اندفعت إسرائيل في عام 1955م في بناء قنطرة كبرى لجر المياه من بحيرة طبريا إلى صحراء النقب، وأقامت مضخة كبرى على ارتفاع 44 مترا ثم حفرت قناة في صخر الجبل على طول 16 كم لجمع المياه التي يتم ضخها في خزان كبير بسعة 800 ألف مكعب، ومدت منه أنبوباً من الاسمنت بقطر ثلاثة أمتار على طول 130 كم وتم تدشين السد في عام 1964م وكانت خطة إسرائيل لتحويل روافد نهر الأردن لإسكان وتوطين اليهود هناك ، فكان الرد من حركة فتح بتفجير نفق عيلبون، الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م2، 383.

[3] فتح، قصة البلاغ الأول، ***مجلة الثورة الفلسطينية***، ع22، 19، ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 222.

[4] صايغ،يزيد، ***التجربة العسكرية***، 67.

[5] ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 222- 223.

[6] صايغ ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن دولة***، 153.

طريق لتحرير فلسطين"[1]، فقد رفضت حركة فتح منذ بداياتها أن تستغل الحكومات العربية طاقات الفلسطينيين وإمكاناتهم لتحقق مطامع وأغراضاً قد تتعارض مع مستقبل قضيتهم[2]ومن جهة ثانية فقد اعتبرت الحركة أن التوجه نحو الدول العربية سوف يدعم الدعاية الصهيونية بان فلسطين أرض بلا شعب[3].

استخدمت الحركة خلال هذه الفترة عبارات الكفاح المسلح وحرب الثأر و الثورة معتبرة ذاك الأمر هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وعودة اللاجئين إلى ديارهم [4]حيث حددت حركة فتح بوصلتها باتجاه الكفاح المسلح باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين وبناء الكيان الفلسطيني الوطني الديمقراطي وأكدت بأن الأرض للسواعد الثورية [5] وأصرت حركة فتح عندما وضعت برنامجها لتحقيق أهدافها على مبدأين أساسيين هما : الاستقلال المطلق للتنظيم، وصون القرار الفلسطيني عن الحكومات العربية، وأولوية الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين وأشارت إلى أن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين سنة 1948م باء بالفشل لأن الدول العربية أسقطت من حسابها القوى الفلسطينية الفاعلة في المعركة بتجميدها هذه الفعاليات الثورية المسلحة وسلبت الجماهير الفلسطينية إرادة العمل بالقوة والضغط السياسي[6] فقد طالبت الحركة منذ نشأتها نشأتها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني تحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على أساس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمة لها[7] واتخذت من حرب التحرير في الجزائر نموذجاً للنضال الفلسطيني، باستخدام الكفاح المسلح كأسلوب لتحرير فلسطين [8].

لخصت الحركة أهدافها خلال هذه الفترة بالنضال بكافة أشكاله عسكرياً وسياسياً وفكرياً واجتماعياً واقتصادياً وتنظيمياً وتعليمياً، وأن تقوم الثورة على مبدأ التكافل الاجتماعي وأن من يضار في أثناء عمله النضالي لابد من توفير الرعاية لأهله وعياله، وضرورة التخلي عن العقيدة الفكرية والاجتماعية والسياسية كشرط للانضمام إلى الحركة باعتبارها أموراً غير مطلوبة وغير

---

[1] ينظر:الأحمد، نجيب، ***فلسطين تاريخا ونضالا***، 686- 687.

[2] الريس، رياض، و نحاس، دنيا، ***المسار الصعب***، 17.

[3] نجيب، الأحمد، ***فلسطين تاريخيًا ونضالا***، 662.

[4] ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 162.

[5] قاسم، عبد الستار، ***الطريق إلى الهزيمة***، 19.

[6] صايغ ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن دولة***، 155.

[7] حديث صحفي لأحد قادة فتح، ***الكتاب السنوي لفتح لعام 1968م***، 28- 29.

[8] حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 79.

لازمة في مرحلة النضال من أجل تحرير الأرض[1] بالإضافة إلى تحويل اللاجئين الفلسطينيين إلى شعب ذي قيادة سياسية حرة ومستقلة خاصة به[2] حيث جاء في خطاباتها" تؤمن الحركة بان الحرية تؤخذ ولا تعطى، ومن ثم فان الكيان المنشود سيكون ذلك الذي ينبثق عن الثورة ، فبعد أن تمتد الثورة تعلن حركتنا قيام الكيان العربي الفلسطيني، وتعلن قيادة ثورية تمثل هذا الكيان الذي يتولى زمام المعركة"[3] لقد كانت حركة فتح بداية لثورة شعبية شاملة تطال مختلف جوانب حياة الشعب الفلسطيني سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وتربوياً وثقافياً وروحياً من أجل تحرير فلسطين بالكفاح المسلح[4].

حددت حركة فتح بعضاً من منطلقاتها في المذكرة التي وجهتها إلى ملوك ورؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة العربي الثالث بالدار البيضاء في أيلول عام 1965م ومما جاء فيها: إن المنطلق الأساسي لوجود الحركة هو الإيمان الجازم بأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير الأرض السليبة، وبأنه يجب الإسراع في المعركة ضد العدو لأن الوقت يصبح في مصلحتهم[5] وكانت القيادة العامة لقوات العاصفة قد تقدمت ببرنامج العمل إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية 31/أيار/ 1965م جاء فيه" ولما كانت الحقيقة التي آمن بها شعبنا تتجسد في الإيمان المطلق بان الكفاح المسلح على أرضنا المحتلة هو الطريق لتحرير أرضنا وسحق الوجود الصهيوني فإن ذلك يتطلب أن ترتبط اللجنة التنفيذية وأجهزتها بمفهوم الكفاح المسلح تخطيطاً وتنفيذاً قولاً وعملاً، إن انطلاقة قوات العاصفة إذ جسدت بأعمالها إرادة الشعب الفلسطيني في تصميمه على تحرير أرضه فإنها هيأت للمنظمة المناخ الثوري الذي يساعدها على تخطي العقبات والإسهام بقوة في القضاء على الدعوات الانهزامية وسياسات إنصاف الحلول ومواجهة الأمة العربية بمسؤولياتها في تحقيق أهدافها في اجتثاث الوجود الصهيوني بالسرعة التي تفرضها خطورة عامل الزمن في معركة التحرير والعودة"[6].

يشير عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صخر حبش إلى ضرورة تأسيس حركة فتح ووجودها في هذه الفترة بقوله " هل كان يمكن أن يحصل ما حصل من أن تصبح حركة فتح وتصبح الثورة

---

[1] المسحال، سعيد ***ضياع أمه***، 16.

[2] باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 159- 161.

[3] ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 165.

[4] عنقاوي، حلمي، ***المراحل الأولى للمسيرة***، 19.

[5] حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 84.

[6] القيادة العامة لقوات العاصفة تقدم برنامج العمل إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية31- 5- 1965م، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965م***، 250- 251.

الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تقودها حركة فتح ملء العالم سمعه وبصره؟ السؤال إذا أجبنا أن هذا صحيح معناه أنه يمكن أن تجري كل الأمور بدون حركة فتح ، ولكن في رأينا أنه لو لم تولد حركة فتح كما ولدت، كان الشعب الفلسطيني سيولد حركة فتح بغض النظر عن الأشخاص ، ولكن الفكرة كانت ضرورة حتمية"[1].

هكذا كان ميلاد فتح يعبر عن معان أساسية لأنه كان يعبر عن إرادة الرفض الفلسطينية للواقع الرسمي العربي والتمرد عليه، وكانت هذه الإرادة تعكس أقدس ما في أعماق الجيل الجديد من تطلعات وأمل ، كان هناك رفض جذري لتصور القضية كمجموعة من القضايا كأن تكون الجزئية قضية خطوط ، أو قضية لاجئين، أو قضية روافد ، ووضعت القضية في إطارها الصحيح كقضية تحرير وطني[2].

نشوء منظمة التحرير الفلسطينية ومفهوم الدولة في الميثاق القومي عام 1964

قدم عبد الناصر في آذار/ 1959م لمجلس الجامعة العربية في القاهرة ورقة عمل لتنظيم كيان فلسطيني يتم على أساسها في المستقبل تمثيل الشعب الفلسطيني على الصعيدين المحلي والدولي وذلك من خلال ممثلين يختارهم بنفسه، وفي الوقت نفسه تم الإعلان عن ميثاق الشعب الفلسطيني، ومما ورد فيه: اعتبار فلسطين جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، واعتبار إسرائيل دولة معادية، والعمل على إقامة مجتمع ديمقراطي اشتراكي[3]وقد اتخذت الدورة الحادية والثلاثون لمجلس جامعة الدول العربية عام 1959م قرارا بإعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه شعباً موحداً لا مجرد لاجئين يسمع العالم صوته في المجال القومي وعلى الصعيد الدولي بواسطة ممثلين يختارهم من خلال إنشاء الكيان الفلسطيني[4].

يشير نايف حواتمة [5] إلى أن قناعة بدأت تتبلور عام 1960 بأن هدف التحرير بمعنى إزالة إسرائيل ليس ممكناً، وبدأت تترسب قناعة مفادها أن شن الحرب لتدمير إسرائيل وإزالتها أمر لم

---

[1] محاضرة صخر حبش في كادر قلنديا ،.***www.sakher.org/arabic/*lectures/*41.htm**. .

[2] عدوان، كمال، فتح الميلاد والمسيرة، ***شؤون فلسطينية***، ع 17، كانون الثاني/ 1973، 45.

[3] ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 181- 182.

[4] سخنيني، عصام ، الكيان الفلسطيني1964- 1974، ***شؤون فلسطينية***، ع41- 42، كانون الثاني/ 1974، 46.

[5] أمين عام الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من مواليد السلط بالأردن، حصل على الليسانس في الفلسفة والعلوم الاجتماعية من بيروت، انضم عام 1954م إلى حركة القوميين العرب، اشترك مع جورج حبش في قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وانشق عن الجبهة في 23 شباط / 1969م ليبدأ في تكوين الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين وهو معروف بآرائه الماركسية اللينينية ، طالب في عام 1973م بإقامة دولة

يعد متوفرا أو ممكناً في مقدور القيادات العربية القائمة آنذاك ، لذلك فكروا بما سمي بإحياء الكيان الفلسطيني[1].

صدرت قرارات جامعة الدول العربية التي مهدت لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1963م حيث أكد في دورته الأربعين المنعقدة في شهر أيلول/1963م على حق الشعب الفلسطيني في بلاده، وحقه في تقرير مصيره، وممارسة حقه الوطني، وأن على الدول العربية مساعدتهم ليتولوا أمر قضيتهم بأنفسهم[2] فقد جاءت الدعوات إلى إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه موحداً – لا مجرد لاجئين- يسمع العالم صوته في المجال القومي، وعلى الصعيد الدولي؛ بواسطة ممثلين يختارهم[3] و دعا الرئيس المصري جمال عبد الناصر في 26/ كانون الأول / 1963م إلى عقد مؤتمر قمة عربية فانعقد المؤتمر في كانون الثاني 1964م وأيد موقف مجلس الجامعة فبدأ السيد أحمد الشقيري اتصالاته لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية [4].

دعت الشعوب العربية في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الأول المنعقد في القاهرة عام 1964م إلى تنظيم الشعب الفلسطيني ليشارك في تحرير وطنه، وأتت تلك الدعوة إيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره والتحرر من الاستعمار الصهيوني[5]و طالب المؤتمر بإنشاء كيان فلسطيني يجمع إرادة شعب فلسطين ويقيم هيئة تطالب بحقوقه العادلة[6] وقد أسندت مهمة الاتصال بالدول العربية والشعب الفلسطيني إلى أحمد الشقيري بغية بحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها بهدف الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره[7].

بين احمد الشقيري أن التنظيم الفلسطيني هو تنظيم للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق التعاون مع جميع الدول العربية، واعتقد الشارع الفلسطيني أن قرار مؤتمر القمة العربية في قيام كيان

فلسطينية في الضفة والقطاع والجزء الغربي من القدس وأية ارض أخرى يتم تحريرها الكيالي، عبد الوهاب، ***موسوعة السياسة***، 6/ 557.

[1] حواتمه، نايف، المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة، ***مجلة شؤون فلسطينية***، ع30، شباط/ 1974م، 14.

[2] حوراني، فيصل، ***الفكر السياسي الفلسطيني 1964- 1974***، 23، عمرو، عايد، ***معركة الكرامة***، 15.

[3] الشقيري، أحمد، ***من القمة إلى الهزيمة***، 58.

[4] عمرو، عايد، ***معركة الكرامة***، 16.

[5] عبد الرحمن، أسعد وآخرون، ***منظمة التحرير الفلسطينية***، 68- 70.

[6] وثائق فلسطين، ***مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839- 1987***، 419- 420.

[7] الحمد، جواد وآخرون، ***المدخل إلى القضية الفلسطينية***، 234، ينظر: حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 58- 60.

فلسطيني تسهم في تحرير وطنه، وإقامة دولته ولهذا رحب معظم الفلسطينيين داخلها وخارجها بهذا التنظيم واعتبروه خطوه مهمة في طريق إقامة الدولة الفلسطينية[1].

رحبت حركة فتح بإنشاء كيان فلسطيني في مؤتمر القمة العربي بشرط أن يكون الكيان ثورياً وأن يكون مرتكزاً على الثورة المسلحة، واعتبار التنظيم العسكري أساساً للكيان الفلسطيني وضرورة أن يكون للكيان جيش فلسطيني التكوين والقيادة [2].

انعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في 28/ أيار / 1964م في فندق الكونتيننتال في مدينة القدس تحت رعاية الملك حسين وبحضور ممثلين عن سائر الحكومات العربية[3] واتخذ المؤتمر عدة قرارات كان أبرزها إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية حيث نص القرار على أنه" إيماناً منا بحق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المقدس فلسطين وتأكيداً لحتمية معركة تحرير الجزء المغتصب منه، وغرضه وإصراره على إبراز كيانه الثوري الفعال وتعبئة طاقاته وإمكاناته وقواه المادية والعسكرية والروحية، وتحقيقاً لإرادة شعبنا وتصميمه على خوض معركة تحرير وطنه بقوة وصلابة طليعة مقاتلة فعالة للزحف المقدس، وتحقيقا لأمنية أصيلة عزيزة من أماني الأمة العربية ممثلة في قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي الأول، نعلن بعد الاتكال على الله باسم المؤتمر العربي الفلسطيني الأول المنعقد بمدينة القدس في 16 محرم عام 1384هـ، الموافق 28/ أيار/ 1964م قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير ودرعا لحقوق شعب فلسطين وأمانيه، وطريقاً للنصر"[4] كما كما ناقش المؤتمر مشروع الميثاق الوطني الفلسطيني وقد حدد الميثاق المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمة التحرير الفلسطينية والأهداف العامة للشعب الفلسطيني[5] وقد تناولت مواد الميثاق القومي[6] عددا من المواد المتعلقة بحدود دولة فلسطين ودور الشعب الفلسطيني في تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1948م حيث عدت فلسطين وطناً عربياً تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تشكل معها الوطن العربي وحددت مفهوم الدولة

---

[1] عبد الرحمن، أسعد وآخرون، ***منظمة التحرير الفلسطينية*** ، 69- 72.

[2] ***فلسطينينا***، ع36، ابريل 1964، 5، باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 192، سخنيني، عصام ، الكيان الفلسطيني1964- 1974، ***شؤون فلسطينية***، ع41- 42، كانون الثاني/ 1974، 55- 56.

[3] الأحمد، نجيب، ***فلسطين تاريخا ونضالا***، 671.

[4] ***نفسه*** ، 672.

[5] المصري، زهير، ***اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني***، 64، حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 60- 62.

[6] ينظر الملحق رقم "1".

بحدودها من خلال اعتبار فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ كما اعتبرت بأن الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية [1]، كما اعتبرت مواد الميثاق بأن تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة عربية قومية تعتبر واجباً قومياً و رفعت شعار الوحدة القومية والتعبئة القومية والتحرير، كما اعتبرت أيضاً بأن النضال الفلسطيني التحريري يعد عملاً دفاعياً نص عليه ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، و بينت بأن الشعب الفلسطيني هو شعب يؤيد الدول المحبة للحرية والعدالة والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين [2].

رغم فشل المفاوضات بين الشقيري وحركة فتح إلا أن حركة فتح استطاعت إرسال خمسة عشر عضواً إلى المؤتمر الفلسطيني الأول المنعقد بالقدس في 28/ أيار/ 1964 ومنهم خالد الحسن وخليل الوزير وكمال عدوان وياسر عرفات وذلك بصفتهم الشخصية وكانت مشاركة الحركة في المؤتمر ترجع إلى ضرورة المشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية وسعيها للتسرب داخل منظمة غنية وقوية للإفادة من إمكاناتها ولطرح أفكار حركة فتح الرئيسية وبخاصة ما يتعلق بالكفاح المسلح[3].

وجهت حركة فتح مذكرة إلى الدورة الثانية للمجلس الوطني في 31/ أيار/ 1965م طالبت إلى جانب تأكيدها على الكفاح المسلح طريقا وحيدا لتحرير فلسطين الاستفادة من الأعمال الثورية لتكون منطلقا أساسياً في تحقيق الوحدة الوطنية، وفي إبراز الشخصية الفلسطينية على المستوى الدولي كون الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق في تقرير المصير[4].

وضعت حركة فتح على إثر المؤتمر برنامجاً عنوانه الحركة والكيان المقترح لإحكام سيطرتها على الكيان الناشئ بعد أن أدركت أنه أصبح واقعاً لابد من التسليم به وملؤه بعناصر ثورية تؤمن بخط فتح وبالثورة المسلحة ولذلك عملت حركة فتح على السعي بكل الطرق للسيطرة على المجلس الوطني بالحصول على الأغلبية العددية، وتكثيف أنشطة حركة فتح في المناطق المجاورة للأرض المحتلة المتسترة بالكيان[5].

أعلن الشقيري عن ولادة منظمة التحرير في الجلسة الختامية للمؤتمر في 2/ حزيران / 1964م معتبراً ذلك اليوم يوم انبثاق الشخصية الفلسطينية معبراً بأن إمكانية هذا التنظيم تكمن في

---

[1] ***الميثاق القومي الفلسطيني***، 1964.

[2] توما، أيميل، ***منظمة التحرير الفلسطينية***، 130- 131.

[3] ينظر: صلاح، خلف، ***فلسطيني بلا هوية***، 73- 75.

[4] علوش، ناجي، ***فكر حركة المقاومة 1948- 1987***، 52.

[5] ينظر:حمزة، محمد، ***أبو جهاد***، 314- 316.

عزم الشعب الفلسطيني على تحرير وطنه، وإيمان الأمة العربية بقضيتها المقدسة[1] وقد حاولت حركة فتح إقناع الشقيري بأن الكيان سيكون غير فعال إذا لم يتمتع بدعم القاعدة الشعبية [2].

حددت حركة فتح منذ عام 1965م البوصلة باتجاه فلسطين ودعت إلى الالتقاء مع الحركات والأحزاب الأخرى داخل الأرض معتبرة بأن الكفاح المسلح هو الخيار الأمثل للتحرير وتشييد الكيان الفلسطيني الوطني الديمقراطي[3] وأبدت فتح في عام 1965 رغبتها في التنسيق والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية شريطة اعتراف الأخيرة بالخط الثوري لفتح وباعتماد العمل المسلح سبيلا لنيل الحقوق الفلسطينية، غير أن هذا الشرط لم يحظ بموافقة أحمد الشقيري أول رئيس لمنظمة التحرير[4] ولعل ذلك يرجع إلى اقتناع الشقيري بأن المعركة القادمة مع العدو هي معركة خاطفة تعتمد على الجيوش النظامية [5].

وعندما سئل الشقيري عن حركة فتح في 16/ حزيران/ 1965م قال: إنها منظمة فدائية ونحن نلتقي مع جميع المنظمات الفلسطينية في طريق السلاح والقتال، ولكن يجب أن نعمل ضمن منظمة التحرير التي تمثل الشعب الفلسطيني بغية إعداد جيش التحرير ، وقد بدأت كتائبنا تتدرب في غزة وفي سيناء وسوريا والعراق ، إني بدأت اتصالاتي بمنظمة العاصفة وأرجو أن تنجح هذه الاتصالات ... نحن نلتقي مع جميع المنظمات الفلسطينية في طريق الكفاح والسلاح وعلى أرض فلسطين وفي الوقت المناسب ولا نريد أن نقاتل للقتال ولكن نريد أن نقاتل للنصر ونحن نحدد وقت المعركة بالتعاون مع الدول العربية"[6].

نظرت حركة فتح للمنظمة في مراحلها الأولى من تأسيسها بالكثير من الشك والريبة وعدم الحماس لها وانتقاد مواقفها وممارساتها وتخوفت كثيراً من منافسة المنظمة لها في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية، ودخلت في منافسة مع المنظمة بالإسراع في تنفيذ العمليات الفدائية؛ لكي تكسب تأييد الجماهير الفلسطينية والعربية واستفزاز إسرائيل، وحدد محمود عباس موقف حركة فتح من المنظمة عند تأسيسها بقوله" إن موقف حركة فتح من المنظمة عند تأسيسها

---

[1] ينظر: عبد الرحمن، أسعد وآخرون، ***منظمة التحرير الفلسطينية*** ، 75- 76.

[2] الحسن،خالد وآخرون، ***قادة فلسطينيون في حوار استراتيجي***، 159.

[3] قاسم، عبد الستار، ***الطريق إلى الهزيمة***، 19.

[4] فتح ومنظمة التحرير، ***http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/57b58795.***

[5] جانب من محاضرة هاني الحسن أحد قادة حركة فتح حول المبادئ التي تعتمدها الحركة في العمل العسكري، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، 231.

[6] تصريح السيد أحمد الشقيري في مؤتمر صحفي عقده في بيروت، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965*** 353.

كانت تحدده عوامل واعتبارات متشابكة تندرج في نوعين متعارضين التأثر: أولهما يشتمل على الشكوك الواسعة في الدور المنوط بالمنظمة وبرئيسها أحمد الشقيري من قبل الدول العربية وثانيهما التخوف من منافسة المنظمة لها "[1].

جرت اتصالات في أواخر تموز 1965م بين حركة فتح والمنظمة بهدف الوصول لاستعادة الوطن السليب وقال الشقيري" إن كل من يحمل السلاح من أجل فلسطين فإن منظمة التحرير تقف معه، لأن قضية فلسطين لا تحل إلا بالسلاح، ونحن نؤيد منظمة فتح، ولكن من الضروري التنسيق بين عملها وعمل منظمة التحرير" كما نظرت حركة فتح إلى المنظمة كإطار علني للعمل الجهادي وأنها هي تمثل الإطار السري وأنه بالإمكان قيام تعاون كبير ومثمر بين الطرفين بحيث تستفيد المنظمة من الجو الذي تخلقه عمليات فتح[2].

أعلنت منظمة التحرير في أوائل كانون الأول / 1966م في أعقاب الاعتداءات الإسرائيلية على قرية السموع في الضفة الغربية تأييدها الصريح للعمل الفدائي، وقد رحبت حركة فتح بهذا الإعلان الذي تخلت به المنظمة عن تحفظاتها السابقة على العمل الفدائي الفوري[3].

أعلن الشقيري في 27/كانون الأول/1966م عن إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تشكيلاً ثورياً تحت اسم مجلس الثورة مهمته إعداد الشعب لخوض معركة التحرير ويكون جيش التحرير في الطليعة على أن تبقى أسماء أعضاء مجلس الثورة ومقار عملهم واجتماعاتهم وقرارات المجلس وأعماله سرية إلا ما تعرضه المصلحة العامة في أضيق الحدود، ولكن فتح كذبت تكوين مجلس الثورة الفلسطيني وقالت أنه من وهم خيال رئيس المنظمة، كما أنكرت أن تكون المنظمة قد قدمت لأسر المجاهدين والمعتقلين أية مساعدات كما ادعت المنظمة واتهمت الشقيري بالمتاجرة وخداع الجماهير مستغلاً فتح في الرد على أكاذيبه[4] ويبدو أن هدف الدولة هو ما كان يقرب أعضاء حركة فتح من الشقيري، ويبدو للباحث أن شخصية الشقيري وقربه من الدول العربية وعدم تبنيه لفكرة الكفاح المسلح بشكل مباشر منذ البداية كانت السبب في التوتر بين الجانبين بالإضافة للتنافس ومحاولة الاستئثار بالعمل السياسي الفلسطيني.

---

[1] حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 117.

[2] ينظر : عمرو، عايد ، ***معركة الكرامة***، 18.

[3] بيان سياسي لحركة فتح ،***الوثائق الفلسطينية لعام 1966م***، 653- 655.

[4] الشرقاوي، فواز، ***حركة فتح 1965- 1971م*** ، 227- 228.

هزيمة عام 1967م وإعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية

كان لإسرائيل مخطط يهدف إلى السيطرة على الأراضي التي عرفت بعد الاعتداء الصهيوني بأراضي عام 1967م[1]، وقد أعرب عن ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق مناحم بيغن من خلال رئاسته لمجلس الوزراء عام 1982م حين قال " إن حرب عام 1967م كانت خيارنا" [2] و عقد جمال عبد الناصر في خطوة استباقية معاهدة دفاع مشترك مع سوريا في 7/ تشرين الثاني 1966م، و تذرعت إسرائيل بالعمليات الفدائية التي كانت تنطلق من الأراضي الأردنية، ولهذا قامت في 13 تشرين الثاني /1966م بشن هجوم ضخم على قرية السموع الواقعة في أقصى جنوب مدينة الخليل على مسافة أربعة كيلو مترات داخل خط الهدنة؛ وقد اختار الإسرائيليون هذه القرية بالذات لأنها تقع بالقرب من مناطقهم العسكرية وهذا يسهل عليهم تنفيذ العملية والعودة إلى مناطقهم بسهولة، كما أنها كانت بعيدة عن معسكرات الجيش الأردني الرئيسية، وتمكنت القوات الإسرائيلية من تدمير الكثير من منازل القرية وقتل وجرح العديد من سكانها[3].

كانت القيادة المصرية قد طلبت في 16/ أيار / 1967م من الجنرال ريكي " General Rhikhe" قائد قوات الطوارئ الدولية أن يسحب قواته من جميع نقاط المراقبة الأمامية على طول الحدود مع إسرائيل لتجنيبها الوقوع في الخطر عند تقدم القوات المصرية، وفي تاريخ 22/ أيار/ 1967م أعلن جمال عبد الناصر قراره بإغلاق مضائق تيران بعد أن وضعت قوات مصرية للدفاع عنها، وفي هذه المرحلة كانت مواقف جميع الأطراف قد وصلت نقطة اللاعودة وأخذت الأحداث تتسارع نحو الصدام[4] .

كانت حركة فتح خلال هذه الفترة توجه ضربات عدة داخل الأراضي المحتلة فقد ذكر بلاغ العاصفة في 23/ أيار/ 1967م بأن" قامت قوة من المجموعة 74 ليلة 4/ 5/ 1967م بنصب كمين لسيارات الدوريات العسكرية للعدو على طريق بئر السبع ... وقامت قوة من المجموعة 14

---

[1] هناك عدة أسباب دفعت إسرائيل لشن هجومها عام 1967م؛ ومن ذلك عدم اقتناع قادة إسرائيل بالمساحة التي سيطروا عليها عام 1948م،وتحويل مياه نهر الأردن حيث عملت إسرائيل على إقامة مشاريع مائية مختلفة لتحقيق أقصى استغلال للمياه المتوفرة وكان من ضمنها تجفيف بحيرة الحولة الذي تم في الخمسينيات ومشروع تحويل مياه نهر الأردن الذي أصبح معروفاً للعرب عام 1963م، وظهور المقاومة الفلسطينية منذ الخمسينيات والوضع الأمني غير المستقر على الجبهة السورية فقد أرادت القوات الإسرائيلية إبعاد القوات السورية عن مرتفعات الجولان، عثمان، عثمان وآخرون، ***دراسات فلسطينية***، 150-151.

[2] فندلي، بول، ***الخداع***، 55.

[3] الشرع، صادق، ***حروبنا مع إسرائيل***، 449- 452.

[4] ***نفسه***،456- 457.

ليلة 5/ 5/ 1967م بوضع لغمين على الطريق المؤدي إلى كفر برعم بشمال الأرض المحتلة ... واشتبكت وحدة مدفعية الهاون للمجموعة 37 ليلة 5/6/ 1967م بالجليل الأعلى بقوة للعدو شمال غرب مستعمرة كفار جلعاذي ... وقامت قوة من المجموعة 108 ليلة 5/21/ 1967م بوضع ثلاث عبوات متفجرة أسفل جسر كبير على طريق تل عراد بئر السبع .. واصطدمت قوة من المجموعة 101 ليلة 22/ 5/ 1967م بقوة للعدو شمال شرق بيت جبرين "[1].

وجه مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في دمشق نداء إلى الفلسطينيين للالتحاق بالجيش الشعبي في 5/ حزيران / 1967م جاء فيه: " أيها الأخوة العائدون في كل مكان من سورية الثورة... أن أمتنا تخوض هذه الساعة الصراع التاريخي المحتم وفلسطين تفتح ذراعيها تناديكم جميعاً ... لا مكان لأحد اليوم خارج المعركة لنضع كل إمكاناتنا في تنظيم كامل وفق التعليمات التي تصدرها السلطات المسئولة" [2] وقد شارك الفلسطينيون وقوات العاصفة في الحرب وخاصة خلف خطوط العدو [3] كما نقلت قوات العاصفة التابعة لحركة فتح مقرها إلى داخل الأراضي المحتلة وانتقل ياسر عرفات للعمل كقيادي للعمل التنظيمي والعسكري السري داخل الأراضي الفلسطينية وأقام مقر قيادته في القدس ثم في حي القصبة بنابلس وعمل على تشكيل خلايا داخلية من السكان المناصرين للمقاومة[4] وجاء في بيان العاصفة أنه: بناء على الأوامر الصادرة وطبقاً للخطة المرسومة تحركت قواتنا العاملة في أرضنا المغتصبة كما يلي : قامت وحدة مدفعية الهاون من المجموعة 56 ليلة 6/حزيران/ 1967م بتوجيه قذائفها الغزيرة على مدينة كفر جلعادي في الجليل الأعلى وقد أحدثت القذائف إصابات شديدة في المدينة، وقد حدث نتيجة لهذا القذف ثلاث حرائق كبيرة في المدينة وقد سلط العدو نيراناً غزيرة على القوة إلا أن قواتنا استطاعت الانسحاب والاتجاه إلى أهداف أخرى في أرضنا المحتلة"[5].

اجتمع مجلس الأمن في السادس من حزيران وأصدر قراراً بوقف إطلاق النار لكن إسرائيل لم تنفذه فأعاد المجلس الكرة في السابع والتاسع من حزيران ولكن إسرائيل لم تتوقف عن القتال إلا

---

[1] البلاغ العسكري رقم 64 الصادرة عن القيادة العامة لقوات العاصفة ، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967***، 200.

[2] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م***، 307.

[3] عمرو، عايد ، ***معركة الكرامة***، 19.

[4] الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م1، 91- 92.

[5] البلاغ العسكري رقم 67 الصادر عن القيادة العامة لقوات العاصفة، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م***، 342.

عندما وصلت إلى المناطق التي وصلت إليها[1]، ولوضع حل للنزاع صدر في 21/ تشرين الثاني عام 1967م قرار مجلس الأمن 242 الذي دعا فيه إسرائيل للانسحاب من أراض عربية- حسب الترجمة الانجليزية للقرار- والاعتراف المتبادل بين دول المنطقة وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين، وهو ما رفضته الدول العربية بينما وافقت إسرائيل عليه [2].

فقدت مصر خلال ستة أيام شبه جزيرة سيناء وفقدت سوريا هضبة الجولان فضلاً عن سقوط الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية في يد إسرائيل ، لتسقط فلسطين كلها تحت الاحتلال الإسرائيلي وبدلاً من أن يصبح السعي لتحرير الأراضي التي احتلت في عام 1948م أصبح الواجب تحرير فلسطين كلها [3]والتقى الزعماء العرب في أيلول عام 1967م في الخرطوم للتداول في ظروف الهزيمة وقرر المؤتمرون ما عرف باللاءات الثلاث : لا للمفاوضات ، ولا صلح، ولا للاعتراف بإسرائيل[4].

رفضت منظمة التحرير الفلسطينية وكل المنظمات الفلسطينية القرار 242 على اعتبار أنه محاولة لتصفية القضية الفلسطينية[5] و اعتبرت حركة فتح القرار محاولة لتصفية القضية الفلسطينية، وإجهاضاً لثورة التحرير الفلسطينية، وإذا ما تم فرض الحل السياسي وبدء تنفيذ القرار فإن المشكلة لن تنتهي لأن الكيان الصهيوني الدخيل لا يزال على الأرض العربية أرض عام 1948م وعليه يجب الاستمرار في الكفاح المسلح [6] وجاء في بيان حركة فتح" لقد كانت النكسة بما فيها من مظاهر الفشل والتخاذل والتآمر دليلاً جديداً على خطا إبعاد الشعب الفلسطيني خاصة والعربي عامة من ساحة المعركة وإبطال دورهما البطولي في مواجهة العدو المغتصب بالرغم من كل ما يقال عن بساطة السلاح الشعبي والأساليب الجماهيرية في القتال، وما من ثائر تعلم الحرب إلا بعدما خاض غمارها وقاسى ويلاتها ... تعلن حركة التحرير الوطني فتح وجناحها العسكري العاصفة استمرار حربها الثورية المقدسة وتصعيدها ضد الاحتلال الصهيوني بإصرار وصلابة وعنف فالأرض أرضنا والشعب شعبنا ونحن أصحاب القضية وأولى بالدفاع المستميت عنها "[7].

---

[1] عثمان، عثمان، ***دراسات فلسطينية***، 156.

[2] صبح، علي، ***النزاعات الإقليمية***، 134.

[3] ينظر:ياسين، عبد القادر وآخرون، ***أربعون عاما من حياة منظمة التحرير***، 237- 238.

[4] عثمان، عثمان، ***دراسات فلسطينية***، 156.

[5] صالح، محسن، ***دراسات منهجية في القضية الفلسطينية***، 449.

[6] ***الوثائق الفلسطينية لعام 1967م***، 992- 993.

[7] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م***، 781.

أرجعت حركة فتح أسباب الهزيمة إلى عدة أسباب منها: العلاقات العربية التي تعاني التمزق والتفكك، وتعطيل القوى الشعبية وعدم اشتراكها في الحرب ضد العدو ، وسوء تقدير قوى العدو الذاتية ، والافتقار إلى مخطط فكري وعملي لمواجهة العدو[1].

أكدت حركة فتح عقب الهزيمة على عدة قضايا منها: التأكيد على استمرارها في خط الكفاح، والدعوة لحماية أفرادها أسرى سلطات الاحتلال الإسرائيلي، و كما هاجمت رئيس منظمة التحرير احمد الشقيري،وأكدت على وحدة القوى الثورية[2] ورأت فتح أن أمامها فرصة ذهبية للإفلات من السيطرة العربية فالهزيمة كانت تعني أنها اختفت قدرة القمع العربية، وعادت القضية إلى صورتها الحقيقية صراع فلسطيني – إسرائيلي، حيث أملت حركة فتح في إقامة سلطة ثورية على ارض محددة لها علاقات دولية، من دون أن تقوم تلك السلطة بمساومة إسرائيل أو بالتفاوض معها ورأوا في الضفة الغربية وقطاع غزة هذه القاعدة المنشودة إذا أزيلت السلطة العربية عنهما وتمثلت المهمة المتبقية بإجبار إسرائيل على الانسحاب منهما [3]اعتبر عضو المجلس الثوري محمود الناطور هزيمة عام 1967م بأنها لم تكن هزيمة للشعب الفلسطيني وإنما كانت منطلقاً لتولي زمام الأمور فلسطينياً لتأطير كامل الشعب الفلسطيني في مسيرة النضال الوطني التي انطلقت بانطلاق حركة فتح في 1/1/ 1965م [4]وعندما سؤل ياسر عرفات عرفات إذا ما كان هدف حركة فتح هو تحرير جميع الأراضي المحتلة بعد نكسة الخامس من حزيران فقط أجاب" ثورتنا كانت قبل الخامس من حزيران عام 1967م ، والخامس من حزيران شيء طارئ زاد في مسؤولياتنا والتبعية الملقاة على أكتافنا، ثق أننا نحن حركة وثورة تحرير الأرض بكاملها ، بكل شبر فيها"[5] وهو أمر يوضح الفكر الفتحاوي خلال هذه الفترة للدولة الفلسطينية القائم على دولة فلسطينية على حدود فلسطين التاريخية.

أعلن رئيس منظمة التحرير أحمد الشقيري في 21/ تشرين الثاني/ 1967م أن المنظمة تدعم العمل الفدائي تسليحاً وتكويناً وتخطيطاً وتدريباً وأنها تؤمن بضرورة تصعيد العمل الفدائي وفق خطة مدروسة وصولاً إلى حرب التحرير الشعبية ، وانطلاقاً من أهمية وحدة الكفاح المسلح دعا الحركات والمنظمات الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح إلى تعاون مع المنظمة [6] وخاصة بعد

---

[1] ***الوثائق الفلسطينية لعام 1967م***، 798.

[2] عمرو، عايد، ***معركة الكرامة***، 57.

[3] صايغ ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن دولة***، 243.

[4] الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م1، 43.

[5] عدوان، عصام، ***الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات***، 6- 7.

[6] الشرقاوي، فواز، ***فتح 1965- 1971***، 229.

تفاقم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ممن هجروا من بيوتهم بالضفة والقطاع بفعل العدوان الإسرائيلي وهو ما ضاعف من حجم المأساة الفلسطينية، وأصبحت الحاجة إلى وجود دور أكبر لمنظمة التحرير الفلسطينية على المستوى السياسي والكفاحي أكثر من أي وقت مضى، وأصبح من الملح استكمال عناصر بناء منظمة التحرير، والتأهيل لتمثيل الشعب الفلسطيني في كافة المحافل وخاصة بعد الفشل العربي في تحرير فلسطين[1].

أعلن رئيس منظمة التحرير أحمد الشقيري أن الجيش تسلم أسلحة في 24/ تشرين الثاني/ 1967م من عدة دول من بينها الصين الشعبية وتدريب الضباط والجنود على الأساليب الصينية في حرب العصابات إلا أن الجيش تعرض للانتقادات من قبل حركة فتح، وقالت الحركة: بأن التسلط الفردي من قبل قيادة المنظمة أو قائدها الشقيري جعل الصراع داخل المنظمة أقوى من تحقيق أي منجز عملي يخدم النضال الفلسطيني[2] لتؤكد الحركة في 22/ كانون الأول / 1967م رفضها للقرار 242 وأعلنت عن نفسها ممثلة للشعب الفلسطيني ورفضها للمشروع الاستعماري الصهيوني الذي يحمل في طياته تصفية القضية ، كما أكدت على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة واستمرار الكفاح المسلح ووحدة القوى الوطنية الفلسطينية [3] وأكدت أيضاً بأن السلام في فلسطين ممكن فقط على أساس موافقة الشعب الفلسطيني بعد رجوعه إلى وطنه[4].

وطنه[4].

وهذا ما يشير إلى عمق الخلاف بين حركة فتح التي أعلنت عن نفسها ممثلة للشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة وعدم اقتناعاتها بقرارات رئيس المنظمة وتقربه من الدول العربية في أطروحاته وغيرها من الأمور، جميعها أمور سارعت من خلالها حركة فتح والمنظمات الفلسطينية بطلب التغير وتصحيح مسار منظمة التحرير.

حيث بدأت الأوضاع داخل المنظمة بالتدهور اعتباراً من شهر كانون الأول حيث طرأت عدة تغييرات على المنظمات الشعبية ، ففي 7/ كانون الأول/ 1967م أذاع مكتب المنظمة في بيروت تشكيل مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين في أعقاب مؤتمر عسكري في الأرض المحتلة استجابة لنداء وجهته قيادة الثورة الفلسطينية للعمل على وحدة الكفاح المسلح وأن المجلس سيكون

---

[1] ينظر: هلال، جميل، ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***، 52.

[2] عمرو، عايد ، ***معركة الكرامة***، 22- 23.

[3] ***نفسه***، 58.

[4] باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 264.

مسئولاً عن قيادة العمليات العسكرية في جميع مناطق فلسطين إلا أن الحركة نفت علمها بعقد المؤتمر [1].

أعربت حركة فتح في 9/ كانون الأول/1967م من خلال رسالة وجهتها إلى مؤتمر وزراء الخارجية عن قلقها من تصريحات رئيس منظمة التحرير أحمد الشقيري التي وصفتها بالمضللة والتي يدعي بها قيام المنظمة بواجبها الوطني تجاه الأرض المحتلة وطالبت باتخاذ إجراءات كفيلة بسد أبواب أجهزة الأعلام العربية في وجه الشقيري حتى لا يتخذ منها وسيلة لخدمة أغراضه الشخصية في تضليل الجماهير[2] وفي 10/ كانون الأول/ 1967م كررت فتح انتقادها لمنظمة التحرير ووصفتها بعدم الاستقلالية ووقوعها في التناقضات العربية ووصفتها بعديمة الشخصية لأنها وليدة الواقع العربي، وانعدام المخطط السياسي والعسكري والإعلامي لديها مما جعلها تفشل في عملها وفي تحقيق الوحدة الوطنية وتستحوذ عليها البيروقراطية وجددت الدعوة إلى الكفاح المسلح [3].

أصدرت حركة فتح بيانا في 14/ كانون الأول/1967م طالبت فيه رئيس منظمة التحرير أحمد الشقيري بالاستقالة بالإضافة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والاتحادات الشعبية الفلسطينية ، ولكنه رفض، إلى أن انضمم رئيس الصندوق القومي الفلسطيني عبد المجيد شومان للمطالبين باستقالة الشقيري ليصبح عدد المطالبين بالاستقالة ثمانية أصوات مقابل ست أصوات لصالح الشقيري مما اجبره على الاستقالة [4] وعلى الرغم من أن الشقيري قد عزا إخفاقه إلى الصراعات العربية ، فإن الواقع الفلسطيني لعب الدور الحاسم في إزاحته خصوصاً إبان نشوء المنظمات الفدائية وتطورها بحيث أخذت تزاحمه على مكانة منظمة التحرير الفلسطينية [5].

قدم أحمد الشقيري استقالته في 24/ كانون الأول في رسالة رسمية للجنة التنفيذية قال فيها" أقدم استقالتي إلى الشعب الفلسطيني ، الشعب الأسير الشريد المهاجر الطريد ، وأقدم استقالتي كذلك إلى الفدائيين الأبطال الذين يخوضون في هذه الأيام غمرات النضال على أرض الوطن الحبيب، وابتهل إلى الله العلي القدير أن يحفظ شعب فلسطين، ويحفظ قضيته وأن يصون منظمته، وعهدي

---

[1] عمرو، عايد ، ***معركة الكرامة***، 23.

[2] مذكرة حركة التحرير الوطني الفلسطيني المقدمة إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب ،***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م***، 989.ينظر: عمرو، عايد ، ***معركة الكرامة***، 23- 24

[3] بيان سياسي وجهته حركة فتح إلى الشعب الفلسطيني والأمة العربية بإعلان رفض قرار مجلس الأمن، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م***،993- 994.، حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 120.

[4] ينظر: عبد الرحمن، اسعد وآخرون، ***منظمة التحرير الفلسطينية*** ، 99- 100.

[5] Shemesh, Moshe, ***The Palestinian Entity 1959- 1974***, 62.

لمن يأتي بعدي أن أكون له سنداً وعضداً، أضع بين يديه كل تجربتي وطاقتي في طاعة الجندي بين القائد، فتلك سيرة سيدنا خالد، قاتل قائدا وقاتل جنديا والحمد لله أولاً وآخراً"[1].

قبلت اللجنة التنفيذية استقالة الشقيري وشكرته على جهوده التي قدمها للقضية وأعربت بأنها ستمضي في تحمل مسؤولياتها لتحقيق ما يتطلع إليه الشعب العربي الفلسطيني وبأنها ستبذل قصارى جهدها في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية والتعبئة القومية ووحدة النضال المسلح[2].

وصفت حركة فتح استقالة الشقيري بالبداية الجدية لإعادة النظر في أسلوب العمل السابق في المنظمة ولإجراء إصلاحات جذرية فيها طالما طالب بها الشعب الفلسطيني، لذلك دعت حركة فتح ممثلي المقاتلين والقوى الوطنية إلى دراسة التجربة السابقة ولوضع الأسس الضرورية لتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني في رفض الحلول السياسية وحتمية استمرار الكفاح المسلح، وإزالة العقبات التي تقف في طريق ثورة الشعب الفلسطيني [3] وصف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف الشقيري بقوله" احمد الشقيري لم يكن سوى أداة الجامعة العربية التي كانت تسعى لتدميرنا"[4].

جرت اتصالات عديدة لتشكيل مجلس وطني بعد هزيمة حزيران تتمخض عنها قيادة جديدة للمنظمة وخاصة بين فتح والبعثيين والقوميين العرب وتوصلوا إلى اتفاق لتشكيل مجلس وطني من 100 عضو على أن تكون أكثرية أعضائه لحملة البنادق، واشترطت حركة فتح أن يجري تعديل الميثاق القومي والنظام الأساسي للمنظمة وتشكلت لجنة تحضيرية في ضوء الاتفاق الذي تم لتسمية أعضاء المجلس الوطني وضمت يحيى حمودة رئيس للجنة التنفيذية بالوكالة خليفة للشقيري وأنجزت تشكيل المجلس الوطني الجديد ودعت إلى عقد دورته الرابعة في القاهرة في تموز 1968[5] وترتب على ذلك دخول المنظمات الفدائية إلى المنظمة [6] حيث كان عام 1968م 1968م بمثابة مرحلة انتقال المنظمة من العمل السياسي إلى العمل العسكري وهو العام الذي

---

[1] كتاب استقالة السيد احمد الشقيري الموجه إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ***الوثائق الفلسطينية العربية 1967***، 1009- 1010.

[2] رسالة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى السيد احمد الشقيري، ***الوثائق الفلسطينية العربية 1967***، 1026.

[3] تصريح لناطق باسم حركة التحرير الوطني الفلسطيني بالدعوة لتحقيق وحدة أداة الثورة 12/26/ 1967، ***الوثائق الفلسطينية العربية 1967***، 1030.

[4] خلف، صلاح، ***فلسطيني بلا هوية***، 83.

[5] حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 121.

[6] ياسين، عبد القادر وآخرون، ***أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير***، 263، ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 244.

شهد أيضاً محاولة المنظمات الفدائية لجعل منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ثورية شبه عسكرية تعمل من أجل توحيد جميع فصائل المقاومة في تنظيم واحد لحرب تحرير شعبية طويلة الأمد [1] وصاغت حركة فتح وثيقة في المؤتمر الثاني للحركة عام 1968أكدت فيه على فكرة تحرير كامل الأرض الفلسطينية، والتأكيد على الهوية الوطنية واستقلالية القرار الوطني الفلسطيني واستبعاد الأيدلوجيات من هوية الحركة[2].

دعت حركة فتح إلى عقد مؤتمر وطني واسع انعقد في 17- 20 / كانون الثاني/ 1968م حضر المؤتمر جميع التنظيمات باستثناء الجبهة الشعبية ومنظمة التحرير وخلص المجتمعون إلى ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية، ودعم الكفاح المسلح ، وشمول الثورة وضمان استمرارها[3] و عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الرابعة في 10- 17/تموز/ 1968م واستطاعت حركة أن تحصل على 44- 45 ممثلا للمنظمات الشعبية في المجلس الوطني من أصل 52 ممثلاً [4] وأكدت الدورة على أن هدف المنظمة تحرير كامل الأرض الفلسطينية وحق الشعب العربي الفلسطيني بالسيادة عليها، واعتبار الكفاح المسلح هو الطريق لاسترداد فلسطين، مع رفض الدولة الفلسطينية التي تصفي القضية وتثبت إسرائيل، ورفض القرار 242، وأن أداة التحرير هي الجماهير العربية والفلسطينية وقوى التحرير العالمي وأن الكفاح في الأرض المحتلة يجب أن يعتمد على الجماهير الفلسطينية ، بالإضافة إلى كون الثورة الفلسطينية هي جزء من الثورة العالمية ضد الاستعمار العالمي والامبريالية الأمريكية بشكل خاص[5].

كرست الدورة الرابعة للمجلس الوطني هيمنة فتح ومنظمات الكفاح المسلح الأخرى على المجلس الوطني الفلسطيني وغلبة فكرها ومواقفها على صياغة الميثاق الوطني ثم جاءت الدورة الخامسة بعد سبعة شهور لتكرس هيمنتها الفعلية على قيادة المنظمة [6] حيث حرصت حركة فتح من الناحية الفكرية على تعديل الميثاق إلى ما يشبه التغيير، بداءاً من الاسم مروراً بمعظم الأفكار التي لا تنسجم مع المبادئ والأهداف والأساليب التي اعتمدتها الحركة في أدبياتها [7].

---

[1] ينظر: عبد الرحمن، أسعد وآخرون، ***منظمة التحرير الفلسطينية***، 100- 111.

[2] صالح، محسن، ***دراسات منهجية في القضية الفلسطينية***، 384.

[3] علوش، ناجي، ***فكر حركة المقاومة الفلسطيني الفلسطينية 1948- 1987***، 53.

[4] ينظر: كوبان، هيلنا، ***المنظمة تحت المجهر***، 223، 432.

[5] ينظر: ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968***، 70- 71.

[6] حوراني، فيصل، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 161، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1969***، 86.

[7] قاسم ، عبد الستار، ***الطريق إلى الهزيمة***، 150- 155.

لم يكن هناك إجماع عام لدى حركة فتح على قضية الحلول محل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فقد كان البعض متخوفاً من أن تتأثر الحركة بالبيروقراطية الأمر الذي يضعف من نقائها الثوري، وفي الواقع فإن المنظمات الفدائية لم تسيطر على منظمة التحرير فعلياً إلا في شباط عام 1969م خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة بعد أن كانت أمنت لنفسها خلال تلك الفترة الأغلبية المطلقة في المقاعد لتعين اللجنة التنفيذية الجديدة ياسر عرفات رئيساً لها[1] وكانت حركة فتح قد أذاعت برنامجاً عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الخامس عام 1969م رشحته ليكون برنامج منظمة التحرير الفلسطينية دعت فيه إلى رفض جميع الحلول التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن والمشروع السوفيتي لتنفيذ هذا القرار وأي مشروع آخر من هذا القبيل بما في ذلك المخططات الصهيونية والاستعمارية لإقامة دولة فلسطينية مزيفة[2].

تحدثت حركة فتح في بياناتها في 5/شباط/ 1969م عن نظرتها لمنظمة التحرير الفلسطينية كجبهة للجميع وأنها قبلت الدخول إلى المجلس الوطني باعتباره أرضاً مشتركة على أن ذلك يكون مقبولا بشرطين: الأول: أن تظل حركة فتح وقواتها العاصفة محافظة على شخصيتها الاستقلالية وتنظيماتها السرية ومنطلقاتها الوطنية، والثاني : أن لا يعني دخول فتح إلى المنظمة قبولها بالطريقة التي أخرجت فيها كممثلة للكيان الفلسطيني عن طريق قرارات مؤتمر القمة العربي، لأن ذلك يجعلها فوقية مرتبطة بالواقع العربي الرسمي الذي يعكس تناقضاته عليها على هذا الأساس تم قبول المشاركة في قيادة المنظمة [3].

عقدت في القاهرة في 1- 6/ أيلول/ 1969 الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني حيث أكدت على مبدأ الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، ورفض الحلول الاستسلامية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية [4] وأكد البيان الختامي على مضي الشعب في ثورته إلى أن يتم تحقيق تحقيق النصر وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني[5] وجددت انتخاب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية مما أدى إلى تقوية عمل فتح داخل المنظمة وذلك نتيجة للمنصب الإداري الذي شغله ياسر عرفات كما وضِع برنامج قيادة الكفاح المسلح تحت

---

[1] خلف، صلاح، ***فلسطيني بلا هوية***، 113، ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 244.

[2] حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1969***، 86.

[3] ***الوثائق الفلسطينية لعام 1969م***، 46- 47.

[4] عبد الرحمن، اسعد وآخرون، ***منظمة التحرير الفلسطينية***، 165- 166، ينظر:الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م1، 107- 108.

[5] أبراش، إبراهيم، الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية،***مجلة رؤية***، ع5، 2001، 16.

إمرة رئيس المنظمة وهكذا تركزت زعامة فتح بزعامة ياسر عرفات [1]،يصف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف – أبو إياد- هذه السيطرة بقوله " لم تقبض المنظمات الفدائية على زمام منظمة التحرير إلا في شباط – فبراير 1969م خلال دورة المجلس الوطني الخامس بعد أن كانت أمنت لنفسها خلال ذلك الأغلبية المطلقة في القواعد" [2].

أرادت حركة فتح من خلال انخراطها في المنظمة بهذه القوة إلى تطويعها للسير في ركاب إستراتيجية الحركة التي قامت على الاستقلال المطلق للتنظيم، وصنع القرار الفلسطيني بعيداً عن الحكومات العربية وأولوية الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين[3].

معركة الكرامة والهوية الوطنية الفلسطينية

شنت القوات الإسرائيلية في 21/ آذار/ 1968م هجوماً عبر نهر الأردن متوجهة إلى منطقة الكرامة[4] معقل حركة التحرير الوطني الفلسطيني بهدف إنهاء وجود الفدائيين الفلسطينيين والقضاء على قيادتهم، حيث عملت القوات الإسرائيلية تحت قيادة وزير الجيش الإسرائيلي موشي ديان على تطويق الكرامة من الشمال والجنوب، وقامت بإنزال أعداد كبيرة من قواتها على التلال الشرقية مما جعل الكرامة محاطة من جميع جنباتها، دارت المعارك على جميع خطوط المواجهة ولكن المعركة الرئيسية تركزت في مدينة الكرامة واستطاعت المقاومة الفلسطينية وبمؤازرة الجيش الأردني من دحر هذا العدو وأسفرت المعركة عن استشهاد 94مقاوماً فلسطينياً و في الجانب الأردني ما يقارب الثمانيين شهيداً، في حين بلغت خسائر إسرائيل 94 آلية عسكرية وعدداً كبيراً من القتلى والجرحى[5].

يصف بيان حركة فتح الذي صدر في 22/ آذار/ 1968م الأحداث بأنه" في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الأحد 1968/3/21م بدا العدو يتقدم إلى الضفة الشرقية من نهر الأردن

---

[1] ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1969***، 86.

[2] خلف، صلاح، ***فلسطيني بلا هوية***، 113.

[3] صايغ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن الدولة***، 155.

[4] منطقة زراعية تسمى منطقة الآبار الارتوازية وفي الأصل كانت تسمى منطقة غور كبد، وعندما وقعت نكبة عام 1948م وتشرد الشعب الفلسطيني تدفق أبناء الشعب الفلسطيني كلاجئين إلى المنطقة، فتغير الاسم من غور كبد إلى الكرامة، وسمحت الحكومة الأردنية للاجئين الفلسطينيين بإقامة مساكن لهم فيها وبعد ذلك تطورت المنطقة إلى أن أصبحت مركزاً تجارياً وزراعياً مهماً وبعد هزيمة عام 1967م كانت المنطقة تضم مراكز تدريب للثورة الفلسطينية ومنها ثلاثة مراكز تدريب لحركة فتح، عمرو، عايد، ***معركة الكرامة***، 62.

[5] ينظر: أبو أسوان، هادي، شهادات من معركة الكرامة، ***شؤون فلسطينية***، ع 8، نيسان/ 1972م، 197-210.ينظر: المرعشلي، أحمد، ***الموسوعة الفلسطينية***، مج3، 636- 638.

بسيل من الدبابات والآليات نصف المجنزرة ، تحت غطاء كثيف من نيران مدفعيته الثقيلة وقد تصدت لهذه القوات مجموعات عديدة من قواتنا وقصفتها بالأسلحة المضادة للدروع ثم التحم رجالنا مع دبابات العدو والياته وهاجموها بالقنابل اليدوية والرشاشات ... قام العدو بعملية إنزال ضخمة لمظلييه في منطقة الكرامة اشتركت فيها إحدى عشرة طائرة هيلوكبتر، وقد كانت كمائننا المندمجة مع الشعب لها بالمرصاد"[1].

أصبحت الثقة لدى الفلسطينيين بلا حدود كونهم نجحوا فيما فشلت فيه بقية الجيوش العربية منذ عام 1948م، ليترك المقاومون الفلسطينيون بعدها الوديان الأردنية ، ليختاروا عمان كقاعدة رئيسية [2] وكان ياسر عرفات قد ألقى كلمة في مقاتلي حركة فتح جاء فيها" إن أنظار الأمة العربية ترنو إلينا، يجب أن نتحمل مسؤوليتنا كرجال بشجاعة وكرامة، ويجب أن نعيد الروح إلى مفهوم الصمود في هذه الأمة ، يجب أن نحطم أسطورة الجيش الذي لا يقهر مرة وإلى الأبد... إننا نريد أن نقنع العالم أن هناك في الأمة العربية من لا ينسحب ويهرب "[3].

نجم عن المعركة ارتفاع أسهم حركة فتح خاصة والحركة الفدائية عموماً فقد أصبحت حركة فتح حركة سياسية يحسب حسابها، وعلى الأثر شرع آلاف المتطوعين يتدفقون على قواعد الحركة في الأردن وعلى مكاتبها في العواصم العربية، وحلت بعض المجموعات الصغيرة تشكيلاتها وانضمت إلى فتح أمثال منظمة طلائع الفداء لتحرير فلسطين التي انضمت للحركة في 7/ أيلول/1968م وجبهة التحرير الوطني الفلسطيني، التي اندمجت بالحركة في 13/أيلول/1968م وجبهة ثوار فلسطين التي التحقت بالحركة في 25/تشرين الثاني/ 1968م[4].

قاد ياسر عرفات قواته في القتال دفاعاً عن بلدة "الكرامة" الأردنية أمام قوات إسرائيلية أكثر عدداً وأقوى تسلحاً، وزرعت معركة الكرامة الإحساس بالتفاؤل بين الفلسطينيين، كما أدت إلى ارتفاع راية قوى التحرر الوطني الفلسطينية بعد فشل الأنظمة العربية في التصدي لإسرائيل[5].

كان لمعركة الكرامة آثار بعيدة المدى على الفكر السياسي الفلسطيني وعلى الواقع الذي تعيشه

---

[1] عمرو، عايد، ***معركة الكرامة***، 89- 90.

[2] بريغمان، اهرون، ***إسرائيل والعرب***، 177.

[3] ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 229.

[4] أبو فخر، صقر، 11/ تشرين الثاني،2004، ***www.watan.com/print.php***، ينظر: شفيق ، منير، معركة الكرامة، ***شؤون فلسطينية*** ، ع 19، آذار/ 1973، 103- 104.

[5] ياسر عرفات من بندقية الثائر وحتى غصن الزيتون،

http://www.arab48.com/%D9%81%D9%84%D8

حركة المقاومة الفلسطينية الذي تحول من العمل السري إلى قوة جماهيرية علنية[1]و تحرر الفلسطينيون نسبياً من الضغوط التبعية والوصاية التي فرضها النظام العربي، كما أخذت الأنظمة والمنظمات بدعم الكفاح المسلح بدلاً من معارضته[2] فقد تحولت الكرامة لتصبح النجاح الأكثر أهمية والأكثر عمقاً في تاريخ فتح والحركة الوطنية الفلسطينية فقد تم تحطيم أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر وأصبح الفدائي بطلاً لكل الفلسطينيين ولكل العرب[3].

يصف القيادي في حركة فتح خليل الوزير – أبو جهاد- معركة الكرامة بقوله" لقد كانت معركة الكرامة قرار مواجهة وتضحية، ولكن بإيمان من يصنع حقيقة جديدة ، يمكن أن تكون نقطة تحول في تاريخنا وتاريخ ثورتنا الفلسطينية ونضالنا العربي، وكانت الكرامة نقطة تحول حقيقية"[4]، كما صرح ناطق رسمي باسم حركة فتح بان هذه المعركة هي معركة فاصلة في تاريخ شعبنا حطمت أسطورة التهديدات الصهيونية وأذلت كبرياء مجرمي الحرب في تل أبيب ، وأكدت لهم أن شعبنا مصمم على القتال حتى الثورة[5].

ظهرت خيارات فتح كما لخصها صلاح خلف بتكوين جبهة وطنية تضم منظمة التحرير كطرف فيها، وتدخل فتح في إطار الجبهة الوطنية بالتكافؤ مع المنظمة، وتمثل المنظمة أول التزام عربي رسمي نحو الشعب الفلسطيني معتبرة بأن الخيار الأمثل يكمن في الخيار الثالث لأنه ينم عن موضوعية تنصب نحو خير الشعب الفلسطيني [6].

أعلنت حركة فتح في 10/ تشرين الأول / 1968م مشروعاً سياسياً أطلقت عليه مسمى " مشروع السلام في فلسطين- مشروع الغد- " يتمثل في إقامة دولة ديمقراطية على كامل أرض فلسطين يعيش فيها العرب واليهود[7] وقد صرح عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف لذلك بقوله" إن هدفنا الاستراتيجي هو العمل من اجل إقامة دولة ديمقراطية تضم كل أراضي فلسطين التاريخية، ويعيش فيها العرب واليهود كسكان متساوين وفي وفاق وانسجام"[8] وبرز

---

[1] المصري، زهير، ***اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني***، 72.

[2] هيرست، ديفيد، ***البندقية وغصن الزيتون***، 481.

[3] ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 230.

[4] أبو بكر، توفيق، ***معركة الكرامة الخالدة***، 20.

[5] ***الثورة الفلسطينية***، ع4، نيسان 1968، 10.

[6] صايغ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن دولة***، 330.

[7] خلف، صلاح، ***فلسطيني بلا هوية***، 220، عبد الله، خالد، الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، مركز التخطيط الفلسطيني، ***http://ppc-plo.ps/ar/news-cats/81/63/%D8%A7%***

[8] باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 262.

شعار الدولة الديمقراطية بروزاً واضحاً في البيان الذي وجهته حركة فتح إلى هيئة الأمم المتحدة في تشرين الأول/ 1968م حيث بينت أن هدف حركة المقاومة الفلسطينية يتمثل في تحرير فلسطين بأكملها من الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة يتمتع في ظلها جميع المواطنين الشرعيين بغض النظر عن الدين واللغة بحقوق متساوية[1] فقد غدا منطق بناء الدولة في هذه الأثناء فعالاً في ظهور حقل سياسي وطني وفي البحث عن ميادين مؤسسات مشتركة، حيث جسدت حركة فتح بصورة فعالة سعي البرجوازية الصغيرة المهمشة التي لا دولة لها للحصول على إطار سياسي مستقل ذاتياً ومثلت طبقاً لذلك النزعة الوطنية القطرية الفلسطينية الناشئة، والسعي من أجل السيادة والاعتراف القانوني، ولعل فتح جسدت ذلك في قصر العضوية الكاملة فيها على الفلسطينيين [2].

الدولة الفلسطينية بمفهوم الشيخ محمد علي الجعبري:

ظهرت نتيجة لهزيمة عام 1967م عدة أفكار إسرائيلية وفلسطينية، تدعو إلى إقامة الدولة الفلسطينية إلى جوار إسرائيل وكان الشيخ الجعبري [3] من أبرز الداعين

---

[1] الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان***، 183.

[2] صايغ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن دولة***، 328.

[3] ولد محمد علي أحمد درويش الجعبري عام 1900 م في مدينة الخليل و تعود جذور عائلة " الجعبري " إلى قبيلة ربيعة العدنانية، و هي قبيلة عربية من نسل كعب بن ربيعة، كانت تستوطن ديار ربيعة في منطقة الجزيرة على الفرات، أما بداية اسقرارها في الجزيرة الفراتية، فكانت في مطلع القرن الخامس الهجري، و قد تمكن زعيمها "سابق الدين جعبر بن مالك القشيري " من الاستيلاء على قلعة كانت تسمى دوسري أو الدوسرية نسبة إلى بانيها، تصل آل الجعبري في الخليل بنسل الشيخ برهان الدين أبي محمد أو أبي إسحق إبراهيم بن عمر الجعبري ، نشأ محمد علي الجعبري في كنف والديه ، و كان ذا حظوة لديهما ، فترعرع معززا مكرماً، و انتظم في سلك الدراسة بالمدرسة الابتدائية في الخليل، و أرسله والده مع إلى مصر شقيقه درويش الجعبري بعد إنهائه المرحلة الابتدائية ، فتوجها مع قافلة من التجار كانت متوجهة من الخليل إلى يافا ، فبور سعيد في القاهرة . كان أخيه درويش يعتبر من علماء الخليل و هو من خريجي الأزهر ، فأثر أثرا بالغا في أخيه الأصغر محمد علي فأقام معه في القاهرة طيلة فترة الدراسة . و قام بدور مهم في تقديمه و تعريفه بعلماء و شيوخ الزهر، أنهى محمد علي المرحلة الإعدادية، و حفظ خلالها ربع القران الكريم غيبا ، و هو متطلب إجباري لاجتياز المرحلة الإعدادية ثم خضع لامتحان ليلتحق بالأزهر الشريف – القسم النظامي – فنجح في ذلك الامتحان ، و حاز على الشهادة المتخصصة في الوعظ و الإرشاد سنة 1922 م ، تولى الشيخ الجعبري رئاسة البلدية بتاريخ 28 تشرين أول 1940 م، لم يكن صعود الشيخ الجعبري و وصوله إلى

رئاسة بلدية الخليل بمحض الصدفة ، فقد برز كعين من أعيان الخليل و وجهائها ؛ لكونه من رجال الدين المتصفين بالعلم و الحكمة ، و نتيجة للأعمال العامة التي قام بها . و بمجرد تخرجه من الأزهر الشريف و عودته إلى الخليل، سارع الشيخ الجعبري إلى الانخراط في العمل العام، ففي عام 1925 م تقدم بطلب إلى قائم مقام الخليل لإنشاء " جمعية علماء الخليل ". و كانت فكرة الشيخ الجعبري بإنشاء جمعية علماء على مستولى الخليل أو فلسطين هي فكره رائدة في هذا المجال . فبعد عشرة سنوات من ذلك التاريخ أي في عام 1935 م ، دعا الحاج أمين الحسيني إلى عقد المؤتمر الأول لعلماء فلسطين، انتسب الشيخ الجعبري إلى معهد الحقوق في القدس ليتخرج محاميا ، و قد سمح له بممارسة المحاماة أمام محاكم فلسطين، و أنشا مكتبا له في الخليل ، مارس فيه المحاماة الشرعية ، كما عمل مأذونا شرعيا في الخليل في الفترة الممتدة ما بين (1926 – 1941)و في تلك الأثناء أيضا عمل مدرسا و واعظا في الحرم الإبراهيمي و استمر في هذا العمل حتى عام 1937 م ، عندما وافق المجلس الإسلامي الأعلى على تعيينه واعظا لمدينة الخليل و قضائها مكان الشيخ صبري عابدين، و على صعيد آخر أوكلت للشيخ الجعبري مهمة الإشراف على حفلات الاستقبال و الوداع لكبار ضيوف الخليل فعند زيارة الأمير سعود بن عبد العزيز إلى الخليل في شهر آب 1935 م ، ترأس الشيخ الجعبري لجنة الاستقبال، و بعد أن زار الأمير سعود الحرم الإبراهيمي ألقى الشيخ الجعبري الكلمة الترحيبية بالضيف، و ترأس الشيخ الجعبري وفد الخليل الذي ذهب إلى عمان لتهنئة الأمير عبد الله بمناسبة العيد عام 1937 م ، و من جهة أخرى كان الشيخ الجعبري من أوائل الذين تصدوا لقوات البوليس البريطاني بعد تعديها على أملاك و مزروعات المواطنين في الخليل ، من أوائل المعتقلين في ثورة عام 1936م و قد أرسلت مدينة الخليل ممثلة ببلديتها و وجهائها رسالة تأييد و دعم للشيخ الجعبري في المعتقل، بدأ نشاط الشيخ الجعبري في الجمعيات الإسلامية المسيحية عام 1924 م، حينما كان عضواً في الهيئة الإدارية في الجمعية الإسلامية المسيحية في الخليل، و استمرت تلك الجمعية في عملها حتى أواخر عام 1931 م ، شارك الشيخ الجعبري في مؤتمرات رؤساء البلديات العرب في فلسطين – "يافا 13/ 1941/7 " – "يافا 1944/5/5 " – " نابلس – 1944/6/17 " – " غزة 1945/2/22 " و المؤتمر الأول لرؤساء البلديات العرب في لواء القدس " الخليل 1946/9/11 " و مؤتمر رؤساء البلديات العرب في فلسطين " الخليل 1947/4/3 " و مؤتمر رؤساء البلديات العرب في فلسطين " رام الله 1947/6/14 "، يعد الشيخ الجعبري من أوائل الذين دعوا إلى قيام جامعة في الضفة الغربية لكل الفلسطينيين مع مطلع السبعينيات وأعد الشيخ الجعبري مدينة الخليل لاحتضان إحدى كليات الجامعة فقام بإنشاء مركز للدراسات الإسلامية العليا في الخليل بمستوى كلية جامعية عام 1971م، و مع نهاية عام 1977 م أصيب الشيخ الجعبري بجلطة دماغية أقعدته عن الحركة و ألزمته الفراش حتى وفاته في 29 أيار 1980 م، و شارك في تشيع جثمانه عشرات الآلاف من الشعب الفلسطيني في الخليل و الضفة و قطاع غزة و الأردن و فلسطيني عام 1948 م ، ، جامعة الخليل،

لذلك[1] و عم إسرائيل نتيجة حرب حزيران 1967م مناخ عام سمته البارزة ثقة مطلقة بالنفس إذ أن النصر العسكري الذي حققه غذى رغبة التوسع لديها، إلا أن وجود نحو مليون ونصف المليون من العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وما عكسه هذا الوجود من صعوبة التوفيق بين الرغبة في التوسع والحرص على نقاء الدولة اليهودية، أديا إلى ظهور التباين والاختلاف بين القيادات الإسرائيلية، وعدم وصولها إلى قرار بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة وأول من طرح أفكاراً حول منح السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حكماً ذاتياً يديرون شؤون حياتهم في إطاره – هو رئيس وزراء إسرائيل الأسبق ديفيد بن غوريون، وذلك بعد أن وضعت الحرب أوزارها بأسبوعين تقريباً[2].

أما يغئال الون وزير العمل الإسرائيلي فقد طرح مشروعاً للتسوية السياسية مع الدول العربية في تموز عام 1967م، ويعتبر أول مسؤول إسرائيلي يطرح تصوراً متكاملاً بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ، صمم مشروعه على أساس التخلص من المناطق الفلسطينية الكثيفة بالسكان وضم المناطق الأخرى التي تتسم بقلة ومحدودية السكان[3].

وأهم بنود هذا المشروع[4] :

1- أن تكون حدود إسرائيل الشرقية نهر الأردن والخط الذي يمر وسط البحر الميت.

2- على إسرائيل أن تضم المناطق التالية:

أ- قطاع من الأرض عرضه ما بين 10- 15 كم على طول غور الأردن من بيسان حتى البحر الميت.

ب- شريط أراضي بعرض عدة كيلو مترات من شمال طريق القدس – البحر الميت حتى طريق عطروت- اللطرون ويشمل أيضاً اللطرون.

2- ***http://www.hebron.edu/index.php/ar/founder***.، ينظر جريدة القدس،ع 19،743/ نيسان 1971م

[1] لوجران، جان فرانسوا، ***السلطة في الضفة الغربية***، 656.

[2] الزرو، نواف، عبد الرحمن، أسعد، ***الفكر السياسي الإسرائيلي***، 5- 6.

[3] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ***مشاريع التسوية الإسرائيلية 1967- 1978***، 60.

[4] ***نفسه***، 60- 62.

ت- من الشمال وحتى السفوح الشرقية لجبال الخليل بالإضافة إلى منطقة غوش عتصيون الخليل، بيت لحم .

ث- يجري تحديد ممر يربط البقية الباقية من الضفة الغربية مع الأردن على محور رام الله – أريحا.

ج- إجراء اتصالات وإقامة روابط مع زعماء وشخصيات من الضفة الغربية، للاطلاع على مدى استعدادهم ولتشجيعهم على إقامة حكم ذاتي في المناطق التي لن تكون تحت السيادة الإسرائيلية.

لم تعتمد الحكومة الإسرائيلية مشروع ألون رسمياً، لكنها استرشدت به وتبنت سياسة إقامة حوار مع الشخصيات الفلسطينية في الضفة الغربية بغية الاطلاع على وجهات نظرهم بشأن مستقبل الضفة الغربية، ومعرفة مدى تجاوبهم مع اقتراح الحكم الذاتي[1] وفي هذا الإطار شجع وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان الشخصيات الفلسطينية في الضفة الغربية على الحوار مع السلطات الإسرائيلية، وقال:" إذا جاء الوجهاء العرب ورؤساء المجالس البلدية في الضفة الغربية إلى حكومة إسرائيل وطلبوا تحميلهم المسؤولية في إدارة شؤونهم فلربما نوافق على طلبهم"[2].

حاول بعض أعضاء الكنيست الإسرائيلي لعب دور الوسيط ما بين زعماء الضفة الغربية والحكومة الإسرائيلية، مثل جبر داهش معدي رئيس الكتلة الدرزية في الكنيست [3] .

طرح الشيخ محمد علي الجعبري أفكار تنادي بضرورة إقامة الكيان الفلسطيني, و ما ميز الشيخ الجعبري عن غيره أنه بدأ نشاطه السياسي واتصالاته منذ الأسابيع الأولى للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية, في محاولة منه لإيجاد حل سريع للقضية الفلسطينية, وعدم منح إسرائيل الفرصة في تثبيت أقدامها في الضفة الغربية[4] ففي العشرين من حزيران 1967 دعا الشيخ الجعبري الحكومة الإسرائيلية للسماح له بالالتقاء بالوجهاء الفلسطينيين في الضفة

---

[1] Eshkol,levi, ***the State Papers***, 126.

[2] Dayan, ***Story of my life***, 406- 407.

[3] محاضر الكنيست: ***نصوص مختارة من الكنيست السادس***، الدورة الثانية 15/ 9/ 1966م – 4/ 10/ 1967م، 935.

[4] ***جريدة هارتس***، تل أبيب ، 18/ حزيران1967.

الغربية وبزعماء العرب الفلسطينيين في إسرائيل، من أجل بحث مختلف القضايا الراهنة وسبل الخروج منها, ومحاولة رسم صيغة مستقبلية للضفة الغربية تستند إلى قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947[1]، وفي أيلول 1967 عقد في الخليل اجتماع حاشد تأييداً للشيخ الجعبري ضد الحملات والاتهامات الأردنية, بسبب دعواته للتحاور والتفاوض مع إسرائيل[2] وفي تشرين أول دعا الشيخ الجعبري إلى تشكيل لجنة تحضيرية من أجل إنشاء مجلس وطني فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لبحث قضية الكيان الفلسطيني[3] وفي منتصف عام 1968 نشر الشيخ الجعبري تفاصيل مشروعه, والذي يقوم على أساس أن الشعب الفلسطيني, قد أصبح مشرداً خارج وطنه, أو يعيش في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي يتوسع باستمرار, وأن الشعب الفلسطيني قد دفع ثمناً غالياً للأخطاء التي ارتكبت, ولم يؤخذ رأيه في استفتاء حر يسمح له بتقرير مصيره, ولذلك فإن الحل العملي لوقف هذه المأساة هو إنشاء دولة فلسطينية, وفي حال وجود معارضة فلسطينية أو عربية لهذه الفكرة يعرض الأمر على الشعب الفلسطيني للاستفتاء وإبداء الرأي [4].

وتتلخص دعوة الشيخ الجعبري في نقاط رئيسية ثلاث هي:

أولاً: انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة, وهي الضفة الغربية والجولان وسيناء وغزة.

ثانياً: توضع الضفة الغربية وغزة تحت إشراف وسلطة هيئة دولية لمدة خمس سنوات.

ثالثاً: بعد الفترة الانتقالية "الخمس سنوات" يترك المجال لشعب الفلسطيني داخل هذه المناطق وخارجها وأينما تواجد مواطنوه, أن يقرر مصيره بنفسه[5].

وللحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني ولإبعاد الشعب الفلسطيني عن تأثير الموقف الأردني والمصالح الأردنية, طالب الشيخ الجعبري بوضع الأراضي الفلسطينية, بعد الانسحاب

---

[1] Mishal, Shaul, ***Wast Bank , E ast Bank***, 117.

[2] ***أرشيف بلدية الخليل***، كتاب رقم "1534/2/1/1/17"، بتاريخ 15/ أيلول/ 1967م.

[3] ***جريدة هآرتس***، تل أبيب، 20/ تشرين الأول/ 1967م.

[4] عبد الهادي، مهدي، ***المسألة الفلسطينية***، 336.

[5] ***نفسه*** ، 335.

الإسرائيلي, تحت إشراف هيئة دولية[1] أو هيئة عربية من دول الجامعة العربية, كالكويت أو البحرين أو قطر, بسبب عدم وجود مطامع لزعماء وقادة هذه الدول في فلسطين[2].

اعتبر الشيخ الجعبري أن الهدف الرئيسي هو خروج القوات الإسرائيلية، وبعد انتهاء الاحتلال من الممكن أن يحصل الفلسطينيون على استقلال كامل, أو الارتباط باتحاد فدرالي مع أي دولة عربية مجاورة لأن الوحدة العربية كانت وستبقى غاية كل النضال العربي[3] وطالب الشيخ الجعبري الفلسطينيين بالاجتماع والتحاور, ومن ثم الخروج بقرارات سواء بالاتحاد مع الأردن أو الاستقلال الفلسطيني[4].

أكد الشيخ الجعبري على الهوية الفلسطينية من خلال مؤتمر أريحا ورفض القول بأن الأردن هو فلسطين ، وفلسطين هو الأردن[5] و ما ميز الشيخ الجعبري في هذا المجال موقفه الواضح حيث قال: أن أي جهة خارجية لن تستطيع التدخل في شؤوننا الداخلية إذا استطعنا التوصل إلى اتفاق عام وأن الفلسطينيين إذا لم يهتموا بمعالجة مشاكلهم بأنفسهم فسيظلون محتلين إلى الأبد[6].

كان الشيخ الجعبري – وبعد قراءته للظروف المحلية والإقليمية والعربية– مستعداً لقبول أية صيغة مرحلية أو مؤقتة تقوده في النهاية إلى تحقيق الهدف النهائي في إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس[7] وقبول مثل هذه الأفكار علناً ليس بالأمر السهل، فقد شن هجوم عنيف على الشيخ الجعبري لا من الأطراف التقليدية كالأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وإنما من الصحف العربية أيضا مثل الأهرام وصحف الضفة الغربية وبالأخص صحيفتي الشعب[8] والفجر[9]ولكن هذه الهجمات لم تثنه عن إعلان مواقفه قائلا : أن الأفكار التي أطرحها تكون

---

[1] Pertz, Done, ***The Historical Background of Arab Nationalism in Palestine*** , 55.

[2] عبد الهادي، مهدي، ***المسألة الفلسطينية***، 335.

[3] ***نفسه***، 336.

[4] ***اليوميات الفلسطينية***، المجلد العاشر، 1/ 7/ 1969– 31/ 12/ 1969، 562.

[5] ***جريدة الأنباء***، ع 1457، 29/ تموز/ 1973.

[6] مجلة المرصاد، تل أبيب، 19/ شباط/ 1970.

[7] ***جريدة القدس***، ع 2217، 6/ تشرين ثاني/ 1975.

[8] ***International Documents on Palestine 1975***, 351– 352.

[9] ***جريدة الشعب***، ع 976، 3/ تشرين ثاني/ 1975.

مرفوضة وتثير علامات الاستفهام والتشكيك .ولكن العرب يعودون ويطالبون بها .

في الضفة الغربية تركزت معظم المعارضة لفكرة الشيخ الجعبري في تأسيس كيان فلسطيني في شماله, وربما يعود ذلك لتنافس بين الشمال ومركزه نابلس, وبين الجنوب ومركزه الخليل، ثم أن نابلس وبحكم ارتباط زعمائها –السياسيين وكبار التجار– بالأردن كانت تعارض فكرة إنشاء كيان فلسطيني مستقل, وتفضل عودة الضفة الغربية للأردن, ومن أبرز الشخصيات المعارضة للشيخ الجعبري وأفكاره: حمدي كنعان: وحكمت المصري , ومعزوز المصري, وقدري طوقان, بالإضافة لكل من أنور الخطيب, وأنور نسيبة من القدس[1] وكان الشيخ الجعبري "الخليل" وأنور الخطيب "القدس" وحكمت المصري "نابلس" من أبرز المرشحين لزعامة الكيان الفلسطيني في حال إنشائه[2].

تركزت معارضة أفكار الشيخ الجعبري في إقامة الدولة الفلسطينية –خارج إطار الضفة الغربية– في منظمة التحرير الفلسطينية والأردن فمنظمة التحرير الفلسطينية شنت هجوماً شديداً على الشيخ الجعبري وعلى كل الأصوات التي تدعو لإقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة [3] فقد جاءت مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الرابع ردا على الدعوات المشبوهة لإنشاء كيان فلسطيني "مزيف"، واعتبرت أن الحركة الصهيونية و الاستعمار, وأداتها إسرائيل كلهم يسعون إلى تثبيت العدوان الصهيوني على فلسطين والى تعزيز الانجاز العسكري الإسرائيلي الذي تحقق عام 1967 بإقامة كيان فلسطيني في الأراضي المحتلة بعد ذلك العدوان كيان يقوم على إعطاء الشرعية والديمومة لإسرائيل الأمر الذي يتناقض كلياً مع حق الشعب العربي الفلسطيني في كامل وطنه[4].

قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بإرسال مبعوثه الخاص وليام سكرانتون بجولة في الشرق الأوسط في كانون الأول/1968م ولم تكن النتائج التي توصل إليها سكرانتون مفاجئة للرئيس الأمريكي فقد طلب من الإدارة الأمريكية أن تكون أكثر توازنا في الشرق الأوسط

---

[1] ***جريدة الفجر***، ع 25، 22/ أيلول/ 1972م.

[2] Metzger, Jan, ***This Land is Our Land***, 148.

[3] ***اليوميات الفلسطينية***، المجلد الحادي عشر، 1/1/ 1970– 30/6/ 1970، 134.

[4] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968م***، 525– 526.

والصراع العربي الإسرائيلي وذلك لحماية المصالح القومية الأمريكية[1].

كان الشيخ الجعبري هو الوحيد من بين زعماء الضفة الغربية الذي قابل سكرانتون[2] وقدم له في العاشر من كانون الأول/ 1968م وجهة النظر الفلسطينية المتعلقة بضرورة منح الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم وفي التعبير عن رأيهم في حل القضية الفلسطينية[3].

اعتبر الشيخ الجعبري في منتصف 1968م أن الشعب الفلسطيني قد أصبح مشرداً خارج وطنه أو يعيش في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي يتوسع باستمرار، وأن الشعب الفلسطيني قد دفع ثمناً غالياً للأخطاء التي ارتكبت ولم يؤخذ رأيه في استفتاء حر يسمح له بتقرير مصيره ، لذلك فإن الحل العملي لوقف هذه المأساة هو إنشاء دولة فلسطينية، وفي حال وجود معارضة فلسطينية أو عربية يعرض الأمر على الشعب الفلسطيني للاستفتاء وإبداء الرأي[4] وفكرة الدولة لديه تكمن في انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة وهي الضفة الغربية والجولان وسيناء وغزة، وتوضع الضفة الغربية وغزة تحت إشراف وسلطة هيئة دولية لمدة خمس سنوات، وبعد الفترة الانتقالية – خمس سنوات – يترك المجال للشعب العربي الفلسطيني داخل هذه المناطق وخارجها وأينما تواجد مواطنوه ، أن يقرر مصيره بنفسه [5].

حاول الشيخ الجعبري أن يوضح أفكاره حول الكيان الفلسطيني مرة أخرى في أيار/ 1969م أمام مبعوث الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط يارنج [6] ولكن يارنج لم يكن مستعداً لقبول فكرة الكيان الفلسطيني وفضل أن تلعب الأردن دور المفاوض نيابة عن الفلسطينيين [7].

رفضت حركة فتح وفصائل منظمة التحرير هذه الأفكار وأجمعت على ضرورة وحدة الضفتين[8] واعتبر ياسر عرفات بأن ما صدر في الضفة الغربية من أفكار تطالب بإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع مخططا أمريكياً إسرائيلياً يرمي إلى فصل الضفة الغربية

---

[1] Quanndt, William, ***Decade of Decisions, American Policy toward***, 82.

[2] ***جريدة هآرتس***، تل أبيب، 11/ كانون أول/ 1968.

[3] ***جريدة هارتس***، تل أبيب، 1968.

[4] عبد الهادي، مهدي، ***المسألة الفلسطينية***، 336.

[5] عبد الهادي، مهدي، ***المسألة الفلسطينية*** ، 335.

[6] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971م***، 118- 119.

[7] ***اليوميات الفلسطينية***، م7، 299.

[8] ينظر: ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971م*** ، 28- 43.

عن الأردن[1] حيث حوربت الشخصيات الفلسطينية التي قبلت بمفاهيم إنشاء كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وهوجمت بشكل عنيف من الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية فقد شهدت علاقات الشيخ الجعبري من الحكومة الأردنية توترا وصل إلى حد الاتهامات المتبادلة بين الطرفين[2] حتى أن الشيخ الجعبري لم يشترك في المذكرات والعرائض والعرائض التي رفعها رجالات الخليل والضفة الغربية إلى الحكومة الأردنية مؤكدة ولاءهم للأردن وتمسكهم بوحدة الضفتين[3] فقد أجمعت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية على رفض رفض كل المشاريع الكيان أو الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع رفضاً حازماً، كما أجمعت على ضرورة الحفاظ على وحدة الضفتين إلا أنها اختلفت فيما بينها حول السبل الكفيلة بالحفاظ على هذه الوحدة، كما برز تباين في صفوفها حول كيفية التعامل مع الأفكار التي ظهرت في الضفة الغربية[4].

أعلنت حركة فتح في 1/ كانون الثاني/ 1969م عن اعتماده للكفاح المسلح والثورة الشاملة كأسلوب لتحرير فلسطين وتصفية الكيان الصهيوني ورفض أي مساومة على حقوق الشعب الفلسطيني ورفض جميع المشاريع الاستعمارية الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من أجل بناء الكيان الفلسطيني[5]، أعادة حركة فتح تأكيد هذا الهدف من خلال خطاب ألقته في مؤتمر القاهرة في كانون الثاني / 1969م أكدت فيه" نحن نقاتل في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم مسلمين ومسيحيين ويهود في مجتمع ديمقراطي تقدمي "[6] وشرح صلاح خلف مفهوم فتح من الدولة الفلسطينية في حزيران/ 1969م بقوله" إن الكفاح المسلح وسيلة لهدف إنساني كبير هذا الهدف هو حل سلمي حقيقي للمشكلة ، وليس حلاً سلمياً قائماً على فرض العدوان والعنصرية، ولا يمكن أن يتحقق هذا السلام إلا في إطار دولة ديمقراطية في فلسطين، وإن معنى الدولة الفلسطينية الديمقراطية

---

[1] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970م***، 945- 948.

[2] **الوثائق العربية لعام 1967م**، 589- 590.

[3] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م***، 786- 791.

[4] ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971م***، 28- 43.

[5] ينظر:بيان حركة فتح في الذكرى الرابعة للثورة الفلسطينية، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969م***، 1.

[6] عمر، محجوب، فلسطين الديمقراطية: هدف وخطة حتمية وتاريخية، ***شؤون فلسطينية***، ع 41- 42، فبراير – مارس، 1975م، 76، كلمة فتح في المؤتمر الثاني لنصرة الشعوب العربية في القاهرة، ***كتاب فتح السنوي 1969***، 111.

واضح، وهي أن تصفي فقط الكيان الصهيوني العنصري داخل فلسطين[1].

صرحت حركة فتح بعد حريق المسجد الأقصى في 32/ آب/ 1969م بأنه يجب تصعيد الثورة الفلسطينية و إيجاد مزيداً من التلاحم بين الجماهير والثورة، وبأنه يتوجب على الحكومات العربية بتحديد موقف واضح من الصراع القائم على الأرض المقدسة، واعتبرت بأن يوم الحريق هو يوم أسود في تاريخ العالم الإسلامي، وبأنه سيبقى أسود ما دام الاحتلال الصهيوني قائماً في المسجد الأقصى والأرض المقدسة ولا يزول ظلامه إلا بتحرير كامل الأرض الفلسطينية [2].

رفعت حركة فتح عام 1970 شعار الدولة الديمقراطية التي تمثل منطلقاً نضالياً للقضية الفلسطينية لا شعاراً سياسياً فهي لا يمكن أن تنشأ إلا بالتحرير[3] و أشار محمد رشيد – مسؤول العلاقات الخارجية في حركة فتح بأن المجتمعين الفلسطيني و اليهودي يستطيعان أن يخططا مستقبليهما معاً أو يبقيا على أرض المعركة يحاربان بعضاً لعشرين أو ثلاثين سنة أخرى، كما أشار إلى الرغبة في التحدث مع أي إسرائيلي يود أن يناقش كيفية العمل لإنشاء الدولة الفلسطينية دون الاستعداد للتفاوض مع أي شخص يريد أن تكون نقطة الانطلاق استمراراً لبقاء دولة المستعمرين على حساب الفلسطينيين، وبأن فكرة إقامة دولة دمية تتعايش مع دولة عنصرية تلغي الفكرة المثالية التي يكافح ويقاتل من أجلها [4].

عبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن القناعة نفسها في الثلاثين من تشرين الثاني 1970م بتوكيدها وجود اتفاقية في الأوساط الدولية عامة والامبريالية خاصة، على تشكيل دويلة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كجزء من التصفية الشاملة، وأن عدداً من الدول العربية يحبذ هذه الفكرة، وإشارت الجبهة إلى أن إسرائيل تسعى إلى خلق قوة ثالثة فلسطينية في المناطق المحتلة، وتكون بديلاً عن فصائل حركة المقاومة، وعن القيادات

---

[1] حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 157.

[2] بيان حول موقف حركة فتح من حريق المسجد الأقصى، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969م***، 333-334.

[3] ينظر:رشيد، محمد، نحو فلسطين ديمقراطية، ***شؤون فلسطينية***، ع 1، آذار/ 1971، 189- 193.

[4] حديث للسيد محمد رشيد المسؤول عن العلاقات الخارجية في حركة فتح حول مسالة إنشاء دولة علمانية حديثة في فلسطين، 21/ نيسان/ 1970، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، 247- 248.

المرتبطة بالأردن[1].

كما اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في / كانون الأول/ 1970 أن الامبريالية توصلت إلى قناعة بأن توجيه ضربة سريعة قاضية لحركة المقاومة أمر غير ممكن، وتأكدت أن الشعب الفلسطيني حقيقة موضوعية، وأن المقاومة هي المعبر عنه، فصارت تعتبر أن أي تسوية سياسية للقضية الفلسطينية لا بد لها من إرضاء الطموح السياسي للشعب الفلسطيني، عبر إيجاد كيان أو دولة فلسطينية في الضفة الغربية تقر بشرعية الكيان الصهيوني وتنهي حالة الحرب معه[2].

وعلى الصعيد الأردني فقد شنت الحكومة الأردنية في التاسع من أيلول / 1970م هجوماً على المحاولات الرامية إلى إقامة دويلة في الضفة الغربية[3] فرد عليها الشيخ الجعبري قائلاً: أن الأردن حين قامت فيه دولة أو إمارة لم يزد عدد سكانه عن ربع مليون نسمه، أما الفلسطينيون الآن فعددهم أضعاف ذلك[4].

إن ردود الأفعال على أفكار الشيخ الجعبري في إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع لم تقتصر على الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بل تعدت ذلك إلى إسرائيل فقد أثيرت شكوك كثيرة وتساؤلات جدية حول آثار وأبعاد دولة فلسطينية وخاصة على صعيد الفلسطينيين داخل إسرائيل وعلى صعيد قدرة إسرائيل على حماية نفسها وحدودها في ظل وجود مثل تلك الدولة المتوقعة[5] فيما اعتبر بعض الزعماء الإسرائيليين أنه ليس من مصلحة إسرائيل إنشاء دولة ثالثة بين الأردن وإسرائيل[6].

حاول الشيخ الجعبري الاستفادة من الظروف والمتغيرات الدولية والجهود التي بذلت من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط، وخاصة في أواخر فترة الستينيات حيث أصبح الموقف الأمريكي أكثر تفهماً لضرورة قيام كيان فلسطيني، وهذا ما عبر عنه جوزيف سيسكو مساعد

---

[1] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970م*** ، 1019.

[2] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970م*** ، 1027- 1032.

[3] ***الوثائق العربية لعام 1967م***، 590.

[4] ***جريدة القدس***، ع 1892، 21/ كانون الأول/ 1974م.

[5] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971م***، 155.

[6] Metzger, Jan, ***This Land is Our Land***, 146 .

وزير الخارجية الأمريكي في 12/ تشرين الأول/ 1970م والذي قال: أن الفلسطينيين يفكرون أكثر فأكثر بالكيان السياسي، وعلى إسرائيل أن تستجيب على الأقل لجزء من المطالب العربية في هذا المجال[1].

عندما قام الرئيس الأمريكي نيكسون بجولة شرق أوسطية حاول الشيخ الجعبري تشكيل وفد فلسطيني يمثل الضفة والقطاع لمقابلة الرئيس الأمريكي ولكنه فشل في ذلك فقام الشيخ الجعبري بتلخيص أفكاره حول القضية الفلسطينية في حزيران 1974م [2]:

- أن ضمان حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره يجب أن تكون أساساً لمعالجة القضية الفلسطينية.
- أن القدس هي محور القضية الفلسطينية.
- يجب تمثيل أبناء الشعب الفلسطيني في أي مؤتمر دولي يعقد من اجل معالجة القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي ويمثل أبناء الشعب الفلسطيني بما في ذلك منظمة التحرير.
- يجب أن تتاح لأبناء الشعب الفلسطيني حرية التعبير والرأي لتقرير مصيرهم ورسم طريق مستقبلهم.

يرى الباحث بأن هذه المبادرة جاءت من سماحة الشيخ محمد علي الجعبري نتاج لرؤية ثاقبة واستشراف للمستقبل لتحقيق هدف مرحلي واقعي، شكل فكراً متقدماً ووعياً ذاتياً وموضوعياً في حينه لا يتعارض مع الهدف الاستراتيجي للمشروع الوطني، فالقائد التاريخي هو فقط من يستطيع أن يلتقط اللحظة التاريخية في وقتها ويطوعها لخدمة مصالحه الوطنية، ولكن للأسف تم مهاجمته من الجميع وعلى رأسهم حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية وبعض الدول العربية والصحافة العربية، و خاصة الأردن التي رأت في مشروع الشيخ الجعبري وتأكيده على الهوية الوطنية الفلسطينية تبديداً حقيقياً لمشروع إقامة المملكة المتحدة، وحتى إسرائيل رأت في مبادرته تهديداً حقيقياً لمشروعها الصهيوني، لكن هذه الهجمة لم تثنه عن إعلان موقفه، وهذه الرؤية لم تنضج عربياً وفلسطينياً إلا بعد عشرات السنين وبعضها يطرح ويطالب به الآن.

---

[1] ***اليوميات الفلسطينية***، م10، 562.

[2] **جريدة الأنباء**، ع 1726، 17/ حزيران/ 1974.

الفصل الثاني

الدولة في الفكر السياسي لحركة فتح 1971- 1981

أثر أحداث الأردن عام 1971م على مفهوم الدولة لحركة فتح

بعد الانتصار في معركة الكرامة أصبحت الثقة لدى الفلسطينيين بلا حدود كونهم نجحوا فيما فشلت فيه بقية الجيوش العربية منذ عام 1948م، ليترك المقاومون الفلسطينيون بعدها الوديان الأردنية ، ليختاروا عمان كقاعدة رئيسية [1]، وأدى تنامي شعبية حركة فتح إلى اعتقاد الكثيرين من قادتها وأفرادها بأنهم أصحاب القرار وأصحاب اليد الطولى في المملكة الأمر الذي أثار حفيظة الملك حسين فبدا الملك جدياً في القضاء على هذه المنظمات ونشاطاتها على الساحة الأردنية ويشير عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف إلى ذلك بقوله " صحيح ولا ريب أن العاهل الأردني لم يكن شغوفاً بنا، وأنه برغم جميل كلماته لا ينفك عن الدسيسة لإيرادنا مورد التهلكة، إلا أننا ساعدناه مساعدة عظيمة على بلوغ هدفه حين تعاظمت أخطاؤنا في التقدير، وكبواتنا، ... غير أنه يظل أن الصدام كان أمراً مقضياً بحكم الأشياء ولا مفر منه "[2].

قدم الأردن في 10/ نيسان/ 1969م مشروعاً سلمياً لإنهاء حالة الصراع في الشرق الأوسط[3]ولكن منظمة التحرير رفضت المشروع جملة وتفصيلاً[4]، حيث رفضت منظمة التحرير على لسان ياسر عرفات جميع الحلول السلمية لحل أزمة الشرق الأوسط معتبراً أنه لا بديل للكفاح المسلح لاسترجاع فلسطين[5].

أعرب أبو الحسن أحد قادة فتح في ذكرى انطلاق الحركة في 1/ كانون الثاني/ 1970م بأن الدولة الفلسطينية الديمقراطية الخالية من أي تمييز عنصري أو ديني والتي يتمتع بها المواطن

---

[1] بريغمان، اهرون، ***إسرائيل والعرب***، 177.

[2] خلف ، صلاح، ***فلسطيني بلا هوية***، 56.

[3] تضمن المشروع إنهاء جميع الأعمال العدائية والاعتراف بحق الجميع بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة والاحترام والاعتراف بالسيادة الإقليمية، وبالاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة وضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس، وضمان حرية الجميع في المنطقة، والقبول بتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969م***، 228- 232..

[4] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969م***، 240.

[5] ***جريدة القدس***، ع 341، 12/29/ 1969.

الفلسطيني المسلم والمسيحي واليهودي بحقوق المواطنة على أساس العدل والمساواة أمام القانون، وبأن الأرض لمن يحررها والمباشرة بإيجاد إطارات شعبية فلسطينية إنتاجية يكون كل إنتاجها للثورة الفلسطينية لخلق التفكير العملي القائم على العدل الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية من اجل الثورة ، والثورة من أجل الشعب والشعب والثورة من اجل تحرير فلسطين، رافعة شعار الكفاح المسلح [1].

ازدادت الهوة في مطلع عام 1970م بين منظمة التحرير والأردن و أصبح الوضع يشبه الكابوس، وأصبح من الصعب على الناس المرور أو التجوال دون إيقافهم أو تفتيشهم من قبل الفلسطينيين بالإضافة إلى سرقة العربات من المواطنين، واستهداف القوات الأردنية[2].

أصدرت الحكومة الأردنية في 2/ شباط / 1970 بياناً يدعو إلى قيام مجتمع موحد ومنظم من خلال ضمان حرية المواطن ومنع إطلاق النار وحظر حمل السلاح ومنع النشاطات الحزبية وإحالة كل من يخالف للقضاء وتفجرت الاشتباكات على إثر هذا البيان وعقدت المنظمات الفدائية وممثلو الأحزاب السياسية والاتحادات النقابية والمهنية اجتماعاً لتدارك الأوضاع المتردية والعمل دون تنفيذ الإجراءات الحكومية [3].

أعلن الأردن في قراره الصادر في 10/ شباط / 1970م والذي تضمن أحد عشر بنداً[4] لتنظيم الإجراءات المتعلقة بشؤون الأمن الداخلي في الأردن وقد رأت منظمة التحرير الفلسطينية أن هذا القرار يهدف إلى التشدد مع حركة المقاومة والحد من فاعليتها واجتمعت التنظيمات الفدائية في اليوم التالي لإصدار القرار وأعلنت عن تشكيل القيادة الموحدة للحركة الفدائية الفلسطينية وعلى أثر ذلك اندلعت اشتباكات بين الجانبين أدت إلى تراجع الأردن عن هذه القرارات في 14/ شباط[5].

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1970***، 31، حديث لأبو الحسن حول موقف حركة فتح من بعض المسائل، ***الوثائق الفلسطينية العربية***، 4- 7.

[2] بريغمان، اهرون، ***إسرائيل والعرب*** ، 178.

[3] حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 147.

[4] ينظر للملحق رقم "2"

[5] ياسين، عبد القادر، ***أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير***، 265- 266، ينظر : جانب من قرار مجلس الوزراء الأردني بشان اتخاذ إجراءات تكفل قيام مجتمع موحد ومنظم، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، 72، 73، 74، 125، 126 127.

زاد من حدة التوتر موافقة الأردن والجمهورية العربية المتحدة على المقترحات الأمريكية بشأن تسوية أزمة الشرق الأوسط والتي عرفت باسم مبادرة روجرز حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكي- وليام روجرز- في 25/ أيار/ 1970 أن الولايات المتحدة قدمت مقترحات سلام جديدة لتشجيع العرب وإسرائيل على وقف إطلاق النار، والبدء في محادثات تحت إشراف الوسيط الدولي الدكتور غونار يارنغ وتتضمن المبادرة وقف إطلاق النار والانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة والتوقيع على اتفاق سلام ملزم [1] واتخذت فصائل المقاومة وعلى رأسها حركة فتح موقفاً رافضاً حيث أكدت الحركة أنها لن تتجه من قريب أو بعيد نحو مشروع روجرز أو غيره من مشاريع التصفوية الاستسلامية [2].

نظرت حركة فتح إلى المبادرة بأنها لم تأت بجديد فهي تحمل كل أبعاد التآمر الأمريكي الصهيوني ، فقد ساوت بين المعتدي والمعتدى عليهم ونظرت إلى القضية الفلسطينية كونها قضية لاجئين وليست قضية سياسية وهو ما رفضته حركة فتح [3] وهددت بأن ذلك لن يحدث إلا على جثة آخر ثائر عربي وفي ذلك إشارة إلى الكفاح المسلح [4].

صرح - فاروق القدومي - أبو اللطف أحد قادة حركة فتح تعقيباً على أحداث أيلول : إن الثورة الفلسطينية كانت تحاول بشتى الوسائل الحيلولة دون الصدام إدراكاً منها لخطورة المرحلة ولضروراتها التي تستلزم التوجه نحو الساحة الأساسية ومن هنا رفعت شعار البنادق كل البنادق نحو العدو ولكن قبول مشروع روجرز كان له الأثر البالغ في تفاقم الأوضاع في الأردن ولقد اتخذته السلطة الأردنية ذريعة في تصفية الثورة الفلسطينية بصفتها القوة الرافضة للحل السياسي في المنطقة العربية ... إن توحيد القطاعات العسكرية لقوى الثورة كافة يعد عنصراً أساسياً لمواجهة أي مؤامرة مقبلة ولا شك أن خلق المؤسسات السياسية الواحدة التي تضع وتنفذ الخط السياسي الواحد للثورة أمر ضروري"[5] وفي سؤاله عن الدولة الفلسطينية المقترحة بهذه الفترة أجاب" الدولة الفلسطينية المسخ اعتقد جازماً أن هذه الفكرة لم تطرح ولم تعرض بشكل رسمي محدد من قبل أية جهة من الجهات إلى أية فئة عربية أو فلسطينية ، كما لم تطالب بقيام هذه الدولة

---

[1] حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 149

[2] حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1970***، 36، بيان لحركة فتح بنفي شائعات حول موقفها من مشروع روجرز، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970***، 652- 653، ياسين، عبد القادر، ***أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير***، 266.

[3] ***جريدة فتح اليومية***، ع 35، 24/ تموز/ 1970.

[4] ***جريدة فتح اليومية***، ع 36، 26/ تموز/ 1970.

[5] حديث للسيد أبو اللطف احد قادة فتح ، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971م***، 178.

لا الثورة الفلسطينية ولا القوى الوطنية أو القومية ، ولكن الامبريالية الأمريكية بدأت بعد مجزرة أيلول في الأردن حرباً نفسية ضد الثورة الفلسطينية هادفة من ذلك ضربها وشل إرادة العمل لديها وإثارة بلبلة فكرية بين صفوف القيادية والجماهيرية "[1].

يرى الباحث بأن هذه الأزمة أدت إلى ازدياد الاعتماد من على النفس بين رجال المقاومة الفتحاوية، كما أفضت إلى خلق هوة بين الحركة والأردن بالإضافة إلى توجيه طلقة أخرى في جسم الرجل الثائر بإبعاده خطوة أخرى عن وطنه وعن مناطق الثغور التي كان بالإمكان من خلالها الانقضاض على العدو وتكبيده الخسائر للوصول للهدف الأسمى الذي كانت تسعى إليه الحركة وهو إقامة الدولة الفلسطينية على حدود فلسطين التاريخية، ولعل أحداث الأردن بينت أن ما يذاع عن الإخوة والوحدة ما هو إلا مجرد شعارات بعيدة عن أرض الواقع، وأن البحث عن الدولة الفلسطينية هو واجب فلسطيني بامتياز.

لعل ما يؤيد هذه الفكرة هو إعلان ياسر عرفات في ظل الأزمة وتحديداً في منتصف أيار/ 1969م أنه لا يعارض أية وسيلة سياسية لمحاولة إنهاء الصراع القائم وأنه إذا أصبح العمل السياسي فعالاً بصورة كافية لإعادة الأراضي الفلسطينية والمحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني فسيرحب بمثل هذا الحل السياسي[2] و يبدو هذا التوجه ناتج من الضغوطات التي كانت تتعرض لها حركة فتح ومنظمة التحرير وفصائل المقاومة من ضغوطات عربية وعالمية بالإضافة إلى ضغط الاحتلال الإسرائيلي، فقد أعلن أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح ماجد أبو شرار إلى ما يدلل على ذلك بحديثه عن الضغوطات التي كانت تتعرض لها القيادة الفلسطينية بشكل دائم ومن أكثر من جهة من أجل دفعها للمساومة والتفريط بالحقوق والاعتراف بإسرائيل مقابل الحصول على كيان سياسي فلسطيني[3].

ترتب على خروج حركة فتح والمنظمة ظهور تيار يدعو إلى الحل السياسي وينادي بتطوير الفكر السياسي الفلسطيني من أمثال عصام السرطاوي ومحمود عباس – أبو مازن- وغيرهما[4] وأدت الأحداث إلى تقليص عدد من منظمات المقاومة واتجاه جزء منها نحو الاندماج مثل الهيئة العاملة لتحرير فلسطين ومنظمة فلسطين العربية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني الذين أعلنوا

---

[1] حديث للسيد أبو اللطف احد قادة فتح ، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971م*** ، 179.

[2] عدوان، كمال، ***القتال هو الطريق***، 17.

[3] خطاب له ،في الذكرى 11 لانطلاقة الثورة في 1/كانون الثاني/ 1976،***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976***، 4.

[4] أبو بكر، توفيق، ***مسيرة التسوية السياسية 1973- 1994***، 38.

الاندماج الكامل عسكرياً ومالياً وسياسياً في حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وذلك في تموز/ 1971م [1].

أقرت الدورة الثامنة للمجلس الوطني المنعقدة في القاهرة 28/ شباط – 5 آذار/ 1971م بأن الكفاح المسلح هو الشكل الرئيسي للنضال من أجل تحرير فلسطين، وأن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو تحرير التراب الفلسطيني كاملاً بقوة الكفاح المسلح، وأن دولة المستقبل في فلسطين المتحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الديمقراطية الفلسطينية [2] حيث جاء فيها " إن الكفاح الفلسطيني المسلح ليس كفاحاً عرقياً أو مذهبياً ضد اليهود، ولهذا فإن دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون العيش فيها بنفس الحقوق والواجبات ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة، مع التأكيد على وحدة الشعب في كلتا ضفتي الأردن"[3].

خفت الدعوة إلى الدولة الديمقراطية رغم ثبوتها في مواثيق الحركة ولعل خروج المقاومة الفلسطينية في صيف 1971م كان له أثر بالغ في تراجع الدعوة لهذا الحل، حيث لم تعد فتح والمقاومة الفلسطينية تأمل في تصفية الكيان الصهيوني لصالح إقامة الدولة الديمقراطية [4] بالإضافة إلى عدم تقبل الإسرائيليين أو الفلسطينيين أو حتى العرب بتقبل برنامج فتح الذي عرضته في مؤتمر فتح الثالث عام 1971م من أجل قيام دولة ديمقراطية علمانية غير قائمة على أساس التجمعات الدينية، يعيش فيها يهود ومسيحيون ومسلمون معاً في سلام متمتعين بالحقوق نفسها[5].

ترددت أنباء اقتراح إعلان حكومة فلسطينية في المنفى في أعقاب الاشتباكات الدامية بين المقاومة والنظام الأردني وهو ما وصفه عضو حركة فتح صلاح خلف بالفخ المنصوب للشعب الفلسطيني بينما أكد خالد الحسن رفض فتح للدولة الفلسطينية المقترحة لأنها تساعد إسرائيل على الاستمرار والبقاء[6] كما رفض ياسر عرفات فكرة إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية في

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971م***، 26- 27.

[2] ***وثائق فلسطين***، 374.

[3] حسين،غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 158.

[4] ياسين، السيد، ***الدولة الفلسطينية رؤية مستقبلية***، 18- 19.

[5] ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 262.

[6] حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971م***، 28.

هذه الفترة واعتبرها إشاعات تهدف إلى إثارة الأردنيين ضد الثورة الفلسطينية وبأن هذه أكذوبة أطلقتها أميركا لتحقق مآرب معينة ولتكسب فيها القوى المنفذة للمخطط الأميركي في الأردن[1].

يشير نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين[2] أن هذا الخروج ترتب عليه تبلور مفهوم حركة فتح للدولة الفلسطينية فهذا الخروج هو الذي قاد البرنامج المرحلي الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران 1974م – وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا – كما أشار بأن نظرية التمرحل في الحل الوطني والقومي الدولي أخذت تتبلور منذ أيلول/ 1970م التي صور أثرها بحرب عام 1948م على بناء الهوية الوطنية الفلسطينية [3].

مشروع المملكة العربية المتحدة وأثره على مفهوم الدولة عند حركة فتح

بعد أن تمكن الأردن من حسم خلافه مع منظمة التحرير وحركة فتح عاد الأردن من جديد ليفكر في أمر وجودها في الضفة الغربية ، لذلك طرح الملك حسين في الخامس عشر من آذار/ 1972م مشروع المملكة العربية المتحدة [4] وفق الأسس التالية[5]:

- تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة، وتسمى بهذا الاسم .
- تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين:

أ- قطر فلسطين: ويتكون من الضفة الغربية وأية ارض فلسطينية يتم تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام إليها.

ب- قطر الأردن: ويتكون من الضفة الشرقية.

- تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة ، وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن.
- تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971م*** ، 28.

[2] تأسست في 22/ شباط/ 1969م كفصيل من فصائل حركة المقاومة الفلسطينية وقد ارتبط تأسيسها بالتحولات اليسارية التي شهدتها حركة التحرر الوطني العربية عامة وحركة القوميين العرب خاصة منذ بداية الستينيات واتخذت الجبهة لنفسها في السنوات الأولى الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين، واستمرت بهذا الاسم حتى عام 1975م حتى عام 1975م لتعمل بعدها باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، واعتبرت الحركة الكفاح المسلح الرافعة الأساسية للثورة، وامتازت الجبهة الديمقراطية بدعوتها لشرح وتطوير شعار دولة فلسطين الديمقراطية الذي طرحته حركة فتح حيث رأت ضرورة علمنة هذا الشعار المرعشلي، أحمد وآخرون ، ***الموسوعة الفلسطينية*** ، مج2، 11- 14.

[3] ينظر:حواتمة، نايف، ***نايف حواتمة يتحدث***، 105.

[4] ***جريدة القدس***، ع 2056، 6/ حزيران/ 1975م.

[5] ينظر: ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972م***، 115- 119.

- رئيس الدولة هو الملك، ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ، ومعه مجلس وزراء مركزي ، أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك وبمجلس الأمة.

- تناط السلطة القضائية المركزية بمحكمة عليا مركزية.

- للمملكة قوات مسلحة واحدة، قائدها الأعلى الملك.

- تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة، وبما يكفل سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها .

- يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من أبنائه ، ومجلس وزراء قطري من أبنائه أيضاً.

- يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم مجلس الشعب يتم انتخابه بالاقتراع السري المباشر، وهذا المجلس ينتخب الحاكم العام للقطر.

- السلطة القضائية في القطر لمحاكم القطر، ولا سلطان لأحد عليها.

- تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر جميع شؤون القطر، باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية.

رفضت حركة فتح المشروع جملة وتفصيلا وأصدرت بيانا ومما جاء فيه[1]:

- أولاً- تؤكد الحركة الرفض القاطع والحاسم لخطة الملك، وإدانة أي شخص أو طرف فلسطيني يحاول المشاركة فيها من قريب أو بعيد، واعتباره خارجًا عن إرادة الشعب الفلسطيني وخائنًا لطموحه القومي، وسيعامله شعبنا معاملة الخونة والمتآمرين.

- ثانيًا- إن منظمة التحرير الفلسطينية، العضو في جامعة الدول العربية، والمعترف بها من دول العالم، هي وحدها الممثلة الشرعية للشعب الفلسطيني. ولا يحق للملك أو أي طرف آخر أن ينطق باسم هذا الشعب أو يتلاعب بمصيره أو يقرر نيابة عنه.

- ثالثًا - إن المملكة العربية المتحدة، التي تضمنها مشروع الملك، وإن بدت للوهلة الأولى أنها معنية بالشعب الفلسطيني، فهي في حقيقتها بداية حلقة تآمرية واسعة تستهدف الانقضاض على حركة التحرير العربية، وتتجه إلى المنطقة العربية كلها، وإلى الدول المحيطة بفلسطين بشكل خاص.

- رابعًا- إن حركة "فتح" تثق بأن الجماهير العربية لن تسكت عن أي حكومة عربية تتواطأ مع مؤامرة الملك.

---

[1] ***جريدة النهار***، 18/ آذار/ 1972م، **بيان حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح " حول رفضها مشروع المملكة العربية المتحدة،**
http://www.mohamoon.net/Categories/ArabicConflicts/ArabicConflict.asp

- خامسًا- إن الحركة تؤكد حرصها مجددًا على استمرار علاقات الأخوة والمصير المشترك مع الشعب الأردني، وهي ترى أنه ليس هناك خلاف بين الشعب الفلسطيني والشعب الأردني، لكن محور الخلاف هو الملك والعائلة الهاشمية والنظام.

أثر حرب عام 1973م على مفهوم الدولة عند حركة فتح

أعلن ياسر عرفات في 29/ حزيران/ 1973 عن أي طرح خارج إطار الدولة الديمقراطية ليس للمنظمة ولا لحركة فتح أي علاقة به وأن الدولة الفلسطينية ستكون على كامل التراب الفلسطيني[1] وخلال هذه الأثناء كانت تجري التحضيرات لحرب عام 1973م بسبب الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية في حرب حزيران عام 1967م، وهذه الهزيمة هي التي أحيت في نفوس الجنود والضباط العرب روح التحدي، وكان جمال عبد الناصر قد خطط لهذه الحرب الجديدة عبر حرب الاستنزاف وأثناءها، حيث عمد إلى شراء الأسلحة المتطورة من الاتحاد السوفيتي الذي قدمها الأخير لكل من مصر وسوريا [2].

طلب الرئيس المصري محمد أنور السادات من رئيس منظمة التحرير والقائد العام لحركة فتح عرفات في أيلول إسهام وحدات من الفدائيين في المجهود الحربي وأرسلت حركة فتح سرية خاصة إلى مصر في 1/ تشرين الأول/1973م [3] وكان ياسر عرفات من اليوم الأول للحرب قد وجه نداءً للمقاتلين الفلسطينيين لتوجيه ضرباتهم إلى خطوط العدو الخلفية ومركز تجمعاته ومرافقه الحيوية [4].

عندما انطلقت المدافع العربية في سيناء والجولان كانت المقاومة الفلسطينية من أسعد فرق النضال العربي كونها فرصة عظيمة أمام الفدائيين الفلسطينيين لتصعيد فاعليتهم القتالية، وقد أذاع ياسر عرفات بياناً وجهه إلى جميع المقاتلين في داخل الأرض المحتلة وخارجها بعد أن زار مواقعهم [5] و أصدر ياسر عرفات بياناً في 7/ تشرين الأول/ 1973م إلى فصائل المقاومة جاء فيه" في هذه اللحظات الحاسمة في تاريخ أمتنا تتجه أنظار شعبكم وأمتكم إليكم وأنتم تقومون بواجبكم بالقوة والبطولة نفسها التي قاتلتم بها العدو المحتل دون توقف أو تهاون منذ انطلاق

---

[1] سخنيني ، عصام، شهريات المقاومة الفلسطينية، ***شؤون فلسطينية***، ع 24، آب/ 1973، 224- 225.

[2] الشرع، صادق، ***حروبنا مع إسرائيل***، 533.

[3] صايغ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن الدولة***، 479- 482.

[4] حرب تشرين الأول وأثارها، ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973م***، 17.

[5] الطويلة، عبد الستار، ***حرب الساعات الست***، 343.

ثورتنا الخالدة في 1/ كانون الثاني/ 1965م، إن المزيد من الضربات بخطوط مواصلات العدو ومراكز تجمعاته ومرافقه الحيوية داخل الأراضي المحتلة وعلى حدودها أمر مهم وحاسم خصوصاً وأنكم تقومون الآن بدور الجندي المجهول بكل عظمته الذي يقاتل بصمت ويستشهد بصمت من أجل شعبه وأمته"[1].

لعبت المقاومة الفلسطينية دوراً مهماً في تجميع الكثير من المعلومات ذات الطابع العسكري والاقتصادي عن العدو، وقد نسقت جهودها في هذا المجال مع القيادتين السورية والمصرية بالإضافة إلى عمليات أخرى ومهام أخرى[2] ومن هذه العمليات قيام المقاومة بمهاجمة ثلاث مستعمرات إسرائيلية في 10/ تشرين الأول/ 1973م، وقصف المقاومة لقرية المطلة في 12/ تشرين الأول/ 1973م، وكان من نتيجة ذلك أن تقدمت إسرائيل بشكوى ضد الفدائيين الفلسطينيين في الأمم المتحدة في 18/ تشرين الأول / 1973م كما أن المقاومة قصفت أهداف العدو في الجليل في 20/ تشرين الأول ، و بقصف ست مستعمرات إسرائيلية في 22/ تشرين الأول [3] كما استجابت الخلايا المسلحة العاملة في الأرض المحتلة لاحتياجات المعركة فضاعفت من جهودها حيث نفذت 78 عملية في اقل من شهر، بينما بلغ عدد عملياتها في شهر سبتمبر 36 عملية ، وقد فشل الجيش الإسرائيلي وأجهزته الأمنية في الكشف عن بعض الفاعلين لانشغالها في جبهات الحرب[4]،كما تم ضرب المراكز العسكرية الإسرائيلية التي أقيمت على أراضي الجنوب اللبناني واندلعت اشتباكات عنيفة في منطقة العرقوب الشمالي وتم تحرير تل الدانة جنوب شبعا وسيطرت قوات الثورة الفلسطينية على مرتفعات ثلاثة رؤوس في سفوح جبل الشيخ الغربية يوم 7/ تشرين الأول/ 1973م [5].

كانت دعوة الرئيس محمد أنور السادات لحركة فتح للمشاركة في الحرب فاتحة عهد جديد فقد وافقت فتح وأرسلت قوة خاصة من قوات العاصفة ، وأثناء الحرب عقدت لجنتها المركزية اجتماعاً في بلدة شتورا في شرق لبنان وخلال الاجتماع طرح خالد الحسن رأيه قائلاً " لا دور

---

[1] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973م***، 339.

[2] الكنيسي، حمدي، ***الحرب طريق السلام***، 375-376، ينظر: الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م1، 412- 420.

[3] المسلمي، إبراهيم ، التضامن العربي في حرب أكتوبر، ***السياسة الدولية***،ع 98، تشرين الأول / 1989، 15 .16

[4] صايغ، يزيد، ***التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة***، 81.

[5] ينظر:الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، جولة جديدة على طريق التحرير والعودة، ***شؤون فلسطينية***، ع 27، 27، تشرين الثاني/1973، 46- 49.

الآن للملك حسين في الضفة الغربية، ولذا يجب أن تكون الضفة لنا"[1] لقد وافقت حركة فتح على الفكرة باعتبار أن دولة فلسطين في الضفة وغزة ستؤمن حرية الحركة للفلسطينيين بعيداً عن هيمنة العرب على القرار الفلسطيني [2].

كما قامت القوات الفلسطينية بقصف مكثف على مستعمرات إسرائيل الشمالية وكان أولها مستعمرتي المنارة وهونين ، حتى تم قصف أربعين مستعمرة وهو ما اضطر المعلق الإسرائيلي " حاييم هيرتسوغ" إلى التصريح للإذاعة الإسرائيلية في 10/ تشرين الأول/ 1973م بأن هناك جبهة جديدة قد فتحت في إشارة إلى المقاومة الفلسطينية التي كان على رأسها حركة فتح[3].

اجتمع مجلس الأمن في 22/ تشرين الأول ووافق على قرار "338" وكان على القتال أن يتوقف في غضون 12 ساعة على جميع الجبهات[4]، ودعا القرار جميع الأطراف إلى وقف إطلاق النار وإنهاء جميع الأعمال العسكرية في موعد أقصاه 12 ساعة من لحظة إقرار مجلس الأمن الدولي لهذا القرار كما دعا القرار إلى الإسراع في تنفيذ القرار 242 [5] وعلى إثر صدور القرار عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً برئاسة ياسر عرفات أعلنت فيها أنها ليست معنية بهذا القرار وهي تؤكد أنها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري ضد الكيان الصهيوني من أجل تحرير الوطن، وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه [6] ولكن إسرائيل لم تلتزم بالقرار، وسارع مجلس الأمن في 23/ تشرين الأول إلى إصدار القرار 339 الذي يؤكد فيه على القرار 338 ومع ذلك لم تستجب إسرائيل، واضطر مجلس الأمن للانعقاد في يوم 25/ تشرين الأول/ 1973م، وصدر القرار 340 بشأن تشكيل قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة لتبدأ من 27 / تشرين الأول/ 1973م جولة جديدة من المباحثات بين الأطراف والدخول في حروب تفاوضية بدلاً من العسكرية[7].

---

[1] كوبان، ***المنظمة تحت المجهر***، 106.

[2] ***نفسه***، 106.

[3] ينظر:الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، جولة جديدة على طريق التحرير والعودة، ***شؤون فلسطينية***، ع 27، تشرين الثاني/1973، 46- 49.

[4] ***جريدة القدس***، ع 1524، 22/ تشرين الأول/ 1973م.حوراني، فيصل، منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية، ***شؤون فلسطينية***، ع 99، شباط/ 1980، 33.

[5] طعمه، جورج .***قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين***، م1، ، 69.

[6] حرب تشرين الأول وأثارها، ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973م***، 18.

[7] المجذوب، طه، ***طريق السلام***، 52.

جاءت التطورات السياسية بعد حرب تشرين الأول/ 1973م لتفرض تغييرات في النظرة السياسية للواقع الناشئ حيث تبنت حركة فتح الشعار المرحلي والعمل من أجل الدولة الفلسطينية المستقلة فوق الأرض المحتلة عام 1967م ، واتخاذ الخيارات السياسية التفاوضية إلى جانب العمل المسلح معتبرة بأن مراكمة النتائج على الأرض وحصدها سياسياً خير من تفويت الفرص والتمترس وراء شعارات الرفض اللفظي [1].

شكلت نتائج حرب عام 1973 مرحلة جديدة من مراحل البحث عن تسوية سياسية للنزاع العربي الإسرائيلي ، مع أنها لم تحدث توازناً جدياً في الرؤية الإستراتيجية لمعادلة هذا النزاع كما لم تجعل من الانتصار العسكري وسيلة لدفع المقاومة إلى الأمام ، بل على العكس من ذلك فقد اعتبرها الرئيس المصري محمد أنور السادات آخر الحروب مع إسرائيل [2].

ارتكزت سياسة إسرائيل بعد الحرب على جني ثمار حرب تشرين الأول / 1973م من خلال التوصل إلى اتفاقية سلام مع مصر، أما مواقفها تجاه منظمة التحرير فكانت واضحة، حيث رفضت دعوة المنظمة لحضور اتفاق جنيف المنوي عقده– الذي سيتم توضيحه لاحقاً - وقد حملت سنة 1974م للمنظمة في طياتها اعتبارات جديدة إذ تبين أن الزعماء العرب كانوا على استعداد للتفاوض مع إسرائيل دون مشاركة المنظمة، ودون الحديث عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ولهذا صعدت المنظمة من عملياتها العسكرية ضد إسرائيل باعتبار ذلك الخيار الوحيد الذي ترك للشعب الفلسطيني[3].

ظهر البرنامج السياسي المقر في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الحادية عشر في القاهرة عام 1973م الذي أكد على الترابط بين الكفاح المسلح والنضال السياسي من خلال تعزيز الوحدة الوطنية والنضالية بين أبناء الشعب الفلسطيني أينما وجد ، إلى جانب المقاومة السياسية بتثبيت الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية [4] و أعلنت حركة فتح فتح في 4/ تشرين الثاني/ 1973م أن" الثورة الفلسطينية قد انطلقت من أجل تحقيق هدف استراتيجي أساسي وهو تحرير وطننا المغتصب، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل ترابنا المحتل ، وأن هذه الإستراتيجية هي الهدف الذي ناضل شعبنا وثوارنا وما زالوا يناضلون لتحقيقه ولن يتخلوا عن هذا المبدأ مهما غلت التضحيات ...إن هناك أنظمة عربية وطنية خاضت

---

[1] الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م1، 421.

[2] حرب ، أسامة الغزالي، حول مستقبل المقاومة الفلسطينية، ***مجلة السياسة الدولية***، ع 70، ، 1982، 134.

[3] عريقات ، صائب، ***السلام على السلام***، 38-39.

[4] الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان***، 225.

معركة مع العدو الصهيوني وأن نتائج ايجابية لهذه المعركة لا بد أن توضع بالاعتبار كما أن هناك نتائج أخرى لم تحسم بعد"[1].

أعلن السيد صلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بأن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الذي انعقد خلال النصف الثاني من تشرين الثاني / 1973م قد قرر التمسك بالحق التاريخي للشعب الفلسطيني في تحرير كامل التراب الفلسطيني و عدم عودة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الملك حسين و ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير [2] كما أشار ماجد شرار عضو المجلس المركزي لحركة فتح أن حركة فتح حرصت على التريث قبل اتخاذ أي قرار بشأن البرنامج السياسي لهذه المرحلة حفاظا على الوحدة الوطنية الفلسطينية بسبب وجود مواقف متناقضة بين فصائل المقاومة وبين صفوف بعض التنظيمات ذاتها ، وأكد أن حركة فتح ستحدد موقفها بعد دراسة معطيات ما بعد حرب تشرين الأول لأنها تعرف ما تريد وأكد على ضرورة الاستمرار بالكفاح المسلح، وإقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية، وهو ما أكده ياسر عرفات بأن الثورة الفلسطينية لن تتخلى عن وجوب التحرير الكامل و إقامة الدولة الديمقراطية على أرض فلسطين [3].

طرأت تحولات مهمة في الوضع الفلسطيني وبشكل خاص على الصعيد السياسي وذلك نتيجة للتطورات السياسية والعسكرية التي أفرزتها حرب عام 1973م إذ تصاعد الحديث بعد انتهاء الحرب عن المباحثات الدبلوماسية والحلول السياسية لإنهاء الصراع الإسرائيلي – العربي على الصعيد الدولي[4] فقد أدركت حركة فتح بعد الحرب حقيقة المتغيرات والمستجدات التي حملتها المرحلة الجديدة في الصراع العربي الإسرائيلي وذهبت إلى الإعلان عن رؤيتها الخاصة التي استندت أساساً إلى دراسات قام بها قادة الحركة لأهم انجازات وثغرات الحركة الوطنية منذ ظهورها بقيادة أمين الحسيني ووجدت حركة فتح أن الحركة الوطنية إلى جانب الرؤية الإستراتيجية كان لديها ثغرة تمثلت بافتقادهم سبيل تحديد ضرورة التنازل التكتيكي[5].

---

[1] بيان حركة التحرير الوطني الفلسطيني حول التطورات الراهنة، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973م***، 423.

[2] حرب تشرين الأول وآثارها، ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973م***، 20.

[3] ينظر:حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974م***، 4- 5.

[4] حمدان، سعيد وآخرون، ***فلسطين والقضية الفلسطينية***، 470.

[5] خلف، صلاح، ***فلسطيني بلا هوية***، 218.

ظهرت مجموعة من الأفكار التي سادت عشية حرب تشرين الأول تقوم على الدعوات إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة ونظرت حركة فتح للموضوع على أنه محاولة للقضاء على الثورة وهو ما رفضته جملة وتفصيلاً[1] .

صرح أبو إياد – صلاح خلف- عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في 27/ تشرين الثاني/ 1973م بأن حرب تشرين الأول أثمرت عن عدة نتائج منها التضامن العربي والقدرة العربية على مجابهة الجيش الإسرائيلي، كما أكد بأنه لا يجوز تجاوز المجتمع الدولي في القضايا العربية المطروحة وبأن القضية الفلسطينية أصبحت مطروحة على طاولة المفاوضات، وبأنه يجب التعلم من الأخطاء السابقة حين تم رفض القرار 242، وبأنه يجب التريث باتخاذ القرار، وإذا ما وجهت دعوة إلى منظمة التحرير لمؤتمر سلام يجب على كل الجهات المعنية التشاور وعدم التسرع بالرفض مع التثبت بالثوابت الوطنية [2] كما صرح في 10 - 11/ كانون الأول/ 1973م بأن حركة فتح تريد دولة فلسطينية للفدائيين في ظل المؤامرات والخذلان العربي وأكد على ضرورة أن يكون القرار القادم قراراً فلسطينياً بامتياز بعيداً عن تأثير الدول العربية ، وأكد بأن حركة فتح لا تمانع من إقامة حكومة يقرها المجلس الوطني في المنفى [3].

أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أبو صالح مع مطلع العام 1974م بأنها تطلب من الدول العربية بالدعم المادي والمعنوي لمنظمة التحرير حتى تحرير كامل التراب الفلسطيني وأكد على رفض الحركة والفلسطينيين للصلح مع إسرائيل و بأن الحركة لا ترفض فكرة قيام سلطة وطنية مستقلة ولكن بشرط بأنه لا صلح ولا اعتراف ولا تنازل عن الحق التاريخي [4].

تقدمت حركة فتح والصاعقة والجبهة الديمقراطية بورقة عمل ثلاثي تنص على إجبار إسرائيل على الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وضمان حق الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة الكاملة على أراضيه المحررة، وشددت الوثيقة على رفض القرار 242، لكن المجلس المركزي الذي عرضت أمامه

---

[1] لماذا برنامج السلطة الوطنية بعد حرب تشرين ، ***فلسطين الثورة***، ع 88، ، 17/نيسان/ 1974، 14- 15.

[2] ينظر: خطاب السيد أبو إياد أحد قادة حركة فتح حول موقف الثورة الفلسطينية من القضايا الراهنة، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973م***، 472- 474.

[3] ينظر:خطاب السيد أبو إياد أحد قادة حركة فتح حول موقف الثورة الفلسطينية من القضايا الراهنة، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973م***، 519- 520.

[4] كلمة أبو صالح عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حول مسالة تمثيل الشعب الفلسطيني، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974م***، 5- 6.

الورقة في 16/ شباط/ 1974م لم يتوصل إلى نتيجة[1]، وهذا الأمر يعد منعطفاً تاريخياً كبيراً في مفهوم حركة فتح للدولة الفلسطينية على الحدود التاريخية والقبول بدولة كمرحلة انتقالية على حدود عام 1967م وإن كانت في تصريحاتها دائماً ما تؤكد على رفضها للقرار 242 خلال هذه المرحلة وهو ما أثمر في ما بعد عن برنامج النقاط العشر .

هذا التوجه عبر عنه خالد الحسن [2] بقوله " إن السلام يمثل وضعية مرتبطة بالفلسفة التي تحكم تفكير الدولة والشعب والمجتمع والأفراد وتحدد قيم الحياة الذاتية وتشريعاتها والعلاقة مع الآخرين على أساس ضمان الحقوق الطبيعية أولاً، ثم العدالة من خلال الحقوق القانونية ثانياً، وبدون هذا الضمان لا يحقق السلام فلا سلام بدون عدالة ولا عدالة بدون ضمان الحقوق الطبيعية ، لأن السلام بهذا المفهوم يعني زوال حالة الخضوع لحق القوة وقيام حالة التجاوب الطوعي مع قوة الحق والعدالة " وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الرسالة فهل فعلاً إسرائيل كان لديها أي بادرة تسمح بظهور الدولة الفلسطينية ؟.

برنامج النقاط العشر ومفهوم حركة فتح للدولة الفلسطينية

طرح هذا المشروع بداية من قبل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وتبنته حركة فتح والفصائل الفلسطينية عام 1974م ، معتمدة بذلك على التوجه الجديد لحركة فتح والذي أعلن عنه رئيس منظمة التحرير والقائد العام لحركة فتح ياسر عرفات منذ تشرين الأول عام 1972م عندما أعرب بأن الكفاح المسلح ليس هو الطريق الوحيد للتحرير وإنما هو الأداة الرئيسية لذلك [3] وقد ترأس ياسر عرفات اللجنة المكونة من سبعة أشخاص فسميت باللجنة السباعية، والتي توصلت إلى صياغة البرنامج المرحلي الذي تم تبنيه بالدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني والذي عرف بالبرنامج السياسي المرحلي ذو النقاط العشر[4].

تضمن البرنامج المعروف بمشروع النقاط العشر[5] ديباجه بالإضافة إلى عشر نقاط كان أبرزها النقطة الثانية حيث نصت على أن" تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء

---

[1] الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان***، 245.

[2] الدولة الفلسطينية شرط أساسي للسلام العالمي ***شؤون فلسطينية***، تموز/ 1982م، ع 128، 21.

[3] كابليوك، أمنون، ***عرفات الذي لا يقهر***، 125.

[4] حوراني، فيصل، منظمة التحرير والاتجاه نحو التسوية، ***شؤون فلسطينية***، ع 99، شباط / 1980، 52.

[5] ينظر للملحق رقم "3".

من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله"[1].

الجدير بالملاحظة بهذه النقطة أن وسيلة التحرير في هذه الأراضي هي كافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح وهنا يكمن جوهر التغير الفكري في البحث عن الدولة فما مستقبل الكفاح المسلح عندما يتم تحرير أراضي عام 1967م، وهل سيسمح للمنظمة بالاستمرار بالقتال؟أم ستستمر بالتفاوض حتى وإن لم تتوصل إلى تحرير المزيد من الأراضي؟ كما أشارت الفقرة إلى صفة المقاتلة فهل ستقبل إسرائيل التفاوض مع منظمة تبدي سلفاً أنها ستقيم إلى جوار إسرائيل سلطة مقاتلة؟ ولعل ذلك يأتي محاولة لإرضاء الفصائل المعارضة والمتخوفة فقد طلب القائد العام لحركة فتح ياسر عرفات من عضو حركة فتح ماجد أبو شرار خلال المداولات حول البرنامج أن يتضمن البرنامج عبارة سلطة وطنية ومن ثم ليضع المعارضون ما شاءوا من النقاط والتحفظات[2] و عبارة تحرير فلسطين تم استبدالها بعبارة " تحرير الأرض الفلسطينية" وهذا ما يدل على حدوث شيء من المرونة [3].

أعطت النقطة الثالثة من البرنامج مجالاً لحركة فتح في الوقوف مع منظمة التحرير والتي نصت على أن نضال منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني، فإن كان المقصود بالحق الوطني هو عودة فلسطين لأصحابها ، فلماذا لم يشر النص صراحة إلى ذلك؟[4].

كرست النقطة الرابعة شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية وجاءت هذه العبارة مكان " تحرير فلسطين" الذي لم يرد ولو لمرة واحدة في البرنامج وذلك لأن إمكانية عقد تسوية في ظل بقاء شعار الدولة الديمقراطية أسهل في كل الأحوال من عقدها في ظل الشعار الآخر[5].

كان بعض ممثلي حركة فتح سبقوا هذا البرنامج بهذا التوجه من أمثال سعيد حمامي ممثل فتح في لندن حيث دعا في منتصف تشرين الثاني/ 1973إلى مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر جنيف والى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة على أساس الاعتراف المتبادل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، معتبراً أن هدف قيام دولة ديمقراطية ثنائية القومية في فلسطين

---

[1] ***وثائق فلسطين***، 382، حوراني، فيصل، منظمة التحرير والاتجاه نحو التسوية، ***شؤون فلسطينية***، ع 99، شباط/ 1980، 54.

[2] حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 161.

[3] حوراني، فيصل، منظمة التحرير والاتجاه نحو التسوية، ***شؤون فلسطينية***، ع 99، شباط/ 1980، 56- 57.

[4] ***نفسه***، 58.

[5] ينظر: ***نفسه*** ، 58- 59.

هدف بعيد المنال[1] وكانت حركة فتح قد تريثت بطرح المشروع لحين ترتيب البيت الفلسطيني ليساند فكرها، والتقت أفكارها مع أفكار الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ومنظمة الصاعقة التي أعلن أمينها العام زهير محسن استعداده للاعتراف صراحة بإسرائيل ضمن الحدود المقترحة في قرار التقسيم لعام 1947م[2] أما الجبهة الديمقراطية فقد اعتبرت نفسها صاحبة المبادرة وأرجعت حواراتها بهذا الشأن إلى تموز/ 1971م التي أكدت من خلالها على حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة سلطه وطنية في أية أرض يجلو عنها الاحتلال [3].

علق عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف على المشروع في 24/ آب/ 1974م بقوله" إن النقاط العشر تشمل تقريباً على الخط المرحلي الذي يواجه مرحلة ما بعد تشرين الأول ومرحلة ما بعد حرب تشرين الأول تعني أن هناك أرض فلسطينية يشملها قرار مجلس الأمن بالانسحاب وهذه الأراضي هي الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الوقت نفسه فإن الثورة الفلسطينية ترفض قرار مجلس الأمن ... كان علينا أن نضع خطاً مرحلياً دون التنازل عن الأهداف السياسية ولذا قلنا أن أية قطعة من الأرض الفلسطينية يتم تحريرها أو يجلو عنها الاحتلال بأية وسيلة كانت يجب أن تقيم عليها سلطة فلسطينية وطنية بحيث لا تعود مرة أخرى إلى الملك حسين، ولكن يجب ألا تكون هذه السلطة على حساب استمرارية الثورة"[4].

بعد إقرار قمة الرباط عام 1974م بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه أكدت حركة فتح على ضرورة صياغة برنامج سياسي يناضل الجميع الفلسطيني من أجل أن يتحقق في المرحلة القادمة ويترجم قرارات القمة العربية ، وإلا ستكون منظمة التحرير النسخة المشوهة عن حكومة عموم فلسطين التي اكتفت بالإعلان التاريخي عن حقها في فلسطين كاملة [5]حيث تبنت حركة فتح منذ العام 1974م شعار " العمل العسكري يزرع والعمل السياسي يحصد وجنون من لا يزرع ولا يحصد"[6].

---

[1] الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان***، 238.

[2] صايغ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن الدولة***، 468.

[3] ينظر: حواتمة، نايف، عبد الكريم، قيس، ***البرنامج المرحلي 1973- 1974م***، 27، 44- 60.

[4] حديث صلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حول المسار الراهن لحركة المقاومة الفلسطينية، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974م***، 310.

[5] ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974***، 4.

[6] منشورات مكتب التعبئة والتنظيم ، ***حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح***، 6.

بعد موافقة المجلس الوطني على برنامج النقاط العشر توجه ياسر عرفات في 13/ تشرين الثاني / 1974م إلى الدورة التاسعة والعشرين للأمم المتحدة وشرح في خطابه جذور القضية الفلسطينية وطالب دول العالم بالوقوف مع نضال الشعب الفلسطيني و حقه في تقرير مصيره وأن يمكنه العالم من إقامة سلطته الوطنية المستقلة وتأسيس الكيان الوطني وأكد على أن قضية الشعب الفلسطيني ليست قضية لاجئين بقدر ما هي قضية شعب يريد العودة إلى وطنه[1].

اعتبر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خالد الحسن أن توجه ياسر عرفات للأمم المتحدة يسهم بالاعتراف الدولي القانوني بالشعب وبقضية الشعب وبقيادة الشعب الفلسطيني وهو ما يشكل ضربة قوية لإسرائيل وهو ما ترتب عليه اعتراف دول عدم الانحياز بالشعب الفلسطيني وبحق العودة و السيادة الوطنية وبحقه في النضال لاستعادة حقوقه بكافة الوسائل [2].

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22/ تشرين الثاني / 1974م على القرارين 3236و 3237 [3] وينص القرار الأول على أن الجمعية العامة تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين فالشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره، كما جاء القرار 3237 خاصاً بدعوة منظمة التحرير إلى الحضور بصفة مراقب في دورات وأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة [4] حيث نادى ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدولة الديمقراطية بقوله" فلنعمل معا على تحقيق الحلم في إن أعود مع شعبي من منفاي لأعيش مع هذا المناضل اليهودي ورفاقه، ومع هذا المناضل الراهب المسيحي وإخوانه في ظل دولة واحدة ديمقراطية يعيش فيها المسيحي واليهودي والمسلم في كنف المساواة والعدل والإخاء.... عندما نتحدث عن آمالنا المشتركة من أجل فلسطين الغد فنحن نشمل في تطلعاتنا كل اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على ارض فلسطين"[5].

وهكذا شكل البرنامج السياسي المرحلي نهاية لمرحلة تاريخية من الفكر السياسي الفلسطيني كانت ترفض المرحلة الإنتقالية رفضاً قاطعاً، وبداية مرحلة جديدة تؤسس لبناء سلطة الشعب الوطنية المستقلة على قاعدة الحفاظ على الحد الأدنى السياسي، حيث نظرت حركة فتح لموضوع المرحلية بأنه يأتي ضمن الواقعية السياسية كما هي ثورات العالم جميعها باعتبارها أسلوباً ثورياً

---

[1] السيد حسين ، عدنان، ***عصر التسوية*** ، 282- 283. ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 268.

[2] حديث خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حول أهمية عرض القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974م***، 460- 461.

[3] ينظر للملحق رقم "4".

[4] أبو عياش،رائد، الوضع القانوني لمنظمة التحرير، ***مجلة تسامح***، ع 25، حزيران/ 2009، 114- 115.

[5] حوراني، فيصل، منظمة التحرير والاتجاه نحو التسوية، ***شؤون فلسطينية***، ع 99، شباط/ 1980، 59.

في العمل، وأن مرحلية الثورة الفلسطينية يجب أن تتمثل بالنضال من أجل انتزاع الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي وإقامة قاعدة ثورية ووطنية عليهما شريطة ألا يكون ثمن هذه القاعدة التنازل عن الحق التاريخي.

أثر مؤتمر جنيف على مفهوم الدولة الفلسطينية عند حركة فتح

ظهرت في عام 1972م دعوة لعقد مؤتمر سلام موسع للشرق الأوسط تدعى إليه الدول العربية وإسرائيل والدول الكبرى، وقد تحمس الرئيس المصري محمد أنور السادات لهذه الفكرة غير أن منظمة التحرير الفلسطينية هاجمت هذه الدعوة كونها صادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة وتجنباً لأي صدامات مع دول عربية[1].

نادى الرئيس المصري محمد أنور السادات في 16/تشرين الأول 1973م إلى عقد مؤتمر للسلام يضم الأطراف المعنية والتوصل إلى حل للأزمة على أساس قرار 242، وأن يعقد هذا المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة، وفي 22/ تشرين الأول/ 1973م أصدر مجلس الأمن القرار 338 الذي نص على أن يبدأ أطراف النزاع في تنفيذ القرار 242 وأن تبدأ المفاوضات تحت الإشراف المناسب، على أن تجري المباحثات بعد ذلك في مدينة جنيف السويسرية حيث المقر الأوروبي للأمم المتحدة [2].

أصدر مجلس الأمن القرار رقم 344 بتاريخ 15/ كانون الأول / 1973م الداعي إلى قيام مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في جنيف تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة و تحقيق السلام في الشرق الأوسط [3]تذبذب موقف حركة فتح حيال المؤتمر فقد صرح صلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في أواخر تشرين الثاني / 1973م بأن السلام لا يعني سوى تنفيذ قرار مجلس الأمن الذي يعني مفاوضات مباشرة مع العدو [4] كما عبر عن إمكانية اشتراك فتح في المؤتمر معتبراً بأنه ليس دائماً الاء المطلقة هي الثورية المطلقة[5] ولعله يشير بذلك إلى فصائل جبهة الرفض التي كانت رافضه لهذا المؤتمر.

---

[1] منظمة التحرير-مركز التخطيط، ***التقرير السياسي الأسبوعي*** 8/23- 9/2/ 1972، ع 26، 10.

[2] سليمان، محمد، ***وكالة الأنباء الفلسطينية وفا***، 179- 180.

[3] ***قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين 1947- 1974م***، قرارات مجلس الأمن القرار 344 بتاريخ 15/ كانون الأول/ 1973، مج 1 ،212 -213.

[4] ***فلسطين الثورة***، ع 70، 2/ كانون الأول/ 1973، 15.

[5] خطاب أبو إياد في 27/ تشرين الثاني/ 1973م، ***الوثائق الفلسطينية العربية1977***، 471- 472.

رفضت حركة فتح القرار 242 والذي على أساسه يتم عقد مؤتمر جنيف وذلك لان هذا القرار يعالج القضية الفلسطينية ويطرح مشكلة الشعب الفلسطيني كمشكلة لاجئين وتركزت جهود حركة فتح في هذه الفترة بالحصول على الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني[1].

صرح صلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في 4/ آذار/ 1974م بأن حركة فتح والشعب الفلسطيني يهدفان إلى إقامة دولة ديمقراطية يعيش فيها العرب واليهود على قدم المساواة، وأكد على أنه إذا وجهت دعوة لحضور المؤتمر فسيتم دراسة ذلك [2].

اتسم موقف منظمة التحرير الفلسطينية بالإيجابية من النشاط الدولي المتصل بتطبيق القرارات الدولية، كما أنها لم تحدد موقفاً مسبقاً من المشاركة فيه كونها لم توجه لها دعوة للحضور، وتعاظم موقف المنظمة بمطالبة الدول العربية والمجتمع الدولي بمساعدة الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل استرداد حقوقه الوطنية المشروعة والعادلة[3] وهذا ما أكده عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف - أبو إياد- في آب/ 1974م حيث علل عدم إعلان موقف محدد لفتح من مؤتمر جنيف بأن منظمة التحرير لم تدع إليه كي تبدي موقفها منه ، كما أبدى تخوفه من انعقاد المؤتمر على أساس القرار 242 أو الاعتراف والصلح مع إسرائيل وهذا ما كانت سترفضه منظمة التحرير[4].

شهد عام 1974م نجاحاً سياسياً لحركة فتح ولياسر عرفات فقد تم دعوة ياسر عرفات كرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لإلقاء كلمة أمام الاجتماع العام للأمم المتحدة في نيويورك في تشرين الثاني 1974م، ففي القرار رقم 3236 الصادر عن الاجتماع تم الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومنها حق تقرير المصير دون تدخل أجنبي وحق الاستقلال الوطني والسيادة وتم الاعتراف بالفلسطينيين كشريك مركزي في صنع سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط كما تم من خلال قرار رقم 3237 منح منظمة التحرير صفة مراقب في الأمم المتحدة وهكذا لقي خط منظمة التحرير وعلى رأسها حركة فتح خطاً سياسياً يتمثل بقبول فلسطيني بفكرة إنشاء الدويلة الفلسطينية [5] وهذا ما تم الإشارة إليه سابقاً.

---

[1] حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974م***، 8.

[2] حديث السيد صلا خلف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حول مسالة الدولة الفلسطينية، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974م***، 69.

[3] سليمان، محمد، ***وكالة الأنباء الفلسطينية وفا***، 180.

[4] أبو إياد في الجزائر 8/23/ 1974، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974***، 313.

[5] ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 269.

بدأت المحادثات بين مصر وسوريا ومنظمة التحرير في 20/ أيلول / 1974م في القاهرة واعتبرت سوريا ومصر المنظمة الممثل الشرعي و الوحيد للفلسطينيين، ووافقت المنظمة على الاشتراك في مؤتمر جنيف، وأبرز ما جاء في الاجتماع التأكيد على مواصلة العمل من أجل تحقيق هدف النضال العربي، ودعم التضامن العربي، ومواصلة الدعم لمنظمة التحرير، والعمل على حمل الجمعية العامة على اتخاذ قرار يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[1] وقد أكد ياسر عرفات في 2/ نيسان/ 1975م أن القيادة الفلسطينية ستنظر في قبول أو رفض مؤتمر جنيف إذا كان المؤتمر سيبحث جذور القضية الفلسطينية [2].

أصدرت الجمعية العامة في 10/ تشرين الثاني/ 1975م القرار رقم 3375 الذي طالبت فيه بمشاركة منظمة التحرير ممثلة الشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في المؤتمرات التي تعقد في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، في خطوة منها لاستئناف مؤتمر جنيف، وإشراك المنظمة في عملية السلام ولكن هذه الجهود اصطدمت بالمعارضة الإسرائيلية والأمريكية [3].

صرح عضو اللجنة المركزية لحركة فتح محمد غنيم في 27/ كانون الثاني/ 1977م بموافقة حركة فتح المبدئية للذهاب إلى جنيف ولكن وفق قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن فلسطين وأوضح أن غاية الذهاب إلى جنيف العمل على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة بدون صلح أو اعتراف بإسرائيل [4] ولكن التساؤل الذي يطرحه الباحث هنا حول تصريح محمد غنيم الحديث عن قرارات الأمم المتحدة إذا سيكون هناك اعتراف بقرار 242؟ وقيام دولة فلسطينية دون صلح مع إسرائيل إذاً ستكون دولة في الحدود التي ستتركها إسرائيل، فهل كانت إسرائيل ستتخلى عن مناطق عام 1948م؟.

حدد فاروق القدومي موقف فتح من مؤتمر جنيف في نهاية شباط / 1977م حيث أكد رفض حضور المؤتمر على أساس القرارين 242، و 338، كما أكد على وجوب توجيه دعوة لمنظمة التحرير وحضورها كوفد مستقل وأن يكون موضوع فلسطين موضوعاً مستقلاً على جدول أعمال المؤتمر وأن المنظمة ستقبل بالدعوة في حينها على أساس القرار 3236[5] وحول إقامة حكومة

---

[1] ***جريدة القدس***، ع 1808، 22/ أيلول / 1974م.

[2] سخنيني، عصام، شهريات المقاومة الفلسطينية، ***شؤون فلسطينية***، ع 45، أيار/ 1975، 216- 217.

[3] ***قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين 1975- 1981***، قرارات الجمعية العامة القرار 3375بتاريخ 10/ تشرين الثاني 1973م،مج 2، 7.

[4] حديث صحفي لماهر غنيم في 27/ 1/ 1977، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، 32.

[5] ينظر:كوبان،هيلينا، ***المنظمة تحت المجهر***، 147- 149.

فلسطينية في المنفى وصف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف عام 1977م ذلك الأمر بالمتسرع ، وأن حركة فتح لا ترفض ولا تقبل ، وإنما تعتبره غير مطروح[1].

وأمام العراقيل الأمريكية والإسرائيلية لحضور منظمة التحرير مؤتمر جنيف[2] ومع زيارة السادات المفاجئة لإسرائيل في 19/ تشرين الثاني/ 1977م، لم تعد المنظمة قادرة على المضي في هذا الطريق، وخصوصاً مع تعاظم الائتلاف المعادي لهذه السياسة مما اضطر فتح لتوقيع وثيقة طرابلس " ليبيا"[3] وتوقيع بيان الوحدة بين فصائل منظمة التحرير معلنة رفضها لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة ، ولكي تظهر حركة فتح استحالة تجاهلها نفذت عملية كمال عدوان[4] التي قادتها دلال المغربي في 11/ آذار/ 1978[1].

---

[1] كوبان،هيلينا، ***المنظمة تحت المجهر*** ، 263- 264.

[2] عقد مؤتمر جنيف في الفترة 8/29- 7/ 9/ 1983م تحت إشراف الأمم المتحدة، وحضره ممثلو 137 دولة ولكن تغيبت عنه كل من الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول أوروبا الغربية، وحضره ياسر عرفات ممثلاً عن منظمة التحرير، ولكن بالطبع فقد المؤتمر أهميته لغياب الطرفين الأساسين عنه، ينظر خطاب أبو عمار في مؤتمر جنيف، ***فلسطين الثورة***، ع 474، 10/ أيلول/ 1983م، 29- 31.

[3] عقد في طرابلس عاصمة الجماهيرية الليبية اجتماع قمة عربية بحث المؤتمر أبعاد المرحلة التي تمر بها القضية العربية بصورة عامة، وقضية فلسطين بوجه خاص والمخططات الأمريكية والصهيونية التي تستهدف فرض التسويات الاستسلامية على الأمة العربية والنيل من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، كما بحث المؤتمر الزيارة التي قام بها الرئيس المصري السادات لإسرائيل، وأكد المؤتمر على ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على الحقوق الوطنية الثابتة ،التي أكدت عليها الشرعية الدولية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة فوق كامل ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما أدان المؤتمر زيارة السادات لإسرائيل، و طالب بالعمل على إسقاط نتائج زيارة السادات لإسرائيل ، وتجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية، وعدم المشاركة في اجتماعات الجامعة العربية التي تعقد في مصر، كما أعلنت كل الجمهورية العربية السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية تشكيل جبهة موحدة بينهما لمواجهة العدو ا الصهيوني، وقررت كل من الجمهورية الجزائرية والجماهيرية الليبية وجمهورية اليمن الانضمام لهذه الجبهة باعتبارها نواة قومية للصمود والتصدي ، واعتبار أي عدوان على أي عضو من أعضاء الجبهة القومية هو عدوان على جميع أعضائها،ينظر: ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م***، 536- 537.

[4] بدأت العملية يوم 3/11/ 1978م وتألفت المجموعة الفدائية من 11 عنصراً بقيادة دلال المغربي ، ضمن دورية بحرية خارجية، نزلت ساحل حيفا، وقامت باحتجاز باص إسرائيلي بركابه، وجرت سلسلة عمليات مطارده في المنطقة بين حيفا ونتانيا، أسفرت عن عشرات القتلى والجرحى الإسرائيليين، اعترفت إسرائيل بمقتل 28 وجرح سبعين إسرائيلياً ، واستشهد فيها خمسة فدائيين / منهم دلال المغربي ، وجرح اثنان اعتقلتهم إسرائيل حكم عليهما بتسعة عشر مؤبداً، لكنه أفرج عنهما ضمن عملية تبادل الأسرى في أيار /1985م وهما حسين إبراهيم فياض، وخالد أبو أصبع، ***فلسطين الثورة***، ع225، 23.

اتفاق كامب ديفيد

أعلن السادات في التاسع من شهر تشرين الثاني عام 1977م في خطاب له أمام مجلس الشعب المصري وبحضور ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن استعداده لزيارة إسرائيل[2]،حيث قال" أنا أصرح بأنني مستعد للذهاب إلى أقصى العالم وستفاجأ إسرائيل عندما أقول ذلك، أنا مستعد أن أذهب إلى بيتهم ، إلى الكنيست ذاتها لمناقشتهم"[3] كانت فكرة السادات تقوم على عقد مؤتمر يفوق مؤتمر جنيف في القدس الشرقية، ويحضره جميع رؤساء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، علاوة على رؤساء مصر وسوريا والأردن وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية [4].

رفضت اللجنة المركزية لحركة فتح في 17/ تشرين الثاني / 1977م هذه الزيارة وطالبت الرئيس السادات بالعدول عن هذه الخطوة، لما لها من آثار سيئة على الشعب الفلسطيني وثورته[5] وبرزت لغة الرفض في كلمة ياسر عرفات أمام مؤتمر القمة العربية المصغر في طرابلس في كانون الأول/ 1977م حين قال" إذا لم يتمكن هذا الجيل من الأمة العربية من تحرير أرضه بحكم موازين القوى العربية والدولية، فليس من حق هذا الجيل أن يطعن القضية ويغلق أبواب التحرير أمام الأجيال القادمة [6].

قام السادات في 19/ تشرين الثاني/ 1977م بزيارة القدس التي شكلت خطراً على المنظمة والفصائل الفلسطينية والأمة العربية [7]، وأعرب خلال خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي جملة أمور مهمة حول القضية الفلسطينية، منها أن السلام المنفرد بين مصر وإسرائيل لا يحقق حلاً شاملاً، وأن الحل العادل للمشكلة الفلسطينية هو الذي يحقق العدل والسلام[8].

رغم انتقاد ياسر عرفات لهذه الزيارة إلا أنه أبقى على بعض الخيوط مع مصر خوفاً من الانغلاق داخل الجبهة القومية للصمود والتصدي التي تشكلت لمواجهة مسار الرئيس المصري محمد أنور السادات من قبل بعض الدول العربية بالإضافة إلى منظمة التحرير ولم يستبعد البعض

---

[1] صايغ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن الدولة***، 602- 604.

[2] عريقات، صائب، ***السلام على السلام***، 52.

[33] اندرلين، شارل، ***أسرار المفاوضات الإسرائيلية العربية***، 2/ 80.

[4] Fahmy ,Ismail, ***Negotiating for Peace in the Middle East*** ,262- 263

[5] بيان حركة فتح، ***فلسطين الثورة***، عدد خاص في 1/كانون الثاني/1978، 230.

[6] الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان***، 272.

[7] ينظر:عبد الرحمن، أسعد، ***منظمة التحرير الفلسطينية***، 287.

[8] ينظر: غالي ، بطرس، سياسة مصر الخارجية، ***مجلة السياسة الدولية*** ، ع 69، 1982، 79- 80.

ارتياح بعض القيادات حول تأكيد الرئيس المصري في الكنيست الإسرائيلي على الحل الدائم والشامل وعلى حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة الدولة [1] حيث أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف بأن الحركة بعد مبادرة السادات سعت إلى إقامة جبهة الصمود والتصدي التي جاء على رأسها سورية والثورة الفلسطينية بالإضافة إلى الجزائر وليبيا واليمن الديمقراطي، كما أن الحركة ضد أي مؤتمر قمة من أجل التضامن العربي المطلق دون محتوى نضالي وإعداد للمعركة، كما يتوجب أن يتضمن المؤتمر إدانة للسادات ومبادرته ومنهجه[2].

استنكرت المنظمة مع ذلك هذا التوجه معتبرة القرار الذي أقدم عليه السادات ارتداداً وانتهاكاً للأهداف الوطنية والقومية، وتنكراً لدماء مئات الآلاف من الشهداء الذين سقطوا من أجل فلسطين والأرض العربية، وأن خطوة الرئيس السادات تضرب عرض الحائط بكل مبادئ التضامن العربي وقرارات القمة العربية ومكاسب حرب رمضان، وأن الأمة العربية لن تغفر لأي حاكم عربي مثل هذه الخطوة، وأن القيادة الفلسطينية تعلن رفضها لخطوة الرئيس السادات، وتؤكد تمسكها بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المتعاقبة وبرامجه السياسية، كما تدعو جماهير الدول العربية وحكوماتها إلى رفض هذه الخطوة [3] وذهب عضو اللجنة المركزية لحركة لحركة فتح صلاح خلف إلى أبعد من ذلك عندما دعا إلى عدم مهادنة نظام الحكم في مصر أو التعاون معه و مطاردته بكل الأساليب والأشكال[4] كما أكد في 22/ كانون ثاني/ 1978م على موافقة حركة فتح على إقامة الدولة على جزء من الأراضي الفلسطينية من أجل تحقيق السلام العادل ولكن هذه الدولة يجب أن تكون للثوار وليس لعملاء تختارهم إسرائيل، كما أن الدولة يجب أن يمثلها منظمة التحرير الفلسطينية وهذا ما ترفضه إسرائيل [5].

وقع الزعماء الثلاثة السادات الرئيس المصري، وبيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي، وكارتر رئيس الولايات المتحدة - كطرف شاهد- على اتفاقيتين في 17/ أيلول 1978م، الأولى تتضمن إطاراً للسلام في الشرق الأوسط التي تقوم على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بناءً على

---

[1] الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان***، 274.

[2] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م***، 222.

[3] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، 439.

[4] حديث صحفي لأبي إياد حول المواقف المترتبة على زيارة الرئيس محمد أنور السادات في 11/ كانون الأول 1977، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977***، 573.

[5] خطاب صلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حول الدولة الفلسطينية، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م***، 56- 57.

قراري مجلس الأمن 242 و338، وأن تسوية الصراع تتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة، وفيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة تضمنت الاتفاقية مشاركة كل من مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان الفلسطينيين في المفاوضات الخاصة بالقضية الفلسطينية، والثانية إطاراً لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل[1] فوفقا للاتفاقية يتم إخلاء سيناء كلياً خلال ثلاث سنوات وإزالة كل المستوطنات الإسرائيلية منها، بالإضافة إلى تطبيع العلاقات الإسرائيلية المصرية، هذا على الجانب المصري أما بما يخص الجانب الفلسطيني فسوف يكون هناك فترة انتقالية لخمس سنوات تجري في بدايتها انتخابات لمجلس حكم ذاتي بدون سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتبدأ إسرائيل مفاوضات حول الوضع النهائي مع ممثلي المناطق الفلسطينية المنتخبين[2].

كانت المشاكل الرئيسية بشأن القضية الفلسطينية بالمعاهدة تكمن في تطبيق قرار 242 ومصير المستوطنات والقدس، فبيجن كان يرفض تطبيق قرار مجلس الأمن على الضفة وقطاع غزة حيث كان يعتبرهما أراضي إسرائيلية محررة، ويفسر القرار 242 على أنه لا يعني الانسحاب من جميع الأراضي، فقد تم الاتفاق على تجميد الاستيطان لمدة خمس سنوات، في حين ذكر رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه لم يوافق إلا على ثلاثة شهور، أما القدس فلم يتم الاتفاق بشأنها[3].

أصدرت اللجنة المركزية لحركة فتح بياناً في 4/ تشرين الأول/ 1978م أعلنت فيه رفضها المطلق للاتفاقية ودعت الفلسطينيين في داخل الوطن المحتل إلى رفض الحكم الذاتي ومقاطعة الانتخابات الشكلية المزمع تنفيذها لإفراز ممثلين للشعب الفلسطيني بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية واعتبر البيان بأن الرئيس السادات باع القدس وتخلى عن قرارات مؤتمر الرباط باعتبار المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني [4].

أعلن ممثلو الفصائل الفلسطينية في 27/ تشرين الأول/ 1978م البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية الذي تضمن رفض ومقاومة مشروع الحكم الذاتي الذي يتعارض مع

---

[1] حسين، حسين، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ***مجلة دراسات تاريخية***،ع 117- 118، حزيران 2012م 459- 460.

[2] الأزعر، محمد، الرؤية المصرية للحكم الذاتي الفلسطيني 1972- 1978، ***مجلة الدراسات الفلسطينية***، ع 14، ربيع 1993، 52- 70.، ينظر: السيد حسين، عدنان، ***عصر التسوية***، 306- 308.

[3] ينظر: صايغ، فايز، كامب ديفيد وفلسطين، ***شؤون فلسطينية*** ، ع 85، كانون الأول/ 1978م، 7- 32.

[4] بيان اللجنة المركزية لفتح حول موقفها من اتفاق كامب ديفيد، 4/تشرين الأول/ 1978، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978***، 528- 531.

هدف الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني، والحق في تقرير مصيره على أرضه دون تدخل خارجي وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني دون قيد أو شرط [1] واعتبر القيادي في حركة فتح خليل الوزير الاتفاقية مؤامرة كونها تتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه [2] فيما أكدت اللجنة المركزية لحركة فتح رفضها التام للمؤتمر ودعت الجماهير الفلسطينية إلى رفض الحكم الذاتي المطروح باعتباره تكريساً للاحتلال الصهيوني وبديلاً لحق تقرير المصير وحقه في إقامة دولته الوطنية الفلسطينية فوق أرضه وباعتباره مشروعاً إسرائيلياً رفضه الشعب الفلسطيني منذ عام 1967م، كما دعت اللجنة إلى مقاطعة الانتخابات الشكلية المزمع تنفيذها للخروج بممثلين عن الشعب الفلسطيني لا يمثلون إرادته أو طموحاته الوطنية كما رفضت كل أشكال التعامل مع العدو الصهيوني تحت نتائج المؤتمر وأكدت على تمسكها بمنظمة التحرير الفلسطينية وعلى قرار أبي عمار الرافض للمؤتمر [3].

اعتبرت منظمة التحرير أن الاتفاق تواطؤ تام من السادات مع الأهداف الصهيونية في إنكار الحقوق الفلسطينية بكاملها، وأن هذا الاتفاق يمثل الخطوة الأخيرة في مسيرة الاستسلام لنظام السادات وأكدت أن منظمة التحرير الفلسطينية تصمم على مجابهة هذه المؤامرة وإحباطها وأن منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني لن تساوم أو تهادن أي مشروع تصفوي، كما تؤكد منظمة التحرير رفضها الكامل لنتائج واتفاقات كامب ديفيد[4].

عقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد بغياب مصر في 2- 5/تشرين الثاني/ 1978 وأعلن رفضه لاتفاقية كامب ديفيد ودعا مصر إلى العودة نهائياً عن هذه الاتفاقيات وعدم التوقيع على أية معاهدات صلح مع العدو الصهيوني وأكد على تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[5] ومع ذلك وقع السادات معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية في 26/ آذار/1979م في كامب ديفيد من قبل الثلاثي بيغن وكارتر والسادات[6].

---

[1] عبد الرحمن، أسعد وآخرون، ***منظمة التحرير الفلسطينية*** ، 272- 273.

[2] ***فلسطين الثورة***، عدد خاص في 1/ كانون الثاني/ 1979، 58.

[3] بيان اللجنة المركزية لحركة فتح حول موقفها من اتفاق كامب ديفيد، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م***، 528- 529.

[4] عبد الرحمن، أسعد وآخرون، ***منظمة التحرير الفلسطينية***، 227- 229.

[5] ينظر: بيان مؤتمر القمة العربي التاسع حول اتفاق كامب ديفيد، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م***، 660- 662.

[6] ينظر :أبو غزالة، حاتم، ***لبنان حرب الإبادة وطريق الأمل***، 63- 64.

بعد توقيع المعاهدة ببضعة أيام قدمت حركة فتح مشروعاً إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في 30/آذار/ 1979م تضمن مقاطعة النظام المصري بمؤسساته كافة، ودعم القوى الوطنية المصرية، ومقاطعة سياسية للولايات المتحدة الأمريكية واستدعاء السفراء المعتمدين لدى أمريكا فوراً، والمقاطعة النقدية والتجارية للولايات المتحدة الأمريكية، ووقف التعامل مع شركات الطيران الأمريكية وإغلاق الأجواء والموانئ العربية في وجهها وتشكيل قيادة عسكرية موحدة لتحديد أوجه الدعم لأطراف المواجهة [1].

جاءت القمة العربية العاشرة في تونس في 22/ تشرين الثاني / 1979م لتؤكد ما جاء في القمم التي سبقتها حيال كامب ديفيد وموقف الدول العربية من منظمة التحرير، حيث تم إدانة اتفاقيتي كامب ديفيد والاستمرار في تطبيق المقاطعة على النظام المصري والاستمرار في دعم الصمود الفلسطيني[2].

كان من نتائج هذه الاتفاقية حصول تقارب ما بين حركة فتح والعراق فاقتربت منه ونسقت معه حيث دعت حركة فتح إلى تأميم النفط العربي ومقاطعة أمريكا سياسياً واقتصادياً [3] ويبدو أن المصالح بدت تجتمع من هذه الفترة بوجود عدو مشترك هو الولايات المتحدة بالإضافة إلى تقارب في وجهات النظر، وكذلك إلى الدور الذي أصبحت العراق تبحث عنه وهو قيادة المنطقة عربيا بعد المقاطعة المصرية.

يبدو أن حركة فتح تخوفت من المشروع وفضلت تبني فكرة الرفض على إعلان إمكانية القبول ولعل ما يدعم وجهة الباحث بهذا الخصوص ما ورد في تصريح نقله عضو الكونغرس الأمريكي بول فندلي عن قبول ياسر عرفات و منظمة التحرير الفلسطينية بدولة فلسطينية مؤلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة مع ممر يصل بينهما، مع تخلي المنظمة عن كل وسائل المقاومة والعنف لتوسيع رقعة تلك الدولة، مع الاحتفاظ بحق استعمال وسائل غير عنيفة، أي وسائل دبلوماسية وديمقراطية لتحقيق توحيد كل فلسطين فيما بعد، والاعتراف اعترافاً واقعياً بدولة إسرائيل [4].

اعتبر عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف - أبو إياد- عام 1979م أن العنف الثوري هو الطريق الوحيد المؤدي إلى تحرير الوطن، ولا بد من أن يمارس في المرحلة الأولى على الأقل، من قبل الجماهير الفلسطينية نفسها، بقيادة مستقلة عن الأحزاب والدول ، غير أن دعم العالم العربي الفعال هو أمر لا غنى عنه لنجاح المشروع على أن يحتفظ الشعب الفلسطيني بسلطة

---

[1] ***فلسطين الثورة***، ع 274، 2/نيسان/1979، 14.

[2] ***وثائق فلسطين 1839- 1987م***، 431- 433.

[3] ***فلسطين الثورة***، ع 275، 9/نيسان/ 1979، 9.

[4] فندلي، بول، ***من يجرؤ على الكلام***، 25.

التقرير وبدور الطليعة [1] وهذا ما يؤيد وجهة نظر الباحث بكون اللغط الذي رافق توجه الرئيس المصري محمد أنور السادات لإسرائيل وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد كان له الأثر الأكبر بالتبني العلني لصيغة الرفض وإن كان هناك ميول واضحة بالقبول عجزت حركة فتح ومنظمة التحرير عن إخراجها للعلن خلال هذه الفترة.

أعلن ياسر عرفات في 27/ آذار / 1980م أن فكرة الدولة الديمقراطية قد رفضت واستبعدت وحل محلها قرار إنشاء دولة فلسطينية على أي جزء من الأرض الفلسطينية ينسحب منه الإسرائيليون[2] وحرصت حركة فتح من خلال مؤتمرها الرابع المنعقد عام 1980م على الحث للمشاركة بشكل أساسي في منظمة التحرير معتبرة قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية جزءا مكملا لبرنامج فتح السياسي، كما دعت إلى زيادة الاهتمام بتنظيم الشعب الفلسطيني ودعم صموده على كافة الأصعدة، وتطوير مؤسساته الوطنية وضرورة الكفاح المسلح داخل الأرض المحتلة [3] وكان خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح قد نفى في 23/ نيسان/ 1980م أن تكون منظمة التحرير قد تقدمت بأي مشروع رسمي أو غير رسمي للدول الأوروبية من أجل تحقيق تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط وأكد أن حلم الدولة ما زال يرافق حركة فتح ومنظمة التحرير [4].

شكل هذا الأمر ورقة ضاغطة على حركة فتح و منظمة التحرير كما تم تبيانه من خلال الفصل السابق وهو ما كان له تداعياته في فترة الثمانينيات من القرن العشرين للسير في ركب المبادرات والأطروحات على حساب الكفاح المسلح الذي طالما طرح كشعار للوصول إلى الدولة الفلسطينية، وهو ما يؤكد أن الدولة الفلسطينية هي دولة قائمة في فلسطين ركائزها الحقيقية في الدول العربية وبهدم أي ركيزة من هذه الركائز في أي دولة عربية شقيقة ستهدم الدولة الفلسطينية ويصبح الوصول إليها أصعب وهذا ما سيتم توضيحه في الفصل القادم من الرسالة.

مبادرة بريجنييف

اقترح السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ليونيد بريجنييف في شباط/ 1981م عقد مؤتمر دولي لتسوية النزاع في الشرق الأوسط يحضره كل من الاتحاد السوفيتي

---

[1] ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 209.

[2] عدون، عصام، ***الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات***، 20- 21.

[3] سماره، سميح، المؤتمر الرابع لحركة فتح، ***شؤون فلسطينية***، ع 104، تموز/ 1980، 138.

[4] حديث خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حول الموقف الفلسطيني بشان تحقيق تسوية سلمية، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980م***، 150.

والولايات المتحدة والدول الغربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل[1]، معتبراً بأنه حان الوقت لإخراج القضية الفلسطينية من جمودها، وحان وقت العودة إلى البحث الجماعي عن التسوية الشاملة على أساس واقعي عادل [2] وقال برجنييف في خطابه أمام المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في 23/ شباط/ 1981م إن شرط إحلال السلام في المنطقة يجب أن يتضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في عام 1967م، والاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وترك الخيار للاجئين في العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويض[3].

قام هذا الاقتراح على أساس دعوة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية لحضور مؤتمر دولي بحضور الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والدول الأوروبية ، مع توفير دور للأمم المتحدة ، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ عام 1967م، وضمان حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة [4].

رحب القائد العام لحركة فتح ورئيس منظمة التحرير ياسر عرفات باقتراحات ليونيد برجنيف التي نصت على حق الفلسطينيين بدولة مستقلة واعتبرها أساساً لحل مشكلة الشرق الأوسط[5] معتبراً إياها بأنها تشكل قاعدة جديدة ومقبولة لوضع أساس سلام عادل ودائم[6].

وافق المجلس الوطني في دورته الخامسة عشرة في نيسان / 1981م على المبادرة بناءً على توصية من اللجنة السياسية في المجلس والتي كانت في طبيعتها تتشكل من غالبية أعضاء حركة فتح[7] واعتبر القائد العام لحركة فتح ورئيس منظمة التحرير ياسر عرفات بأن المبادرة تشكل قاعدة جيدة ومقبولة لوضع أساس سلام عادل ودائم ، أما إسرائيل فقد رفضت المبادرة لأنها تدعو إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967م [8].

---

[1] أحمد، سامي، ***المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة*** ، مجلة جامعة الأزهر بغزة، م13، ع "1B"، 1272، الهور ، منير ، الموسى، طارق ، ***مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية***، 204.

[2] الهور ، منير ، الموسى، طارق ، ***مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية***، 204.

[3] صالح ، محسن، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، 463، أحمد، سامي، ***المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة*** ، مجلة جامعة الأزهر بغزة، م13، ع "1B"، 1272، إبراهيم، زكريا، ***مشاريع تسوية قضية فلسطين***، 104.

[4] الهور ، منير ، الموسى، طارق ، ***مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية***، 204- 205.

[5] أحمد، سامي، الدولة الفلسطينية مشاريع متعثرة، ***مجلة تسامح***، العدد 32، السنة 9، نيسان/2011، 57.

[6] الهور ، منير ، الموسى، طارق ، ***مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية***، 105.

[7] الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان***، 304.

[8] ينظر: الهور ، منير ، الموسى، طارق ، ***مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية*** ، 205- 206.

يبدو أن حركة فتح ومنظمة التحرير أصبحت أكثر استجابة من أي وقت مضى لتطبيق القرار 242، وقابلت إسرائيل ذلك برفضها منح الشعب الفلسطيني حقه بإقامة دولته العادلة ولو حتى على جزء من أرضه ولعل ما يؤيد وجهة نظر الباحث في هذا الأمر هو ما صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة في الجزائر في الفترة من 14- 22/ شباط / 1983م والتي تبنت من خلاله برنامجاً سياسياً يقوم على إقامة دولة مستقلة على حدود عام 1967م المتمثلة بمدينة القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة [1].

[1] ينظر: المصري، زهير، ***اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني***، 192- 197.

الفصل الثالث

الدولة في الفكر السياسي لحركة فتح 1982– 1988

أثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م على مفهوم الدولة عند حركة فتح

أعرب المجلس الثوري لحركة فتح في 9/ شباط/ 1980م بأن هناك مخططاً أمريكياً يهدف إلى ضرب الثورة الفلسطينية على الساحة اللبنانية من خلال عدوان إسرائيلي واسع [1] وكان خليل الوزير عضو اللجنة المركزية لحركة فتح قد أعرب في 29/ آب/ 1980م بأن هناك محاولات تجري من قبل الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني تهدف إلى تفريغه تمهيداً لتحويله إلى ساحة حرب بالدبابات والصواريخ بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل وأفاد بأن هناك شبه حرب يومية قائمة من أجل إنهاك المقاومة الفلسطينية وبأن المقاومة تستعد لأي هجوم وخاصة بعد الأخبار التي تفيد بأن هناك هجوماً إسرائيلياً قريباً على الجنوب[2] وأخذت أخبار تصل اتباعاً كان مصدرها الاتحاد السوفيتي ومصر تفيد بأن هناك هجوماً إسرائيلياً على لبنان سيصل مداه إلى 45كلم، وقد يتطور ويصل إلى بيروت [3].

دعا ياسر عرفات في 6/ نيسان/ 1982م إلى عقد قمة عربية من أجل مجابهة المخططات الأمريكية الإسرائيلية الهادفة لتغيّر الخريطة السياسية للشرق الأوسط مؤكداً على أن إقامة الدولة الفلسطينية هي مسالة وقت [4] وبدأ المجلس العسكري الأعلى لقوات الثورة الفلسطينية التحضير لأي هجوم عسكري إسرائيلي قادم [5].

---

[1] بيان المجلس الثوري لحركة فتح حول التطورات الراهنة على الساحة اللبنانية، ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980م***، 53.

[2] حديث لخليل الوزير عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حول المواجهة مع إسرائيل في الجنوب اللبناني ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1980م***، 304- 305.

[3] ينظر:نوفل ، ممدوح، ***البحث عن الدولة***، 45- 46.

[4] ***جريدة القدس***، ع 4630، 6/ نيسان/ 1982م.

[5] ينظر:نوفل، ***البحث عن دولة***، 45- 47.

استغلت إسرائيل في أول حزيران/1982م قيام جماعة صبري البنا - أبو نضال- باغتيال السفير الإسرائيلي في لندن شلومو أرغوف" Shlomo Argov"[1] وفي الرابع من حزيران أكد ناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية أن لا صلة للمنظمة بمحاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن[2] كما أدانت منظمة التحرير العملية[3].

عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً في اليوم نفسه – 4 حزيران- وقررت قصف أكثر من عشرين موقعاً للمقاومة الفلسطينية في الجنوب اللبناني وبيروت فيما رد الفلسطينيون بقصف الجليل الأعلى وعلى أثر ذلك عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً بناء على طلب الحكومة اللبنانية وصدر القرار رقم 508 الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار ابتداءً من الساعة السادسة من صباح السادس من حزيران غير أن الحكومة الإسرائيلية لم ترضخ للقرار[4] .

اندفعت في 6/ حزيران القوات الإسرائيلية براً وبحراً وجواً، وأنزلت قوات طوقت ثلاث مدن رئيسية هي صور وصيدا والنبطية وطوقت بالإضافة إلى ذلك مواقع عديدة في الجنوب اللبناني وفصلتها عن بعضها البعض[5] وهو ما أطلقت عليه اسم عملية سلامة الجليل [6] وأكد أبو جهاد – خليل الوزير- العضو في حركة فتح أن الكفاح المسلح سيبقى الشكل الأساسي للنضال الوطني الفلسطيني حتى يتم تحقيق آمال هذا الشعب وأهدافه [7].

انسحب الفلسطينيون نتيجة الاجتياح من جميع الأراضي الجنوبية بما فيها من المدن والقرى ومن الخط الدولي صيدا – خلدة وأصبحت المواجهة في ضواحي بيروت التي تم حصارها بشكل محكم[8] احتل الجيش الإسرائيلي بعبدا مقر رئيس الجمهورية اللبنانية ثم انضمت إليه قوات الكتائب وصارت بيروت الغربية محاطة إحاطة تامة بالقوات الإسرائيلية وحلفائها[9] .

---

[1] أندرلين، شارل: ***أسرار المفاوضات الإسرائيلية العربية***،150؛ ***جريدة القدس*** ، ع 4690، 5/ حزيران 1982.

[2] ***جريدة القدس***، ع 4629، 5/ نيسان/ 1982م، جابر، منذر، ***الشريط اللبناني المحتل***، 12.

[3] ينظر سليمان، محمد، ***وكالة الأنباء الفلسطينية وفا***، 214.

[4] ينظر: الطاهري، جيهان، بريغمان اهرون، ***العرب والكيان الصهيوني***، 200- 201.

[5] أبو غزالة، حاتم ، ***لبنان حرب الإبادة***، 350.

[6] حمدان ، سعيد وآخرون، ***فلسطين والقضية الفلسطينية***، 2007، 474.

[7] من كلمة أبي جهاد في البقاع، ***الثورة الفلسطينية***، نشرة وفا، 3/كانون الثاني/1983، 13.

[8] فتوني، علي، ***المراحل التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي***، 185.

[9] ينظر:ماكبرايد، شون وآخرون، ***إسرائيل في لبنان***، 176- 177.

صمدت بيروت بفضل بسالة الفدائيين الفلسطينيين في الفترة ما بين" 12 حزيران - 12/ آب" واضطرت إسرائيل للموافقة على اتفاق يقضي بخروج الفدائيين الفلسطينيين من بيروت [1].

دشنت موافقة ياسر عرفات على الخطة الأمريكية بخروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت بداية مرحلة جديدة بالمسار السياسي والدبلوماسي والإعلامي لمنظمة التحرير الفلسطينية وعلاقاتها بالدول العربية والأجنبية واختار القائد العام لحركة فتح ورئيس منظمة التحرير ياسر عرفات مغادرة بيروت إلى اليونان ومنها إلى تونس التي اتخذ منها مقراً سياسياً له وناقشت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الخروج من بيروت وأكدت التمسك بإقامة الدولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير وبحق العودة وتقرير المصير [2].

انعكست أثار حرب بيروت على حركة فتح خاصة ومنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية عامة فقد خرج الفلسطينيون من الحرب بسمعة سياسية ومعنوية أفضل في العالم العربي وغيره وصارت القضية الفلسطينية أكثر إلحاحاً في العالم، و تزايد التعاطف مع مطالب الفلسطينيين بعد الحصار الإسرائيلي لبيروت [3] ولكن لا يخفى على الجميع بأن حلم الدولة الفلسطينية زاد صعوبة

---

[1] نص هذا الاتفاق على ما يلي:

أ. وقف إطلاق النار .

ب. مغادرة القوات الفلسطينية بيروت بطريقة سلمية.

ت. ترافق القوات متعددة الجنسيات سير العملية.

ث. يخضع الفلسطينيون غير المقاتلين والذين سيبقون في لبنان للقوانين اللبنانية .

ج. تنتشر القوات متعددة الجنسيات يوم المغادرة لتامين سلامة الفلسطينيين واللبنانيين ولمساندة الدولة في بسط سلطتها.

ح. إذا تعذر تنفيذ احد البنود تعتبر مهمة القوات متعددة الجنسيات منتهية.

خ. مدة عمل القوات متعددة الجنسيات شهر واحد ويحق للدولة اللبنانية تمديد مهمتها إذا رأت ضرورة لذلك.

د. تتم عملية الجلاء فجرا من بيروت إلى قبرص، وبراً عن طريق بيروت – دمشق بعد أن ينسحب الإسرائيليون منه، ويتحرك الجيش اللبناني مع منظمة التحرير الفلسطينية ضماناً للأمن.

ذ. المدة المحددة لإتمام الانسحاب هي 15 يوماً.

ر. تسلم الأسلحة الثقيلة إلى الجيش اللبناني.

ز. تغادر قيادة المقاومة لبنان علناً.

س. تغادر القوات السورية الموجودة في بيروت إلى البقاع حيث توجد القوات السورية، سليمان، محمد، ***وكالة الأنباء الفلسطينية وفا***، 223- 224.

[2] حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 271- 272.

[3] هيلر، مارك، ***التوازن العسكري في الشرق الأوسط***، 83.

صعوبة بعد خروج حركة فتح ومنظمة التحرير من ثاني معاقلها بعد الخروج الأول من الأردن وهكذا هدم العمد الثاني للثورة الفلسطينية الذي كان مغروسا في الأرض اللبنانية ، ليعلن بعدها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان" Ronald Reagn"في أيلول/ 1982م عن المبادرة التي عرفت باسمه وهو ما سيتم توضيحه من خلال هذا الفصل.

أ- مشروع ريغان

أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان عن مبادرة للسلام في 2/ أيلول/ 1982م بعد خروج منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية من لبنان[1] وقد دعا فيها إلى التوفيق بين المطالب الأمنية المشروعة لإسرائيل والحقوق المشروعة للفلسطينيين، وأكد على وجود إسرائيل كدولة ولها الحق بالوجود، كما دعا إلى إجراء انتخابات حرة في الضفة الغربية وقطاع غزة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتي تمنح فترة انتقالية لمدة خمس سنوات، كما دعا إلى تجميد الاستيطان الإسرائيلي خلال الفترة الانتقالية وأكد أن حكماً ذاتياً للفلسطينيين مرتبطا بالأردن يوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت[2] كما دعا إلى عدم تقسيم مدينة القدس والاتفاق على مستقبلها عن طريق المفاوضات [3].

تباينت وجهات النظر بين أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح فقد وصف فارق القدومي المبادرة بالايجابية بينما رفضها أبو جهاد - خليل الوزير- كونها ترفض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة رغم ما فيها من بعض الايجابيات مثل تجميد الاستيطان، فيما اعتبر رئيس منظمة التحرير ورئيس حركة فتح ياسر عرفات بأن المنظمة وحركة فتح وباقي الفصائل الفلسطينية لا تقاتل من أجل الحصول على نوع من الحكم الذاتي[4] وعلى إثر هذه البوادر الايجابية من حركة فتح على المبادرة أرسل حافظ الأسد رسائل تهديد إلى

---

[1] المصري، زهير، ***اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني***، 2008، 179، ينظر: نوفل، ممدوح ، ***البحث عن دولة***، 63، حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني***، 272.

[2] عمرو، حسام، ***الولايات المتحدة ومنظمة التحرير***، 69، الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م2، 160- 161.

[3] صالح، محسن، ***دراسات منهجية في القضية الفلسطينية***، 461- 462، أبو العز، محمد وآخرون، ***الدولة الفلسطينية***،49- 50، الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م2، 161.

[4] سليمان، جابر، ملامح ما بعد بيروت، ***شؤون فلسطينية***، ع 133 - 132، تشرين الثاني- كانون الأول/ 1982 ،131.

الحركة على أنه إذا تم التوصل لاتفاق مع الملك حسين استناداً إلى مبادرة ريغان فستقوم سوريا بإغلاق حدودها أمام حركة فتح وستسحب اعترافها بمنظمة التحرير وتقيم منظمة جديدة[1] .

رفضت منظمة التحرير المشروع كونه يتجاهلها ويدعو إلى الحفاظ على أمن إسرائيل عن طريق معاهدات صلح مع العرب كما يدعو إلى تطبيق الحكم الذاتي وإلحاق الضفة الغربية وغزة بالأردن ، بالإضافة إلى ضرورة الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل ، ورفض قيام دولة فلسطينية[2] ومع ذلك ضغط ياسر عرفات على المجلس المركزي لمنظمة التحرير المنعقد في 26/ تشرين الثاني/ 1982م كي لا يرفض المشروع رفضاً تاماً والاكتفاء بوصفه مشروعاً لا يلبي الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، كونه يتجاهل حق تقرير المصير [3].

أعلن الناطق الرسمي باسم المجلس الوطني الفلسطيني أحمد عبد الرحمن- عضو المجلس الثوري لحركة فتح- رفض المجلس للمشروع كونه لا يلبي الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني [4] وقد أعلنت حركة فتح رفضها لمبادرة الرئيس ريغان كونها رفضت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وتجاهلها لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته[5] كما رفضتها إسرائيل معتبرة بأن هذه الاتفاقية تعرض كيانها وأمنها للخطر[6] وهكذا جاء هذا المشروع بصيغته التي جانب فيها الحق القانوني والعادل للشعب الفلسطيني في إبراز دولته للعالم وكانت القيادة الفلسطينية و الفتحاوية تأمل بالوصول إلى بصيص أملٍ من خلال هذا المشروع يوصلها لحلم الدولة ولكن هذا ما لم يحدث، لذلك جاء الرفض على مستوى حركة فتح ومنظمة التحرير.

ب- مشروع الأمير فهد

طرح الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي مشروع المبادئ الثمانية كأساس لحل عدل وشامل للقضية الفلسطينية وجاء ذلك من خلال مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في مدينة فاس بالمغرب في الفترة 6- 9 أيلول / 1982م إثر خروج القوات الفلسطينية من بيروت [7] حاولت السعودية في هذه الفترة فرض نفسها على الساحة العربية والدولية وخاصة بعد القرار

---

[1] عدوان،عصام، ***حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح***، 449.

[2] نوفل، ممدوح، ***البحث عن دولة***، 63.

[3] الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان***، 313.

[4] ***نشرة وفا***، 22/شباط/1983، 5.

[5] فتح، ***تعميم صادر عن اللجنة المركزية لحركة فتح***، شباط/ 1984، 12- 13.

[6] الهور ، منير ، الموسى، طارق ، ***مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية*** ، 217.

[7] صالح ، محسن، ***دراسات منهجية في القضية الفلسطينية*** ، 462.

العربي بتنحية مصر على إثر اتفاقية كامب ديفيد، ومما يدلل على ذلك طلب السعودية من الرئيس السوداني جعفر النميري التخلي عن محاولة إيجاد وساطة بين مصر والبلاد العربية لإنهاء العزلة المصرية لأن قرار المقاطعة لمصر تم بموجب إجماع عربي[1]، وكان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خالد الحسن خلال هذه الفترة تقدم بمشروع دولة فلسطينية دون صلح ولا تفاوض ولا اعتراف مع إسرائيل [2] ويكون خالد الحسن الذي كان يدعمه ياسر عرفات بهذا التوجه قد عمد إلى المطالبة بالدولة الفلسطينية التي كانت بالطبع ستقوم على الأراضي التي ستسلمها إسرائيل للمنظمة وللدول العربية دون أن تخرج المنظمة وحركة فتح عن الإطار العربي المرسوم ، حيث كرر خالد الحسن اللاءات الثلاث لمؤتمر الخرطوم وبذلك يكون المشروع حريصاً على إقامة الدولة الفلسطينية دون القبول بالقرار 242 والذي كان غير مستساغ من الفصائل الفلسطينية وبعض الدول العربية بالإضافة إلى الشارع الفلسطيني والعربي الذي اتهم السادات بالخيانة للمناداة بهذا الأمر.

ومن هنا جاءت مبادرة الأمير فهد للسلام، كأطروحة للسلام بين العرب وإسرائيل بدلاً من كامب ديفيد لتؤكد الدور الجديد للسعودية داخل النظام العربي[3]، و تم الإعلان عن مبادرة ولي عهد السعودية الأمير فهد في 7 آب/ 1981م لتؤكد ما يلي:

1. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام 1967م بما فيها شرقي القدس.
2. إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967م .
3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتعويض من لا يرغب في العودة.
5. تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر .
6. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.
7. الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام.
8. تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ [4].

---

[1] ***جريدة القدس*** ،ع 4387، 1/ آب/ 1981م.

[2] الحسن، خالد، ***قراءة نقدية لثلاث مبادرات***، 23.

[3] ينظر: كوساتش، غريغوري، ميلكوميان، يلينا ، ***تطور السياسة السعودية***، 115.

[4] ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981م***، 356 – 357، الهور ، منير ، الموسى، طارق ، ***مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية*** ، 208.

جاءت المبادرة السعودية قريبة جدا مما أعلنه عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خالد الحسن ولهذا أبدى كل من خالد الحسن وياسر عرفات موافقتهما على ما جاء فيها بالإضافة إلى القيادي في حركة فتح أبو جهاد – خليل الوزير - الذي وصفها بالايجابية، ولكن ظهر تيار آخر داخل حركة فتح رفضها رفضاً تاماً مثل فاروق القدومي ونمر صالح وماجد أبو شرار وغيرهم[1] فقد أعلن فاروق القدومي رفض المنظمة لأي قرار يعترف بإسرائيل ووصف البند السابع بأنه خطير جداً [2] حاول ياسر عرفات أن يتخذ موقفاً وسطاً فصرح بأنه رحب بالخطة لكونها تشكل أساساً مهماً لحل النزاع، لكن ضغط الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ودول جبهة الصمود والتصدي بالإضافة إلى الضغط السوري حيال ذلك ألزم منظمة التحرير رفض البند السابع للخطة[3].

أدت تصريحات القدومي الذي كان يميل للخط السوري برفض المبادرة إلى حدوث توتر بينه وبين ياسر عرفات ولذلك قام الأمير فهد بسحب المبادرة من القمة العربية الثانية عشرة التي عقدت في فاس في تشرين الثاني / 1981م [4].

استؤنف مؤتمر القمة العربي في فاس 6- 10/ أيلول/ 1982م الذي تبنى خطة الأمير فهد مع تعديل للمبدأ الرابع الذي أصبح ينص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتعويض من لا يرغب في العودة فيما أصبحت المادة السابعة تنص على أن : يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة[5].

أكدت حركة فتح أن الموقف السياسي للحركة هو نفسه الموقف السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني ومنه الالتزام بمقررات قمة فاس كحد أدنى للعمل السياسي العربي في الساحة الدولية[6] الدولية[6] وقد مثل مشروع فاس الخط السياسي العربي الذي ساد في حقيبة الثمانينيات من القرن

---

[1] كوبان، هيلينا، ***المنظمة تحت المجهر***، 183.

[2] الهور ، منير ، الموسى، ***طارق مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية***، 210.

[3] كوبان ، هيلينا، ***المنظمة تحت المجهر***، 184؛ المصري، زهير، ***اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني***، 163 .164

[4] كوبان، هلينا، ***المنظمة تحت المجهر***، 186

[5] ج.د.ع، ***القرارات السياسية الخاصة بقضية فلسطين***، 60- 61.

[6] ينظر:فتح، ***تعميم صادر عن اللجنة المركزية لحركة فتح***، شباط/ 1984، 12- 13.

العشرين والذي يجمع بين الاعتراف الضمني بإسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

خلال هذه الفترة العصيبة من تاريخ الشعب الفلسطيني وظهور العديد من العثرات في وجه الدولة الفلسطينية كانت حركة فتح وبعد خروج المنظمة من بيروت قد توجهت من خلال المجلس الثوري للحركة في اجتماعها بتونس في 9/تشرين الثاني/ 1982م عن خطتها لقيام اتحاد كونفدرالي مع الأردن ، ولكن بعد انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية [2].

لمس ياسر عرفات أن الخيار الأردني بات يشكل الحجر الأساس في توجهات الولايات المتحدة لإيجاد تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، ولذلك اعتقد أن الأردن هي بوابة الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية [3].

لقد زادت وتيرة حركة فتح في الدوران في فلك التسوية السياسية منذ خروجها من لبنان ومن ثم التوقيع على الاتفاق الأردني الفلسطيني المشترك في 11/ شباط / 1985م الذي ينطلق من إقامة كونفدرالية مع الأردن [4] وهو ما سيتم توضيحه.

ج- الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية 1985-1986

يعني هذا الخيار إعادة جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى السيادة الأردنية في إطار اتحاد كونفدرالي فلسطيني ويتم التوصل إلى ذلك من خلال معاهدة سلام تشمل كل القضايا المعلقة سواء فيما يتعلق بإعادة رسم الحدود أو الترتيبات الأمنية المطلوب وضعها من أجل ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة [5] وقد تجددت العلاقات الأردنية – الفلسطينية عام 1982م، ففور مغادرة مغادرة ياسر عرفات بيروت في أيلول/سبتمبر 1982م، استقبله في العاصمة اليونانية أثينا رئيس الديوان الملكي الأردني أحمد اللوزي، ووزير الخارجية الأردني مروان القاسم، وأبلغاه رغبة الملك حسين في متابعة التشاور والتنسيق، وبعد أيام أعلن الملك حسين أن الوقت قد حان للدخول في حوار مع المنظمة لصياغة اتحاد كونفدرالي بين الكيانين الأردني والفلسطيني، ولم يستبعد في المستقبل إمكانية تشكيل وفد مشترك لمفاوضات قد تجري حول قيام حكم انتقالي في الأراضي المحتلة، وقد رفض عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف - أبو إياد- اقتراحات الملك على حين رأى أمين سر حركة فتح فاروق القدومي أن إعلان الدولة الفلسطينية، هي التي ستدخل

---

[1] صالح ، محسن، ***دراسات منهجية في القضية الفلسطينية*** ، 462.

[2] ***فلسطين الثورة***، ع 432، 13/تشرين الثاني/ 1982، 9.

[3] الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان***، 315.

[4] صافي،خالد، ***موقف الفصائل الفلسطينية من استحقاق الدولة***، بدون ع ، 54.

[5] أبو العز، محمد وآخرون، ***الدولة الفلسطينية***، 15.

المفاوضات مع الأردن، وأكد ذلك أيضاً ياسر عرفات لكنه أشار إلى أن هذه الاقتراحات كانت محور مناقشة [1].

ظل الحديث عن الكونفدرالية والوفد المشترك مع الأردن، محور المحادثات مع الأردن في تلك المرحلة رغم وجود بعض المعارضة من داخل قيادة حركة فتح، وبعض الفصائل الفلسطينية الأخرى[2] ومع ذلك فقد ظهرت ملامح إعادة العلاقات بين حركة فتح دون الفصائل الفلسطينية الأخرى مع الأردن، بانتقال القيادي في حركة فتح خليل الوزير - أبو جهاد- و عضو اللجنة المركزية لحركة فتح هاني الحسن للإقامة في الأردن، وموافقة الأردن على استقبال كتيبة القوة 17 من قوات حركة فتح المتمركزة سابقاً في اليمنيين الشمالي والجنوبي[3] وقال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خالد الحسن بأن التحرك نحو الأردن يأتي ضمن العمل على إنجاح فكرة المؤتمر الدولي والعمل على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة منظمة التحرير في المؤتمر الدولي على قدم المساواة مع باقي أطراف الصراع باعتبارها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، وليس من باب فتح آفاق العمل العسكري كما كان في السابق، وقد اعتبرت هذه النقطة منطلقاً أساسياً في رفض التنظيمات للحوار مع الأردن بمن فيهم المنشقون[4] عن حركة فتح نفسها[1].

---

[1] أبو فخر، صقر، ملامح مرحلة ما بعد بيروت، ***شؤون فلسطينية***، ع 132، تشرين الثاني/1982م،141-142.

[2] الصايغ، يزيد، ***الكفاح المسلح و البحث عن دولة***،775.

[3] أبو فخر، صقر، نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية – العربية، ***شؤون فلسطينية***، عدد 135، شباط/ 1983م، 159.

[4] أصدر ياسر عرفات في النصف الأول من أيار/ 1983م عدداً من القرارات التنظيمية الداخلية أعاد بموجبها تنظيم قوات فتح في لبنان وسوريا وتشكيلها، وتضمنت نقل قرابة 40 ضابطاً في فتح إلى تونس والجزائر وبغداد واليمنيين الأمر الذي رفضه العقيد أبو موسى وجماعته واعتبروه انقلاباً عسكرياً وتنظيمياً وإبعاد لمن يستطيع الإسهام في لجم اندفاع التسوية الأمريكية ، وقد تضاعفت الاختلافات بين حركة فتح وبين التكتلات الأخرى التي رفض البعض منها التخلي عن الكفاح المسلح لصالح الحل السياسي ورأت فيه مجرد استسلام، وهكذا تمردت مجموعة من الضباط في حركة فتح وبرزت حركة سياسية انشقاقية ومسلحة في ربيع/ 1983م، فقد خرج المنشقون بشعار" فتح هي التنظيم القائد وليس تنظيم القائد" وطالبوا بتطبيق المركزية الديمقراطية حسب النظام السياسي وخاصة مبدأ القيادة الجماعية ومنح الاحترام والتقدير والتطبيق لقرارات المؤتمر العام وفي الشأن العسكري تحدثوا عن عدم شروع قيادة الحركة في إجراء تقويم لمعركة بيروت وأبدوا اعتراضاتهم على سلسلة التنقلات التي صدرت بحق رموز الانشقاق كما أبدوا تمسكهم بوجود قوات العاصفة رافضين إلحاقها بجيش التحرير الوطني الذي وضع في لبنان تحت قيادة غازي عطا الله " أبو هاجم"، وطالب المنشقون بضرورة الرجوع عن تلك القرارات، و أعلن في مساء اليوم التاسع من أيار/ 1983م في البقاع اللبناني انشقاق حركة فتح عملياً ورسمياً من قبل مجموعة كوادر حركة فتح التي رفضت الالتزام بقرار التشكيلات العسكرية الجديدة لإعادة

عادت منظمة التحرير لتؤيد هذا الخيار، وقد جاء هذا التنازل تحت ضغط الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982م، وحرمان المقاومة الفلسطينية من قاعدة الانطلاق الأرضية المباشرة لإسرائيل والتي كانت تمثل عامل ضغط له وزن سياسي هام وهو ما بلورته الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في شباط/ 1983م حيث أعلنت التخلي عن فكرة الدولة الفلسطينية المتبناة منذ عام 1972م وقبول صيغة الاتحاد مع الأردن في الشكل الكونفدرالي والتخلي عن فكرة التمثيل الفلسطيني المستقل[2] فبعد أن أجبرت منظمة التحرير على مغادرة طرابلس، جددت اتصالها مع الأردن، فقد زار ياسر عرفات الأردن واجتمع مع رئيس الوزراء الأردني أحمد عبيدات في الثاني من آذار/مارس 1984م، وأصدرا بياناً مشتركاً أكدا فيه استئناف الحوار بينهما[3] ومن خلال الأوضاع التي مرت بها الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، والمسؤولية الملقاة على عاتق حركة فتح بسبب دورها القيادي في منظمة التحرير الفلسطينية، واجهت فتح مشكلة في مكان انعقاد الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، ذلك أن سوريا حثت حلفاءها الفلسطينيين المعارضين لياسر عرفات على مقاطعة المجلس، وكان أمام المنظمة خياران في مكان انعقاد الاجتماع، إما الأردن أو العراق، ومن هنا طلبت حركة فتح من الملك حسين حين زار خالد الحسن عمان، السماح للمنظمة بعقد دورة المجلس الوطني في عمان وأعرب الملك حسين عن موافقته على استضافة المجلس [4].

طرح الملك حسين في الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في عمان في الفترة من 22- 29/ تشرين الثاني /1984م الخطوط العريضة لمبادرة أردنية – فلسطينية مشتركة مبنية على القرار 242 كأساس للتسوية السياسية، في إطار دولي وتحت إشراف الأمم المتحدة [5] حيث قال" إن المعطيات القائمة على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية تقتضينا التمسك بقرار مجلس الأمن رقم 242 باعتباره أساساً لتسوية سلمية عادلة تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام

تنظيم القوات وفق متطلبات بنية الجسم العسكري للحركة في إطار قوات الثورة الفلسطينية في مرحلة ما بعد بيروت 1982م وجاء الإعلان الرسمي على شكل تعميم موقع باسم القيادة العامة لقوات العاصفة وموجه إلى كافة الأجهزة والأقاليم لتعتمد فيما بعد اسم فتح الانتفاضة اسماً رسمياً لها ،ينظر: الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، مج2، 75- 80؛ سليمان، محمد، ***وكالة الأنباء الفلسطينية وفا***، 230- 232.

[1] الحسن ، خالد، ***فلسطينيات"1"*** ، 57، 89.

[2] أبو العز، محمد وآخرون، ***الدولة الفلسطينية***، 16.

[3] بيان أردني – فلسطيني مشترك حول المحادثات التي أجرها ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة الأردنية عمان، ***يوميات ووثائق الوحدة العربية***، 1984م، 335-336.

[4] أبو عودة، عدنان، ***إشكاليات السلام في الشرق الأوسط***، 186.

[5] صالح، محسن، ***دراسات منهجية في القضية الفلسطينية***، 463.

... أما المفاوضات التي نرى ضرورة إجرائها في إطار مؤتمر دولي للسلام فتدور حول الوسائل والأساليب الكفيلة بتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وأما المؤتمر الدولي فيعقد تحت إشراف الأمم المتحدة بحضور أعضاء مجلس الأمن الدائمين وسائر أطراف النزاع ، وتحضره منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى"[1].

رأى الأردن أن المنظمة ستكون قريبة من موقع المتقبل للمشاركة في العملية السلمية، و أن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير والقائد العام لحركة فتح سيضطر إلى اتباع نهج يهدف إلى حل القضية الفلسطينية يكون أقرب إلى الواقعية والناحية العملية[2].

اجتمعت اللجنة المركزية لحركة فتح، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من أجل دراسة النقاط التي وردت في خطاب الملك حسين، وإعداد الرد الفلسطيني عليها، وقام رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير وأمين سر حركة فتح فاروق القدومي، بتسليم الرد مشفوعاً بمقترحات إلى القيادة الأردنية في 17 من كانون الثاني/يناير 1985م، وقد تضمن الرد أربع نقاط أساسية، وهي [3]:

1- رفض القرار 242 لمجلس الأمن والقرار 338، رفضاً قاطعاً، لأن القرار 242 لا يأتي على ذكر المنظمة ولا على حقوق الشعب الفلسطيني، وهو يتطرق فقط، إلى قضية اللاجئين، كما أنه لا يلبي الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

2- رفض أي تفويض أو إنابة من قبل منظمة التحرير للأردن، واعتماد المبدأ الوحيد وهو المشاركة الفلسطينية من خلال وفد يمثل منظمة التحرير بشكل رسمي ومحدد.

3- عدم القبول بمشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان أو أي مشروع دولي يتجاهل منظمة التحرير. والأساس الأول للتحرك، بالنسبة لمنظمة التحرير، هو الاعتراف بها من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وبحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني، ودورها في إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

4- ترى منظمة التحرير أن من حق الأردن القبول بالقرار 242، وبأي مشروع دولي آخر سبق أن قبل به.

---

[1] ينظر:الهور ، منير ، الموسى، طارق ، ***مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947- 1985***، 230.

[2] كوانت، وليام ، ***كامب ديفيد بعد عشر سنوات***، 422.

[3] شبيب، سميح، ***منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها***،49.

أوضحت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، سبب رفض قيادة منظمة التحرير للقرار رقم 242 بالقول: "إن إسرائيل هي التي ترفض القرار 242، وترفض جميع القرارات والمقترحات الدولية التي تنص على المبدأ القائل بمقايضة الأرض بالسلام[1].

بعد عدة لقاءات بين قيادات منظمة التحرير الفلسطينية والقيادات الأردنية أسفرت في النهاية عن إبرام مسودة اتفاق عمان في 11 من شباط/فبراير 1985م، بين الملك حسين وياسر عرفات للتحرك المشترك[2] تضمن الاتفاق موافقة منظمة التحرير – بصيغة غير مباشرة – على قرار مجلس الأمن 242 وقبولها تشكيل وفد مشترك إلى مفاوضات السلام مع الحكومة الأردنية بالإضافة إلى المبادئ الخمس وهي [3]:

- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، بحيث يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.
- الأرض مقابل السلام ، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.
- حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.
- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرار الأمم المتحدة .
- اجراء مفاوضات – على هذا الأساس – في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك.

تميز الاتفاق بتضمنه في حال قيام الدولة الفلسطينية تكون العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير هي علاقة كونفدرالية، ويتم اختيار الأعضاء الذين سيشتركون في مفاوضات السلام مع الأردن خلال انعقاد القمة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية [4]وواجه الاتفاق انتقادات كبيرة من الفصائل الفلسطينية وفي سبيل هذه الانتقادات التي وجهت للاتفاق أكد خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أن الاتفاق مع الأردن كان ضرورة على المستويين المرحلي والإستراتيجي، فالوجود الحدودي لمنظمة التحرير في الأردن يعيد الحيوية للنضال الفلسطيني في مرحلة ما بعد

---

[1] شبيب، سميح، ***منظمة التحري الفلسطينية وتفاعلاتها***،50.

[2] شاهين، أحمد ،منظمة التحرير الفلسطينية من حصار إلى أخر، ***شؤون فلسطينية***، ع148، تموز/ 1985م، 3.

[3] الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان***، 346، ينظر: الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م2، 166.

[4] الهور ، منير ، الموسى، طارق ، ***مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947- 1985***، 231.

بيروت، والعلاقة الثنائية الطبيعية بين المنظمة والأردن ستنعكس بشكل إيجابي على المصالح اليومية للفلسطينيين داخل وخارج الأردن، وكل ذلك كان بغرض التوصل إلى اتفاق، على تنظيم العمل مع الأردن، لأن عودة فوضى المنظمات إلى الساحة الأردنية كما كانت عليه في الفترة من 1967م-1970م، لا يمكن أن يرضى بها عقل أو منطق، ولا يمكن أن تتجاوب مع أي مصلحة للثورة الفلسطينية[1] وعلى الصعيد الإسرائيلي رفض الكيان الإسرائيلي اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، ودعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التوجه الإسرائيلي، وطالبت بمزيد من التنازلات من الجانب الفلسطيني[2].

قام ياسر عرفات بزيارة عمان في 20 كانون الثاني / 1986م وأبلغ الملك حسين بنتائج اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح وما تضمنته الحوارات الداخلية الفلسطينية من رفض ضمني للقرارين 242 و 338 [3].

لم يكتمل هذا المشروع بسبب رفض الفصائل الفلسطينية له وهذا ما دعا الملك حسين إلى إيقافه في 19/ شباط/ 1986م[4] حيث صرح قائلاً " إنني وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وبعد تجربتين طويلتين، نعلن عن عدم تمكننا من مواصلة التنسيق سياسياً، مع منظمة التحرير الفلسطينية، حتى تكون للكلمة معناها، التزاماً ومصداقية وثباتاً"[5].

وهكذا اخذ مفهوم التسوية السلمية يتركز رويداً رويداً لدى حركة فتح على حساب الكفاح المسلح، وأصبحت الدولة الفلسطينية تصغر مساحة نتيجة للخذلان العربي المحيط بالقيادة الفلسطينية وحركة فتح من جانب، ونتيجة الضغط الدولي من جانب آخر، هذا ولا يمكن إغفال قضية الإمكانات العسكرية التي كانت عاجزة عن مجاراة القوة والإمكانات والدعم الدولي وخاصة الولايات المتحدة لإسرائيل على حساب الجانب الفلسطيني.

---

[1] الحسن، خالد، ***الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك***، 134- 135.

[2] عباس، محمود، ***طريق أوسلو***، 178.

[3] الرفاعي ، أحمد، ***ياسر عرفات سيد فلسطين***، 59.

[4] صالح، محسن، ***دراسات منهجية في القضية الفلسطينية***، 464،صايغ ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن دولة***، 849، الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان***، 351.

[5]ينظر: خطاب الملك حسين، العاهل الأردني، الذي وجهه إلى الأمة حول علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية ***يوميات ووثائق الوحدة العربية 1986م***،559- 569.

أثر الانتفاضة عام 1987م على تطور مفهوم الدولة الفلسطينية عند حركة فتح

انفجرت الانتفاضة الفلسطينية في 9/ كانون الأول / 1987م من قطاع غزة إثر حادث نتج عن اصطدام شاحنة إسرائيلية بسيارة فلسطينية مما أدى إلى مقتل أربعة فلسطينيين، وفي غضون ساعات عمت المظاهرات كافة الأراضي والمخيمات والمدن الفلسطينية المحتلة، وكان ذلك من خلال حراك شعبي فلسطيني كان السلاح الأول فيها الحجارة الفلسطينية[1] ولا يخفى بأن هذا السبب كان العامل المفجر للانتفاضة، ولكن هناك أسباب عديدة أخرى كان أبرزها الإجراءات الإسرائيلية ضد أبناء هذا الشعب .

كان ياسر عرفات في 9/ كانون الأول/ 1987م في بغداد ومن بغداد توجه إلى الكويت وعلى فوره بدأ ياسر عرفات بتهيئة الوضع العربي والإقليمي والدولي لدعم الانتفاضة، كما طلب من خليل الوزير تقديم كل الدعم والمساندة لدعم الانتفاضة وتشكيل قيادة وطنية موحدة لها تضم ممثلين عن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية [2].

يعد خليل الوزير العقل المدبر للانتفاضة وشكل القيادة الموحدة بعد عدة أيام من اندلاعها وصدر أول بيان تحت اسم القيادة الوطنية الموحدة لتصعيد الانتفاضة في 9/ كانون الثاني / 1988م، حيث بدأ أبناء الشعب الفلسطيني يتحركون طبقاً لبرنامج الوزير الذي حدد فيه مهام وواجبات الانتفاضة واعتبر أن الانتفاضة حق أصيل للشعب الفلسطيني بدفاعه ضد الاحتلال وقد أرادها حرب طويلة تكون على شكل حرب الاستنزاف[3].

يتلخص موقف منظمة التحرير وحركة فتح من الانتفاضة بالمناداة بمقاومة سلاحها الحجر من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي واستعادة الأراضي الفلسطينية، والحق في تقرير المصير، وفي دولة مستقلة، والمطالبة بحماية دولية متمثلة بقوات الأمم المتحدة وبانسحاب إسرائيلي من كل الأراضي المحتلة، وعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة مع مشاركة الدول الخمس دائمة العضوية ومجلس الأمن والأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وذلك على أساس قرارات الأمم المتحدة متضمنة القرار 242 وحق تقرير المصير [4].

---

[1] البحيري، صلاح الدين، ***المدخل إلى القضية الفلسطينية***،406 الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م2،273 Welity, Gordon, ***Palestinian Nationalism and the Struggle for National self determination***, 28- 29.

[2] الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م2، 275.

[3] ينظر:الوزير، خليل، ***البدايات***، 19- 20، حمزة، محمد، ***أبو جهاد***، 77.

[4] ينظر : الخولي، لطفي، ***الانتفاضة والدولة الفلسطينية***، 258- 262.

اجتمعت قيادة منظمة التحرير المقيمة بتونس واستنفرت مؤسساتها وأجهزتها المتخصصة وخصوصاً " لجنة الأرض المحتلة" التابعة للتنظيمات وقررت تغطية نفقات عمل الفصائل من الخارج نحو انتفاضة الداخل ووجدت معظم الفصائل مدخلاً وطنياً لتغطية نفقاته المترتبة على مشاركتها في فعاليات الانتفاضة، كما شكلت القيادة الفلسطينية لجنة عليا لقيادة الانتفاضة مركزها تونس وقد انبثقت عنها لجنة عمل يومي مصغرة برئاسة أبو عمار – ياسر عرفات - وشكلت لجنة فرعية لدعم الانتفاضة في عمان وأخرى مركزها القاهرة على أن تبقى كلها في حالة استنفار وتجتمع يومياً وعلى مدار الساعة[1].

حققت الانتفاضة الفلسطينية أوسع مشاركة وطنية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967م على نحو يجعل من إستراتيجية العصيان المدني أمراً متاحاً للمرة الأولى فقد سارعت قوى منظمة التحرير الفلسطينية في كانون الثاني / 1988م لتشكيل ما عرف بالقيادة الوطنية الموحدة المكونة من: حركة فتح، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، الحزب الشيوعي الفلسطيني[2].

أصدر خليل الوزير في 9/ كانون الثاني/ 1988م برنامجاً محدداً يحدد مهام وواجبات الانتفاضة على الصعيدين التنظيمي والسياسي وبرهن خليل الوزير قدرة حركة فتح في قيادة النضال الوطني الفلسطيني والسعي لتحويل الانتفاضة إلى إستراتيجية حرب استنزاف طويلة[3].

لعبت الانتفاضة دوراً محورياً في إعادة القضية الفلسطينية إلى دائرة الاهتمام عربياً ودولياً بالإضافة إلى نقل خط المواجهة إلى الداخل الفلسطيني بدلاً من كونه محصوراً في خطوط التماس من الدول العربية والكيان الإسرائيلي [4].

طرحت خلال هذه الفترة فكرة تشكيل حكومة في المنفى وانقسم الأعضاء في فتح بين مؤيد ومعارض حيث عارض الفكرة عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف وخالد الحسن حيث اعتبرا أن حكومة المنفى تفترض استلام السلطة وإدارة شؤون الناس وهو أمر لا تسمح به الأوضاع السياسية آنذاك، بينما اعتبر محمود عباس أن حكومة المنفى ستتمتع بهامش أوسع من منظمة التحرير للمناورة الدبلوماسية لأن هناك فرقاً كبيراً بين حديث الدولة وحديث الثورة ، وفيما

---

[1] نوفل، ممدوح، ***البحث عن الدولة***،111.

[2] ينظر: نوفل ، ممدوح، ***البحث عن دولة*** ، 107- 110، ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 324.

[3] الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م2، 275.

[4] مفوضية التعبئة والتنظيم، المقدمة التاريخية للبرنامج السياسي " حركة فتح بين الثورة والدولة"، ***مجلة فلسطين المسلمة***، حزيران/ 1994م،14- 15.

قررت اللجنة المركزية لفتح تأجيل مناقشة المسألة اعتبر ياسر عرفات بأن الوقت لم يحن لذلك بعد مع الإبقاء على الفكرة قائمة [1].

اختلفت وجهات النظر في نوعية السلاح المستخدم في مقاومة المحتل فقد رفض أبو مازن استخدام المقاومة المسلحة ودعا إلى الاقتصار إلى سلاح الانتفاضة الأساسي وهو الحجارة والمظاهرات [2] ولعل أبا مازن فضل اللجوء إلى هذا الشكل من أشكال المقاومة خشية أن يظهر النزاع وكأنه جيش مقابل جيش، لأنه حتى السلاح الذي تم استخدامه بالانتفاضة لا يرقى إلى الدبابات والصواريخ وسلاح الطيران الإسرائيلي الذي كان يدق وابله على أبناء الشعب الفلسطيني.

فضلت حركة فتح التوجه نحو الحل السلمي حيث طرحت المبادرة الفلسطينية للسلام في الشرق الأوسط من خلال الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني التي تقدم بها رئيس منظمة التحرير والقائد العام لحركة فتح ياسر عرفات أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في كانون الأول / 1988م عندما دعا إلى التحضير لعقد مؤتمر دولي للسلام يقوم على حق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال الوطني وفقا للقرار 181، وحق جميع الأطراف في النزاع بالوجود في سلام وأمن بما فيها الدولة الفلسطينية وإسرائيل، وجيرانها وفقا للقرار 242 وبرفض جميع أشكال الإرهاب بما فيها إرهاب الأفراد والدولة [3].

ولعل أبرز ما استطاعت الحركة انجازه خلال هذه المرحلة هو التوجه نحو إعلان الدولة الفلسطينية في الجزائر، فقد أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر بتاريخ 12- 15 تشرين الثاني / 1988م إعلان وثيقة استقلال فلسطين وقيام الدولة الفلسطينية وقد أطلقت منظمة التحرير على البرنامج السياسي الذي أقره المجلس الوطني وعلى وثيقة الاستقلال مصطلح " المشروع الفلسطيني للسلام"[4] وأطلق على هذه الدورة اسم " دورة الانتفاضة" والتي نادت بإعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وإعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة [5] حيث نادى ياسر عرفات بإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف

---

[1] صايغ ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن دولة***، 862.

[2] عودة، أحمد، ***بين الانتفاضتين***،156.

[3] الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان***، 351.

[4] ينظر: سليمان، محمد، ***وكالة الأنباء الفلسطينية وفا***، 252، المصري، زهير، ***اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني***، 381، ينظر: باومغرتن، هلغى، ***من التحرير إلى الدولة***، 330.

[5] الغول، عبد الحليم، دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشر، ***مجلة الهدف***، ع 940، كانون الأول/ 1988، 66، ينظر : الأسطل ، رياض، ***الهوية السياسية والبناء الحضاري***، 374 وما بعدها.

في الضفة وقطاع غزة بعد تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل منها والتأكيد على عودة اللاجئين الفلسطينيين[1] ومما جاء في الوثيقة " باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني نعلن قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف أن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا ... في ظل نظام ديمقراطي برلماني ... أن دولة فلسطين هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية من تراثها وحضارتها ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها....."[2].

الجدير بالذكر أن الإعلان حمل في طياته موافقة منظمة التحرير ولأول مرة على القرار 181 وكذلك الموافقة الصريحة على قراري مجلس الأمن 242 و 338 [3] واعتبرت حركة فتح أن وثيقة الاستقلال شكلت نقلة نوعية في العمل الوطني السياسي الفلسطيني، وتوجت حوالي ربع قرن من مسيرة الثورة الفلسطينية التي اتخذت من الكفاح المسلح أسلوبا منذ انطلاقتها في الأول من يناير عام 1965، وجاء في بيان الحركة: 'لقد كان إعلان وثيقة الاستقلال في المؤتمر الوطني الفلسطيني في الجزائر صورة نموذجية تحتذى لمعاني الوحدة الوطنية والقرار الفلسطيني المستقل، عندما انتصرت لهذا الإعلان قيادات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ووقفت مع الرئيس القائد ياسر عرفات لإطلاق مسار جديد في النضال والعمل الوطني، وتأمين المناخ المناسب لحياة وديمومة نواة المشروع الوطني الفلسطيني'. وأكدت فتح: 'أن تلازم المعركة السياسية والمقاومة الشعبية ستؤديان إلى التحرر من الاحتلال والاستيطان وقيام دولة فلسطينية مستقلة كحتمية تفرضها إرادة الشعب الفلسطيني، فالمشروع الصهيوني الاحتلالي الاستيطاني التوسعي يشهد تراجعا أمام مشروعنا الوطني، بعد انتقال دول العالم من التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، إلى الاعتراف بها ككيان سياسي يمثل شرعية أحقية شعبنا بأرضه" [4].

وهكذا فقد صاغ البيان أول وثيقة فلسطينية تستند إلى إقامة الدولة الفلسطينية إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين، وأدت الانتفاضة الفلسطينية التي توجت بهذا الإعلان إلى إجبار الطرف الآخر – إسرائيل – إلى التعامل مع منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

---

[1] مفوضية التعبئة والتنظيم،***المقدمة التاريخية للبرنامج السياسي" حركة فتح بين الثورة والدولة***"، 15.

[2] الأمم المتحدة ، ***منشأ القضية الفلسطينية وتطورها***، 359.

[3] ينظر:الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان***، 366- 371.

[4] حركة فتح نعتبر إعلان الاستقلال حصاد للكفاح،***http://www.noqta.info/page-62221-ar.html*** .

الفصل الرابع

الدولة في الفكر السياسي لحركة فتح 1991- 2009

اتفاق أوسلو و تطور مفهوم الدولة عند حركة فتح

تعد حرب الخليج الثانية عام 1990م من أبرز الأمثلة على ما تتركه الصراعات العربية العربية من آثار سلبية على الحركة الوطنية الفلسطينية، فحرب الخليج الثانية ألقت بآثارها السلبية على الانتفاضة الفلسطينية التي كانت في أوجها وعلى الفلسطينيين بشكل عام، حيث جمدت أنشطة منظمة التحرير في الكويت، وتقلص الدعم المالي الخليجي للمنظمة بشكل كبير، نتيجة انحياز منظمة التحرير في مواقفها للعراق، بالإضافة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي ليصبح العالم تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما انعكس سلباً على المشروع الوطني الفلسطيني [1].

تراجع وضع الانتفاضة على أثر الهجوم العراقي على الكويت حيث تراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية لوجود قضية أكثر سخونة في منطقة الشرق الأوسط، واستغلال إسرائيل انشغال العالم بالحرب من أجل زيادة درجة قمعها للانتفاضة الفلسطينية، كما أن الانقسام العربي خلال حرب الخليج أدى إلى غياب موقف عربي تجاه القضية الفلسطينية [2].

نجح الموساد الإسرائيلي في اغتيال أعضاء من حركة فتح أبرزهم أبو إياد – صلاح خلف - وأبو الهول- هايل عبد الحميد- وأبو محمد العمري – فخري العمري- في العاصمة التونسية في 14/ كانون الثاني/ 1991م - مع العلم بأنه اغتيل خليل الوزير قبل ذلك أيضاً في تونس في 16/ نيسان / 1988م - لتعيش قيادة المنظمة حالة من الاضطراب والقلق على المصير بما في ذلك المصير الشخصي للقيادة، وفي الفترة شباط – آذار 1991م أصبحت قيادة منظمة التحرير محاصرة عربياً ودولياً ومكشوفة سياسياً، ومع بدء هجوم القوات متعددة الجنسيات ضد العراق

---

[1] صالح ، محسن، ***القضية الفلسطينية***، 110- 111، المصري، زهير، ***اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني***، 439.

[2] عثمان، عثمان وآخرون، ***دراسات فلسطينية***، 216- 217؛ نوفل، ممدوح، ***قصة اتفاق أوسلو***، 27.

وبدء سقوط الصواريخ العراقية بعيدة المدى على إسرائيل دخل النزاع العربي الإسرائيلي مرحلة نوعية جديدة وهو ما مهد إلى فكرة عقد مؤتمر مدريد [1].

بادر الرئيس الأمريكي جورج بوش في 6/ آذار / 1991م إلى عقد مؤتمر للسلام من أجل إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط على أسس وشروط محددة [2]؛ أي بعد أسبوع واحد من وقف إطلاق النار الذي تم في 28/ شباط/ 1991م [3] حدد فيه رؤية إدارته لأسس السلام في الشرق الأوسط من خلال الأرض مقابل السلام، و تطبيق قراري 242 و 338 خلال المفاوضات، و تحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، و ضمان الأمن والسلام لدولة إسرائيل [4].

رأت منظمة التحرير في مبادرة بوش مدخلاً جديداً للمفاوضات كونها تقوم على نظرية الأرض مقابل السلام وقراري مجلس الأمن 242 و338 التي لا تتعارض مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني أو قرارات القمم العربية [5].

رفض الأمريكيون والإسرائيليون مشاركة الفلسطينيين ضمن وفد مستقل واشترطوا أن يكون الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني، ورغم صعوبة الأمر على القيادة الفلسطينية إلا أن ياسر عرفات وافق على ذلك كونه الطريق الوحيد إلى فلسطين، معتبراً أن الهدف الرئيسي هو الوصول إلى استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه السياسية المشروعة وزوال الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وأن المشاركة أفضل بكثير من المقاطعة [6] كان ياسر عرفات الغائب الأكبر عن المؤتمر لكنه كان حاضراً من خلال الوفد الفلسطيني الذي اختار أعضاءه، فقد كان الوفد يتلقى التعليمات منه من مقره في تونس وكان يقول"لن يتم شيء بدون موافقتنا"[7].

---

[1] ينظر:نوفل، ممدوح، ***البحث عن الدولة***،336- 337.

[2] ينظر للملحق رقم "5"

[3] شلبي، محمد، ***السياسة الخارجية للدول الصغيرة***، 295 296.

[4] Hudson, Michael, ***To Play Hegemony Fifty Years of U.S Policy toward the Middle East***, middle East Journal , Vol, 50, NO .3 Summer 1996, p.31، عبد العاطي ، بدر، القضية الفلسطينية... واحتمالات التسوية،***مجلة السياسة الدولية***، ع 105، القاهرة، تموز/ 1990، 163.

[5] نوفل، ممدوح، ***الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني***، 59.

[6] الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م2، 514.

[7] ياسر عرفات المحطة الخامسة، الهيئة القيادية العليا لحركة فتح،

.http://www.fateh-gaza.com/ar/?Action=Details&ID=340

وافق أعضاء حركة فتح داخل منظمة التحرير الفلسطينية على المشاركة في مؤتمر مدريد كونه فرصة لخوض معركة سياسية في مواجهة المماطلة والتعنت الإسرائيلي انطلاقاً من الشرعية الدولية وقراراتها وبهدف الحصول على الحد الأدنى من الحقوق والثوابت الوطنية المتفق عليها في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني سنة 1988م، ومن المؤكد أن المتغيرات الإقليمية والدولية التي سادت بعد حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي لم تكن تسمح بخيار آخر غير خيار المشاركة بالمؤتمر [1].

شكلت مفاوضات مدريد التي بدأت في تشرين الأول /1991م بداية لعملية سلمية معقدة الأبعاد فبعد عقود من الصراع المسلح وصلت الدول العربية - كما وصلت إسرائيل- إلى حقيقة مفادها أن الصراع يجب أن يحل على طاولة المفاوضات وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية ومنذ أن بدأت مفاوضات مدريد في كانون الأول / 1991م بين إسرائيل وكل من سوريا وفلسطين ولبنان والأردن وبمشاركة دولية يمكن القول إن مرحلة جديدة من الصراع والسلام بين العرب وإسرائيل قد بدأت [2].

يرى الباحث أن بداية فترة التسعينيات شكلت منعطفا تاريخياً في مفهوم الدولة الفلسطينية عند حركة فتح نتيجة للحالة العربية المحيطة بالحركة وبمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث ألقت الظروف بظلالها على مفهوم الدولة الفلسطينية من حيث مطالبة الحركة بدولة فلسطينية على أساس قراري الأمم المتحدة 242 و 338 ، وهكذا أصبحت الطريق تسير باتجاه دولة فلسطينية على أساس القرارين 242 و 338، ولو على الأقل من وجهة نظر حركة فتح ومنظمة التحرير مع استبعاد خيار الكفاح المسلح نتيجة للحالة العامة التي كانت تشهدها المنطقة.

بعد عامين من المفاوضات العلنية التي شملت مؤتمر مدريد ومحادثات واشنطن التي لم يتوصل بها المجتمعون إلى اتفاق صريح دارت محادثات سرية بين منظمة التحرير وإسرائيل وبرعاية الحكومة النرويجية أدت إلى التوصل فيما عرف فيما بعد باتفاق أوسلو عام 1993م[3].

يعود السبب الرئيسي في فشل المفاوضات الثنائية لرفض رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير الاعتراف بالقرارين 242 و 338، كما رفض الاعتراف باحتلال إسرائيل للأراضي العربية عام 1967م، وبالتالي رفضه الانسحاب من تلك الأراضي[4] وبالتأكيد أيضاً لرفض الفلسطينيين التنازل عن الثوابت الوطنية .

---

[1] ***القدس***، 26/ تشرين الأول / 1991.

[2] الغبرا، شفيق، ***إسرائيل والعرب***، 9.

[3] نوفل، ممدوح، ***قصة اتفاق أوسلو*** ، 53.

[4] ينظر:العثمان، عثمان، ***مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي*** ، 97- 101.

وهكذا دفع فشل المفاوضات الرسمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في واشنطن إلى البحث عن قنوات اتصال سرية للمفاوضات [1] فقد بدأت قناة أوسلو منذ صيف 1992م بين مدير منظمة " الفافو" النرويجية – تيرجي رود لارسن- " Terje Roed-Larsen " و – يوسي بيلين – " Yossi Beilin" نائب وزير الخارجية الإسرائيلي بالإضافة إلى ياسر عرفات ومحمود عباس من حركة فتح، وفي أيلول 1992م اقترح وزير الخارجية النرويجية تنشيط قناة أوسلو الخلفية والسرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير بعد زيارة قام بها إلى إسرائيل وانعقدت مفاوضات أوسلو تحت عنوان ندوة عن الموارد البشرية، تنظمها الفافو في فيلا منعزلة في سارسبورغ على مقربة من أوسلو في الفترة من 20 - 24/ كانون الثاني 1992م، وطرح كجدول للمفاوضات خيار غزة أولاً وخطة مساعدات دولية للضفة الغربية وقطاع غزة وتعاون اقتصادي متين بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي [2].

ضم اللقاء الأول أبو علاء- أحمد قريع - وحسن عصفور وماهر الكرد من الطرف الفلسطيني و على الجانب الإسرائيلي هيرتشلفلد الأستاذ في جامعة حيفا، ورون بنداك مدير مؤسسة التعاون الاقتصادي في تل أبيب، وقدم أبو علاء اقتراحاً بأن يتم الدخول مباشرة في مسائل القرار 242 و السلطة الانتقالية والمرحلة النهائية، والقدس والاستيطان وأن يكون الهدف هو الوصول إلى إعلان مبادئ وهو ما وافق عليه الجانب الإسرائيلي[3].

عقد اجتماع آخر بين الجانبين في 21/ كانون الثاني/ 1993م من أجل التوصل إلى صيغة إعلان للمبادئ، وفي هذه الأثناء كان الكنيست الإسرائيلي قد ألغى القانون الذي يحظر الاتصال بين الإسرائيليين ومنظمة التحرير[4].

عاد الطرفان للاجتماع في منتصف شباط /1993م وتم الاتفاق على دمج مواقف الطرفين في ورقة واحدة سميت نقاط مسودة إعلان مبادئ مطروحة للنقاش وأبدى الإسرائيليون استعدادهم للدخول مباشرة في بحث موضوع الانسحاب من غزة لكن ضمن إطار اتفاق أوسع من نوع إعلان مبادئ أو اتفاقية إطار[5].

---

[1] نوفل، ممدوح، ***قصة اتفاق أوسلو***،53.

[2] حواتمة، نايف، ***أوسلو والسلام الآخر المتوازن***، 85- 86.

[3] نوفل، ممدوح، ***قصة اتفاق أوسلو***، 52- 53.

[4] ينظر: هالتر، ماريك، لوران، اريك ، ***مجانين السلام*** ، 70- 77؛.

[5] نوفل، ممدوح، ***قصة اتفاق أوسلو***، 58، سليمان، محمد، ***وكالة الأنباء الفلسطينية وفا***، 265.

تم التوصل في 12/ تموز إلى مسودة نهائية لإعلان المبادئ نتيجة للاتصالات النرويجية بين الجانبين، وفي 19 / آب /1993م تم التوقيع على الاتفاق المعروف باتفاق أوسلو "A" وتم الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل[1] في 9/ أيلول/ 1993م [2]وكان ياسر عرفات قد لاقى مقاومة شديدة في اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح في الفترة 3- 5/ أيلول لكنه فاز في النهاية بمصادقة اللجنة على الاتفاق وأقرت اللجنة التنفيذية للمنظمة كذلك الاتفاق بعد نقاش دام يومين في 9- 10 / أيلول/1993م [3].

احتوى إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي على سبع عشرة مادة وأربعة ملاحق وينص على إقامة حكومة ذاتية انتقالية – السلطة الوطنية – ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات ومن المفترض أن تشهد السنوات الانتقالية الخمس مفاوضات بين الجانبين بهدف التوصل إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242و 338 ووفقاً للاتفاقية فإن الفترة الانتقالية تبدأ عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا ، كما تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية ، على أن تغطي المفاوضات القضايا الأخرى بما فيها القدس ، واللاجئون ، والمستوطنات ، والترتيبات الأمنية، والحدود [4].

ووقع على الاتفاق من الجانب الفلسطيني أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح – في حينها- محمود عباس ووقعه عن الجانب الإسرائيلي وزير الخارجية شمعون بيريز [5] ويعد هذا الاتفاق انعطافاً تاريخياً في مسار القضية الفلسطينية حيث أنه أول اتفاق يتم بموجبه تسوية سلمية [6].

اعتبر محمود عباس أبو مازن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وموقع الاتفاق رسمياً أن المنظمة قد حصلت من الإسرائيليين في إعلان المبادئ على أمور كثيرة كانوا يعتبرونها من

---

[1] ينظر للملحق رقم "6".

[2] ينظر: ***جريدة النهار*** ، ع 2346، 10/ أيلول/ 1993م.

[3] صايغ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن الدولة***، 918.

[4] الشريف، ماهر، ***البحث عم كيان***، 420- 421.

[5] للاطلاع على أسماء الوفد المفاوض الفلسطيني والإسرائيلي ينظر: طاهر، شاش، ***المواجهة والسلام***، 217 .221

[6]ينظر: صالح، محسن، ***فلسطين – سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية***، 275- 276.

المحرمات المستحيلة، مؤكداً في هذا السياق إقرارهم بوجود الشعب الفلسطيني وبحق هذا الشعب في أرضه وبمبدأ أن كل شيء قابل للتفاوض في حينه، وخلص أبو مازن إلى أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا أولاً سيوصل إلى انسحاب شامل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967م، وأن الكيان الفلسطيني القادم سيفضي حتماً إلى دولة فلسطينية ذات سيادة[1] وصرح أبو مازن في حينها قائلاً " باختصار أن ما تم التوصل إليه يحمل في بطنه إما دولة أو تكريس الاحتلال وهذا يتوقف على أسلوبنا في التعامل معه عقل الثورة غير عقل الدولة وعلينا أن نلبس ثوباً جديداً"[2].

يقول احمد قريع عن اتفاق أوسلو " جاءت قناة أوسلو في محاولة للتغلب على الجمود الذي أصاب مفاوضات واشنطن وتفادي الاشتراطات والعقبات التي واجهتها مع محاولة استكشاف آفاق وإمكانات الوصول إلى اتفاق مع الجانب الإسرائيلي وفحص حدود وأبعاد الموقف الإسرائيلي ومدى إدراكه للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والاعتراف بها وقناعته بالوصول إلى اتفاق دائم يقوم على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 242 و 338 والأرض مقابل السلام، وحل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً وفق القرار 194 وإبرام معاهدة سلام تنهي الصراع وتقود إلى مصالحة تاريخية حقيقية تضمن الأمن والسلام والاستقرار لجميع الأطراف في المنطقة، وتحقق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.... لقد منح الاتفاق الشعب الفلسطيني فرصة لتجسيد الكيان الفلسطيني والدولة الفلسطينية كما منح الشعب الفلسطيني ولأول مره اعترافاً إسرائيليا بوجوده "[3].

كان ياسر عرفات يعتقد أن لديه عوامل موضوعية دفعته إلى قبول ما جرى التوقيع عليه في أوسلو وهو أول من يعرف أنه اتفاق سيئ لا يحقق الحد الأدنى مما كان يسميه الثوابت الفلسطينية؛ ويستحيل وصفه بتعبير سلام الشجعان الذي أعلن عنه عشرات المرات أنه مستعد لقبوله، ومن منظوره فأنه لم يكن لديه ما يستند إليه ومن ذلك دخول الدول العربية كلها في إطار التسوية بعد أن بدأت مصر هذا المسار، وكون المنظمة أصبحت معزولة خاصة من قبل دول الخليج بعد تأييدها للعراق في حرب الخليج الثانية، وأن سوريا من الممكن أن تسبقه وإذا سبقته فإنها ستأخذ الورقة الفلسطينية لحسابها، وإذا سبق هو فسوف تكون الورقة الفلسطينية في جيبه وهي أهم أوراق الصراع العربي الإسرائيلي[4] وقد رأى في الحدث اعترافاً بالشعب الفلسطيني

---

[1] ينظر: عباس، محمود، ***طريق أوسلو***، 307- 320.

[2] الدجاني، أحمد، ***لا للحل العنصري***، 313.

[3] قريع، أحمد، ***في الطريق إلى الدولة الفلسطينية***، 24.

[4] هيكل، محمد، ***سلام الأوهام***، 296.

وبحقوقه من الذين حاولوا شطبه من الوجود، وهذا الاعتراف يتم برعاية بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأميركية ، القوة العظمى في العالم ،إنها خطوة تمهيدية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة تمارس سيادتها على الضفة الغربية - بما فيها القدس الشرقية- وقطاع غزة، وكان ياسر عرفات مدركاً تماماً للثغرات في اتفاقية أوسلو، لكنه اعتبر ما حصل عليه هو أقصى ما يمكن الحصول عليه، وكان المهم بالنسبة له عودة قيادة الشعب الفلسطيني إلى الوطن،وخفق العلم الفلسطيني على الأرض الفلسطينية [1].

حقق اتفاق إعلان المبادئ للفلسطينيين خطوات مهمة على طريق استعادة الحقوق السياسية المشروعة وزوال الاحتلال وتحرير الأرض، وكان أول تلك الخطوات اتفاق القاهرة عام 1994م والذي عرف باتفاق غزة أريحا أولاً وقد باشرت إسرائيل بموجبه بالإفراج عن خمسة آلاف أسير فلسطيني، ثم جلت عن أجزاء واسعة من قطاع غزة وأريحا ، كما فرض الفلسطينيون أنفسهم على الخارطة السياسية في المنطقة ، بالإضافة إلى عودة ياسر عرفات وثوار حركة فتح وفصائل منظمة التحرير من الشتات والمنفى إلى ارض الوطن، الذي أكد منذ وصوله بأن الانسحابات الإسرائيلية ستتواصل وبشكل كامل ونهائي عن كافة الأراضي الفلسطينية التي احتلت بعد الرابع من حزيران عام 1967م [2].

هيأ اتفاق أوسلو لتحولات واسعة في النظام السياسي الفلسطيني كان أبرزها قيام سلطة وطنية فلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية، و نتيجة لقيام السلطة تمخضت تغييرات في العلاقات الفلسطينية الإقليمية والدولية وبالتحديد مع إسرائيل والولايات المتحدة، وبات حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خاضعاً لعملية تفاوضية تحكمها بنود اتفاقيات أوسلو لا قرارات الهيئة الدولية، وانتقلت صناعة القرار الفلسطيني من منظمة التحرير إلى السلطة الفلسطينية [3].

ظلت مسألة المدى المتاح للفلسطينيين للمضي في طريق إقامة دولة ذات سيادة موضوع جدال داخلي مرير، فما تضمنه الإعلان كان بعيداً كل البعد عن الهدف الأصلي لحركة فتح ومنظمة التحرير بتحرير فلسطين بإقامة الدولة المستقلة[4] فقد أدخل اتفاق أوسلو الحركة الوطنية الفلسطينية وحركة فتح في منعطف حاد ورحلة جديدة، حيث أنهى مرحلة بكاملها من النضال الفلسطيني دون مراجعة البرنامج الذي شكل أحد أبرز محاور الحقل السياسي الفلسطيني الذي

---

[1] ياسر عرفات المحطة الخامسة مفاوضات السلام ، الهيئة القيادية العليا لحركة فتح ،
http://www.fateh-gaza.com/ar/?Action=Details&ID=340

[2] الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م2، 517.

[3] هلال، جميل ، ***النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو***، 75- 76.

[4] ينظر: صايغ ، يزيد، ***الكفاح المسلح والبحث عن دولة***، 918- 919.

رسمته منظمة التحرير وحركة فتح، فاتفاق إعلان المبادئ ترك مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة لمفاوضات مع طرف لا يقر بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بحق دولته المستقلة[1].

وخلاصة اتفاق أوسلو هو ما رد به ياسر عرفات على منتقدي هذا الاتفاق بقوله" إذا كانت لديكم عشر اعتراضات على الاتفاق فإن لدي مائة اعتراض، ولكن ينبغي علينا أن نجد الطريق في النهاية إلى فلسطين، وأن نخطو الخطوات العملية الأولى صوب فلسطين وأن ما اتخذناه في هذا الصدد هو القرار الصحيح ، ولو كان لدينا طريقاً آخر لما كنا انتظرنا هذه السنين الطويلة من القهر والمعاناة، ولم يعد من الممكن الانتظار أكثر"[2].

حركة فتح و السلطة الوطنية الفلسطينية والدولة

اعتُبرت حركة فتح منذ اللحظة الأولى الشريك الفعلي في التسوية الجارية ولم تفلح التنظيرات الهشة التي حاولت جاهدة الفصل بين حركة فتح وبين السلطة الوطنية، بل على العكس من ذلك فقد أدى وجود السلطة في بعض المدن الفلسطينية إلى تراجع مفاهيم أساسية ظلت حاضره لدى أبناء الحركة كالانتماء التنظيمي وصلابة البنية والقدرة على الحشد والتأييد والمبادرة ، حيث استحوذت على بنية السلطة الوطنية القيادات التنظيمية لحركة فتح التي أدت وبشكل ممنهج إلى تراجع الإطار التنظيمي[3].

انتقلت حركة فتح إلى بناء أول سلطة وطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة ووجدت فتح نفسها في حالة استعصاء في الاتفاق على مفهوم الاستقلال والدولة سواء مع فصائل منظمة التحرير أو الحركة الإسلامية حماس[4] أو حركة الجهاد الإسلامي[1] اللتين لهما برنامج مختلف إلى حد التناقض مع برنامج الإجماع الوطني، كل ذلك انعكس على التوازن المطلوب بين مهمة التحرير الوطني التي يجب انجازها وبين مهمة بناء الدولة التي يجب المضي قدما فيها[2].

---

[1] هلال ، جميل، ***النظام السياسي بعد أوسلو***،155- 159.

[2] الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م2، 518.

[3] عودة، أحمد، ***بين الانتفاضتين***،140- 143.

[4] حماس الاسم المختصر لحركة المقاومة الإسلامية وهي حركة مقاومة شعبية جهادية تهدف لتحرر الشعب الفلسطيني والتصدي للمشروع الصهيوني ، وزعت الحركة بيانها التأسيسي في 15/ كانون الأول/ 1987م إلا أنها تعود في جذورها لحركة الإخوان المسلمين، تعرضت حماس لعدة حملات اعتقالات كان أبرزها عام 1989م وطالت تلك الحملة احمد ياسين مؤسس الحركة ودخلت الحركة طورا جديدا منذ الإعلان عن تأسيس جناحها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام من نفس العام وأكدت حركة حماس أنها ليست ضد مبدأ السلام إلا أنها

وقع رئيس منظمة التحرير والقائد العام لحركة فتح ياسر عرفات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين عام 1995م اتفاقية واشنطن التي مهدت لإعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة، كما شرع ياسر عرفات في تأسيس السلطة الفلسطينية وبناء أجهزتها وعمل على إعادة تأهيل بعض المؤسسات وتدريب الشرطة [3] وعُقدت الدورة الحادية والعشرون للمجلس الوطني الفلسطيني في الفترة 22- / نيسان/ 1996م في غزة ونوقش تشريع السياسة التي رسمتها ومارستها قيادة المنظمة خلال خمس سنوات وتشريع الاتفاقيات التي وقعتها القيادة السياسية للشعب الفلسطيني مع الحكومة الإسرائيلية، وأخذ الضوء الأخضر لاستكمال العملية السياسية التي بدأت علانية منذ مؤتمر مدريد والتي تمخضت عن إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية[4].

شرعت حركة فتح منذ إنشاء السلطة عام 1994م إلى المطالبة بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وهو ما تم في عام 1996م وهو ما يدل على نية الحركة الحقيقية في إفراز واقع سياسي ديمقراطي مبني على التعددية داخل الساحة الفلسطينية[5].

أدى عدم الفصل بين برنامج السلطة الوطنية الفلسطينية وبرنامج حركة فتح إلى إلقاء ظلاله على حركة فتح، حيث أن لحركة فتح برنامجاً يخاطب القاعدة المجتمعية ويتبنى قضاياه إضافة إلى قيادتها للمشروع الوطني الفلسطيني، أما السلطة الوطنية الفلسطينية فهي أداة مؤسسية سيادية، وأداة نظامية لقيادة الشعب الفلسطيني ككل داخليا وخارجيا بكل توجهاته وانتماءاته، وبما أن السلطة تخضع للتنظيم الدولي، فإنه يترتب عليها التزامات سياسية وقانونية مقابل ما تحظى به من

ترى أن الاتفاقيات التي توصل إليها لا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني ولا تستجيب للحد الأدنى من تطلعاته، الريماوي، أحمد، ***المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني***، 287- 288.

[1] تشكلت حركة الجهاد الإسلامي من مجموعات المتدنيين في فصائل المقاومة الفلسطينية وأغلبها من عناصر الإخوان المسلمين الذين تجاوزوا شعارات التربية والدعوة إلى الجهاد والمقاومة، وأعلنت عن نفسها في بيان وزعته في شباط/ 1980م وأصرت الحركة على ضرورة الجهاد في فلسطين، وتم اغتيال زعيمها فتحي الشقاقي في 26/ حزيران/ 1995م، الريماوي، أحمد، ***المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني***، 288- 289.

[2] رباح، يحيى، ***حركة فتح في مؤتمرها السادس***، 97- 98.

[3] الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م2، 520.

[4] المصري، رفيق،***المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية والعشرين***، 7.

[5] حركة فتح والمستقبل، لجنة الخطط والقرارات،***www.fateh.net/public/newsletter***

حقوق في التمثيل الخارجي، لذلك فإن ربط مستقبل الحركة بمستقبل السلطة وعدم الفصل بينهما خلق حالة من الازدواجية وعدم وضوح الأدوار مما كان له الأثر على دور الحركة ومكانتها[1].

مفهوم الدولة عند حركة فتح أثناء انتفاضة الأقصى

ساد شعور عام بالإحباط لدى الفلسطينيين بدءاً من نهاية عام 1999م لانتهاء الفترة المقررة لتطبيق الحل النهائي بحسب اتفاق أوسلو دون تطبيقه أو تحقيق أي انجاز وطني فلسطيني والشعور بالإحباط والمماطلة الإسرائيلية وجمود المفاوضات واستمرار إسرائيل في سياسة الاغتيالات والاعتقالات والاجتياحات لمناطق السلطة الفلسطينية واستمرار ببناء المستوطنات واستبعاد الانسحاب لحدود حزيران 1967م [2].

جاءت انتفاضة الأقصى- الانتفاضة الفلسطينية الثانية- في ظل هذه الظروف وعلى أثر اقتحام أرئيل شارون – رئيس حزب الليكود آنذاك- باحات المسجد الأقصى برفقة حراسه، وذلك في 28 أيلول / 2000، الأمر الذي دفع جموع المصلين إلى التجمهر ومحاولة التصدي له، فاندلعت المواجهات واستشهد على إثرها في يومها الأول،7 فلسطينيين وجُرح 250 آخرون، كما أُصيب 13 جنديا إسرائيلياً، وشهدت مدينة القدس مواجهات عنيفة أسفرت عن إصابة العشرات، وسرعان ما امتدت إلى كافة المدن في الضفة الغربية وقطاع غزة ويعتبر الطفل الفلسطيني "محمد الدرة" رمزاً للانتفاضة الثانية، فبعد يومين من اقتحام المسجد الأقصى، أظهر شريط فيديو مشاهد إعدام حية للطفل البالغ أحد عشر عاماً الذي كان يحتمي بجوار أبيه ببرميل إسمنتي في شارع صلاح الدين جنوبي مدينة غزة، وطبقا لأرقام فلسطينية وإسرائيلية رسمية، فقد أسفرت الانتفاضة الثانية التي دامت نحو 5 سنوات، عن استشهاد 4412 فلسطينيا وإصابة 48322 آخر، بينما قتل 1069 إسرائيليا وجرح 4500 آخرون.،وتعرّضت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة - خلال انتفاضة الأقصى - لاجتياحات عسكرية وتدمير آلاف المنازل والبيوت، وتجريف آلاف الدونمات الزراعية[3].

ترجع أسباب انتفاضة الأقصى إلى عدة أسباب منها: الإجماع الفلسطيني قيادة وشعباً والحركات والفصائل الفلسطينية بضرورة اقتران الحل السلمي بثورة شعبية لتحقيق الثوابت

---

[1] اشتيه ، عماد وآخرون ، أسباب تراجع مكانة فتح ، ***مجلة الدراسات الفلسطينية***، ع 79 ،2009، 27.

[2] الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م2، 529.

[3] انتفاضة الأقصى، ***http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=10241***،
ينظر: قريع، أحمد، ***في الطريق إلى الدولة الفلسطينية***، 33- 34.

الوطنية والفلسطينية، والرفض الإسرائيلي الاعتراف بحقوق شعب فلسطين وإقامة دولته المستقلة، ورفض إسرائيل تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338 بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في عام 1967م، بالإضافة إلى التوسع الإسرائيلي بمصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات اليهودية، وتزايد سياسة القمع الأمني والعسكري الإسرائيلي لأهل فلسطين[1].

تحملت حركة فتح منذ البداية هي و أحزب السلطة مسؤولية تعزيز الطابع العسكري للانتفاضة وتحولها إلى مقاومة مسلحة إلى درجة أنها احتلت من خلال كتائب الأقصى المشهد الرئيس لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية و قد شكل انخراط حركة فتح في المقاومة المسلحة إشكالية كبيرة للسلطة الوطنية والقيادة الفلسطينية ولشخص الرئيس عرفات كونه رئيس السلطة ورئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية وقائداً لحركة فتح [2].

يرى الباحث بأن خيار أبي عمار – ياسر عرفات- بالعودة إلى خيار الكفاح المسلح من جديد هو التعنت الإسرائيلي الرافض للحلول السلمية القائمة على قرارات الأمم المتحدة المنصوص عليها مما اضطر الرئيس بالعودة إلى خيار الكفاح المسلح، فقد أجبرت السياسة الإسرائيلية صانع القرار السياسي الفلسطيني على العودة إلى سياسة الكفاح المسلح [3] .

جاءت الانتفاضة الثانية لتؤكد على حقائق تاريخية راسخة أهمها أن هذا الشعب غير قابل للتطويع والانهزام، وشكلت هذه الانتفاضة تعبيراً عن مرحلة جديدة في تاريخ القضية الفلسطينية وكانت من الناحية السياسية بمثابة التعبير عن الصراع السياسي على المرجعية المطروحة لحل القضية الفلسطينية أي صراع بين إستراتيجية الاحتلال التي تسعى إلى فرض حكم ذاتي موسع والإستراتيجية الفلسطينية التي تسعى إلى حل لا يقل عما ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية[4].

الدولة عند حركة فتح في مشروع مسودة الدستور عام 2003م

أسفرت الانتخابات الفلسطينية التي عقدت عام 1996م عن بروز المجلس التشريعي الفلسطيني الذي عهد إليه بصياغة دستور للدولة الفلسطينية، وفي عام 1999م كلف المجلس المركزي لمنظمة التحرير لجنة جديدة ومنفصلة من القانونيين لصياغة دستور يترافق وإعلان الدولة وتم الإعلان عن مسودة للدستور في عام 2001م وكان من الطبيعي أن لا تحظى باهتمام كبير نظراً

---

[1] علاونه، كمال، انتفاضة الأقصى في فلسطين، ***https://kamalalawneh8.wordpress.com***

[2] عودة، أحمد، ***بين الانتفاضتين***، 157.

[3] عبد الهادي ، مهدي، ***المسألة الفلسطينية***، 573- 574.

[4] الناطور، محمود، ***حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات***، م2، 530.

للحالة الفلسطينية المتوجة بالانتفاضة الثانية[1] أجري بعدها تعديل لمسودة الدستور لتبرز في عام 2003م على شكل 190 مادة مقسمة على أربعة أبواب رئيسية ركزت في طرحها على موضوع الدولة الفلسطينية، ومنظمة التحرير، وحقوق اللاجئين، والهوية الديمقراطية للدولة الفلسطينية والتزام دولة فلسطين بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واعتماد النظام الرأسمالي الحر كنظام اقتصادي واجتماعي للدولة[2].

صيغ مفهوم الدولة في الدستور على أن فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة نظامها جمهوري وإقليمها وحدة لا تتجزأ بحدودها عشية الرابع من حزيران/ 1967م ، ويخضع جميع المقيمين على هذا الإقليم للقانون الفلسطيني وحده دون سواه، وتكون القدس عاصمة لدولة فلسطين ومقر سلطتها العامة، واعتبار فلسطين جزءاً من الوطن العربي وتلتزم دولة فلسطين بميثاق جامعة الدول العربية والشعب الفلسطيني جزءاً من الأمتين العربية والإسلامية [3].

تبنت السلطة الوطنية مشروع الدستور الذي أعلنت عنه في مدينة رام الله في / آذار/ 2003م كقانون مؤقت خلال الفترة الانتقالية وحتى قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وأن ميلاد السلطة الوطنية يأتي في سياق الكفاح المرير والمستمر للشعب الفلسطيني[4].

خطة خارطة الطريق و مفهوم الدولة عند حركة فتح

طرح الرئيس الأمريكي جورج بوش في 24/حزيران/2002 خطته لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني[5] التي تهدف إلى وضع تسوية نهائية وشاملة بين الطرفين، تقوم على أساس دولتين دولتي فلسطين وإسرائيل[6] وقابل الجانب الفلسطيني هذه المبادرة بأن سارع وزير التخطيط نبيل نبيل شعث إلى تسليم وزير الخارجية الأمريكي كولن باول خلال اجتماعهما في واشنطن في النصف الثاني من شهر حزيران/ 2002م رؤية فلسطينية لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تستند على قرارات مجلس الأمن 242 و338، وتشتمل هذه الرؤية أيضاً على أن الحدود بين

---

[1] براون، ناثان، ***مسودة دستور فلسطين المسودة الثالثة***، 2.

[2] ينظر:عبد الكريم، قيس وآخرون ، ***في النظام السياسي الفلسطيني***، 151- 155، 210.

[3] ***نفسه*** ، 210.

[4] ***القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية***، 4- 7.

[5] ينظر للملحق رقم "7".

[6] ينظر خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش ،***مجلة مركز التخطيط الفلسطيني***، ع 7- 8، حزيران- كانون الأول/ 2002، 166-169.

دولة فلسطين ودولة إسرائيل ستكون خط الهدنة للرابع من حزيران عام 1967، وسيتم إنشاء وسيلة ترابط دائم بين أراضي دولة فلسطين-الضفة الغربية وقطاع غزة- وستكون القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، والقدس الغربية ستكون عاصمة دولة إسرائيل، وسيتم ضمان سيادة واستقلال كل من فلسطين وإسرائيل بواسطة ضمانات رسمية من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، وستكون فلسطين وإسرائيل دولتين ديمقراطيتين تعتمدان على اقتصاد السوق الحر، وأن تؤدي اتفاقية الحل النهائي الشاملة إلى نهاية النزاع بين فلسطين وإسرائيل[1].

تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية المسودة الأولى لخارطة الطريق، وفي أثناء زيارة وليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكي في 24/ تشرين الأول/ 2002م ولقائه وفداً فلسطينياً في أريحا[2] سارعت إسرائيل إلى رفض المبادرة واتضح ذلك من خلال تصريحات رئيس الوزراء السابق أرائيل شارون الذي اعترف بأنه لا يريد وقف للاستيطان، كما يرفض وجود مراقبين دوليين[3].

اجتمعت القيادة الفلسطينية في 10/تشرين الثاني/2002 في رام الله، وناقشت تلك الخطة وأكدت على أنها تتعامل بكل جدية ومسؤولية معها في صورتها الأولية، ورأت انطلاقاً من حرصها على إنجاح خطة الطريق وعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المنطقة أنه لا بد من تحديد جدول زمني ملزم، وحل قضية الاستيطان، ولابد من تحديد هدف المفاوضات والالتزام به وضمان التنفيذ علناً من قبل جميع الأطراف، وهو قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على أرض فلسطين المحتلة عام 1967[4] .

طالب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في 14/آذار/2003 من رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير سرعة البدء بتنفيذ خارطة الطريق من أجل أن تكون هناك نتائج مرجوة، مشدداً على ضرورة العمل مع الولايات المتحدة لإجبار إسرائيل على الانسحاب الفوري من الأراضي الفلسطينية والعودة إلى طاولة المفاوضات[5] كما طالب في 29/نيسان/2003 بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط /28 أيلول/ 2000 فوراً، وتسلم قوات الأمن الفلسطينية لمهامها[6] .

---

[1] ***جريدة الأيام***، ع 2137، 4/ تموز/2002.

[2] ***جريدة الأيام***، ع 2428، 24/ تشرين الأول/2002.

[3] ***جريدة الأيام***، ع 2435، 31/ تشرين الأول /2002.

[4] ***جريدة الأيام***، ع 2446، 11/ تشرين الثاني/2002.

[5] ***جريدة الأيام***، ع 2564،15/آذار/2003.

[6] ***جريدة الأيام*** ، ع 2610،30/ نيسان/2003.

أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في 3/ أيار/ 2003م قبولها مجدداً لخطة خارطة الطريق ودعت إسرائيل إلى الموافقة عليها حتى يتسنى البدء بتطبيقها، كما دعت اللجنة الرباعية للبدء الفوري في تنفيذها عبر آليات تنفيذ إلزامية وجداول زمنية محددة لكافة مراحل خارطة الطريق من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف[1].

عبرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في اجتماع لها برئاسة الرئيس ياسر عرفات برام الله في 6/أيار/2003، عن استهجانها للموقف الإسرائيلي الذي لا يزال يرفض إعلان قبول رسمي بخطة خارطة الطريق، ويطرح شروطاً تعجيزية وتعديلات هدفها تقويض هذه الخطة وتحويلها إلى مجرد اشتراطات أمنية على الجانب الفلسطيني، وإسقاط أية التزامات أمنية وسياسية إسرائيلية بموجب بنود الخطة [2].

أكد مجلس الوزراء الفلسطيني في 24/ أيار/ 2003م استعداد السلطة الوطنية للمضي قدماً في تنفيذ خارطة الطريق، مع الأخذ بعين الاعتبار التطمينات الأمريكية بشأن عدم إدخال تعديلات عليها، آملاً أن تترجم الموافقة الإسرائيلية الأولية على خارطة الطريق إلى التزام فعلي ببنودها وجداولها وأهدافها[3].

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية أرائيل شارون في 23/أيار/2003 الموافقة على قبول الخطوات المحددة في خارطة الطريق، وصادقت الحكومة الإسرائيلية على بيان رئيسها في اجتماعها يوم 26/أيار/2003[4] إلا أن إسرائيل قدمت العديد من التحفظات على خارطة الطريق وهي: الهدوء شرطاً لبدء العملية واستمرارها، والوقف الكامل للعنف شرط للتقدم من مرحلة لأخرى، ويجب ظهور قيادة جديدة من خلال عملية الإصلاح الفلسطينية قبل المرحلة الثانية، وإجراء انتخابات جديدة للمجلس التشريعي الفلسطيني، وأن آلية الرقابة يجب أن تكون تحت الإدارة الأمريكية، وتحدد طبيعة الدولة الفلسطينية المؤقتة خلال محادثات إسرائيلية فلسطينية وتكون منزوعة السلاح، و تصدر الدولة الفلسطينية إعلاناً بشأن حق إسرائيل في الوجود، والتنازل عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ويكون التوصل إلى تسوية من خلال الاتفاق والمفاوضات المباشرة بما يتفق مع الرؤية التي حددها الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه في 24/حزيران/2002، ومن القضايا غير المطروحة للنقاش قضية المستوطنات اليهودية

---

[1] ***جريدة الأيام***، ع 2614، 4/أيار/2003.

[2] ***جريدة الأيام***، ع 2617، 7/ أيار/2003.

[3] ***جريدة الأيام***، ع 2635، 25/أيار/2003.

[4] ***جريدة القدس***، ع 12126، 27/ أيار/2003.

في الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء تجميد توسيع المستوطنات والمواقع غير المشروعة[1] .

أكد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في 29/أيار /2003، أن السلطة الوطنية الفلسطينية جاهزة للبدء في تطبيق خارطة الطريق فوراً وسريعاً[2] وفي 30/أيار /2003 أكدت اللجنة التنفيذية لـمنظمة التحرير على ضرورة العمل على تنفيذ خطة خارطة الطريق بجميع عناصرها مع الاستعداد لتطبيق الالتزامات الفلسطينية بشكل متواز مع تطبيق الالتزامات الإسرائيلية[3].

عقدت قمة العقبة في 4/حزيران/2003 بحضور ملك الأردن الملك عبد الله، والرئيس الأمريكي جورج بوش، ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، وقد أعلن من خلال القمة انطلاقة خارطة الطريق، حيث قال الرئيس الأمريكي جورج بوش: أن تقدماً كبيراً أحرز، وأنه يدعم إنشاء دولة فلسطينية، كما جدد التزامه بأمن إسرائيل، في حين تعهد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي بالبدء بتطبيق خارطة الطريق الهادفة إلى وضع حد للعنف وقيام الدولة الفلسطينية إلى جانب إسرائيل بحلول العام 2005 [4].

اتهمت القيادة الفلسطينية إسرائيل في 18/حزيران/2003 بمواصلة المناورة في اللقاءات الأمنية، بعدم الالتزام بخارطة الطريق عبر تقديم مقترحات الانسحاب الجزئي من شمال قطاع غزة دون باقي المناطق، مؤكدة رفضها للمقترحات الإسرائيلية التي تفرغ خارطة الطريق من مضمونها[5].

اجتمع رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس بوزير الخارجية الأمريكية كولن باول في أريحا في 20/حزيران/2003،، وأكد باول من جديد التزام الرئيس الأمريكي بوش بخارطة الطريق التي ستقود في النهاية إلى قيام الدولة الفلسطينية إلى جانب إسرائيل في عام 2005 ودعا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى اتخاذ قرارات حاسمة من أجل تحقيق ذلك ليعيش الشعبان جنباً إلى جنب بسلام وأمن، ومن ناحيته أكد محمود عباس التزام السلطة الفلسطينية التام بخارطة الطريق التي ترى في تنفيذها سبيلاً لإنهاء الاحتلال ووصول الشعب الفلسطيني إلى أهدافه الوطنية [6].

---

[1] ***جريدة الأيام***، ع 2638، 28/ أيار/2003.

[2] ***جريدة الأيام***، ع 2640، 30/ أيار/.2003

[3] ***جريدة الأيام***، ع 2641، 31/ أيار/2003.

[4] ***جريدة القدس***، ع 12136، 5/حزيران/2003.

[5] ***جريدة الأيام***، ع 2660، 19/حزيران/2003.

[6] ***جريدة القدس***، ع 12152، 21/حزيران/2003.

رحبت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في اجتماع لها في 23/حزيران/2003، بنتائج اجتماع أريحا مع وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، وما عبر عنه من ضرورة التقدم نحو تنفيذ كامل لخارطة الطريق، وكذلك إعادة التزام الولايات المتحدة بالعمل الجاد لتحقيق ذلك[1]كما أكد الرئيس عرفات في اجتماع مشترك لأعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح في رام الله في 26/حزيران/2003، التزام منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية بقرار وقف إطلاق النار، وكذلك ضرورة بذل كل الجهود لتنفيذ خارطة الطريق[2] وهو ما يشير بأن موقف حركة فتح من المبادرة هو نفسه موقف السلطة الوطنية الفلسطينية .

واجهت هذه المبادرة مصير الفشل بسبب التعنت الإسرائيلي الرافض لفكرة قيام الدولة الفلسطينية، والرافض لأية مساع توصل إلى سلام حقيقي، فإسرائيل طالما عاشت على هاجس الأخطار الخارجية المحيطة بكيانها، هذه السياسة التي رسمتها لنفسها حتى تشعر مواطنيها بضرورة التفافهم حولها ومباركة المواطن الإسرائيلي لأي عمل تقوم به الحكومة وإن كان على حساب الدولة الفلسطينية وعلى حساب الشهداء الذين يسقطون تحت وابل الحرب التي تخوضها إسرائيل بين الحين والأخر، سواء بحجة الصواريخ في قطاع غزة، أو المقاومة في الضفة الغربية، أو من خلال الأخطار الخارجية سواء الخطر الإيراني، أو حتى حزب الله في لبنان، أو غيرها من الأعداء التي توجدهم إسرائيل لنفسها.

أثر الانقسام الفلسطيني عام 2007 على مفهوم الدولة الفلسطينية عند حركة فتح

شكل غياب الرئيس ياسر عرفات في 11/ تشرين الثاني/ 2004 متغيراً كبيراً على الساحة الفلسطينية على اعتبار ما كان يمثله من قيمة رمزية لدى أبناء الشعب الفلسطيني كافة، والحيز الذي كان يملؤه فهو أيقونة الشعب الفلسطيني، فلم يكن رئيساً يمثل الشخص المركزي والقائد الأول في النظام، بل كان يمثل رمز لدى الشعب الفلسطيني بحكم وقوفه على رأس النظام السياسي لمده طويلة ، بالإضافة إلى الكاريزما التي تمتع بها ومواقفه النضالية منذ انطلاقة حركة فتح وتوليه لرئاسة منظمة التحرير.

بعد وفاته أصدر الرئيس المؤقت للسلطة الوطنية الفلسطينية مرسوماً رئاسياً حدد فيه التاسع من كانون الثاني/ 2005م موعداً لإجراء انتخابات رئاسية جديدة للسلطة والتي أفضت إلى اختيار

---

[1] ***جريدة الأيام***، ع 2665، 24/حزيران/2003.

[2] ***جريدة القدس***، ع 12158، 27/حزيران/2003.

الرئيس محمود عباس – أبو مازن-[1] كما جرت انتخابات للمجلس التشريعي في 25/ كانون الثاني/ 2006م أدت إلى حصول حركة حماس على النسبة الأعلى داخل المجلس، فقد حصلت حركة حماس على 76 مقعداً، بينما حصلت حركة فتح على 43 مقعداً، وحصلت القوائم الصغيرة على 9 مقاعد [2].

بعد نتائج الانتخابات ألقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس خطاباً أكد فيه على الثوابت الوطنية وعلى أن حركة حماس يجب أن تحصل على ثقة المجتمع الدولي، وأكد أنه سيكلف حركة حماس بتشكيل الحكومة الجديدة[3] وأكدت حركة فتح رفضها الانضمام إلى حكومة حماس وأعلنت أنها ستكتفي بالعمل في صفوف المعارضة والانشغال بإعادة ترتيب بيتها الداخلي[4] وأتى ذلك القرار باعتقاد الباحث إلى الصدمة التي تعرضت لها حركة فتح جراء نتيجة الانتخابات، فحركة فتح كانت تعتبر نفسها هي الأم وهي الأب لأبناء الشعب الفلسطيني كافة التي طالما دافعت عنهم وطالبت بحقوقهم، وهي التي شكلت الأيقونة الوحيدة لتمثيل الشعب الفلسطيني في غياب وجود أي منافس حقيقي ينازعها على تلك المكانة.

تم تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة من لون واحد وهو حماس في 28/آذار/ 2006[5] ومنذ تشكيل الحكومة تعرضت حكومة حماس إلى ضغوط دولية وإقليمية نتيجة رفضها الاعتراف بأوسلو التي تقوم على الاعتراف بالوجود الإسرائيلي على أراضي عام 1948م مما عرضها إلى حصار اقتصادي وسياسي[6] ومع تزايد الضغوط بدأت بوادر الانقسام وتزايد الشرخ بين الطرفين فقد فشلت الحكومة الفلسطينية المنتخبة في تشكيل حكومة وحدة وطنية مما ترتب عليها انعدام الثقة والاتهامات المتبادلة ما بين الفصائل[7] مما أدى بأبي مازن في 16/ تشرين الثاني/ 2006م إلى إعلان انتخابات جديدة وهذا ما رفضته حركة حماس ، وأعلنت الاستنفار وقامت بمسيرات أدت إلى الاحتكاك مع الأجهزة الأمنية، وتطورت إلى احتكاكات وصدامات مع المجموعات المسلحة التابعة لحركة فتح و الأجهزة الأمنية من جهة وكتائب القسام - الجناح العسكري لحركة حماس- والقوة التنفيذية التابعة لحماس من جهة أخرى، وقد شكلت هذه المواجهات بين الطرفين والتي

---

[1] الانتخابات الفلسطينية، ***www.pchrgaza.org***

[2] ***جريدة الأيام***، ع 3599، 1/27/ 2006.

[3] ***جريدة القدس***، ع 13069، 4/شباط/ 2006.

[4] ***جريدة الأيام***، ع 3599، 27/كانون الثاني/ 2006.

[5] ***جريدة القدس***، ع 13148، 28/آذار/2006.

[6] ***جريدة الأيام***، ع 3599، 27/كانون الثاني/ 2006.

[7] فتح وحماس الانقسام و المصالحة، ***http://www.raialyoum.com/?p=79189.***

استمرت 52 يوماً عن مقتل 117 شخصاً وإصابة 655 شخصاً، واستهداف عدد من المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية و الخاصة وقد تصاعدت الاشتباكات حتى توقيع اتفاق مكة[1] فمع دخول العام 2007م بادر الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز إلى دعوة حركتي فتح وحماس إلى التحاور في رحاب الأراضي المقدسة ، ووقعت الحركتان على ما بات يعرف بـ"اتفاق مكة" في فبراير/ شباط2007،و بعد يومين من المداولات التي تم الاتفاق فيها على وقف الاقتتال الداخلي ، وتشكيل حكومة وحدة وطنية ، ورغم أجواء التفاؤل الكبيرة التي رافقت التوقيع على الاتفاق إلا أن التوتر بقي موجوداً [2].

عادت الاشتباكات المسلحة في 10/ حزيران/ م2007 للظهور من جديد فقد عمت مناطق قطاع غزة والضفة الغربية، مما دعا بحركة حماس إلى فرض سيطرتها على جميع الأجهزة الأمنية بقطاع غزة وهو ما اعتبرته حركة فتح انقلاباً على الشرعية [3] ونتيجة لذلك عمل الرئيس محمود عباس على إقالة رئيس الوزراء إسماعيل هنية والإعلان عن حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض[4] وهذا ما رفضته حركة حماس وأعنت عن استمرار إسماعيل هنية على رأس حكومته التي انسحب منها الوزراء غير المنتمين لحركة حماس، كما اعتبرت حركة حماس حكومة تسير

---

[1] مبادرة تقدم بها الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية في الفترة 6- 8/ شباط/ 2007م من أجل إنهاء الصراع بين حركتي فتح وحماس وجرى الاتفاق على:

أولاً :التأكيد على حرمة الدم الفلسطيني واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية. وفي هذا الإطار نقدم الشكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة.

ثانياً :الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها.

ثالثاً :المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق. وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعاً :تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين، وينظر للملحق رقم"8" اتفاق مكة للوفاق الوطني ، ***http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4883.***

[2] وثيقة الأسرى ما زالت مفتاح المصالحة الفلسطينية،

http://alasra.ps/ar/index.php?act=post&id=27577

[3] ينظر: ***جريدة الأيام*** ، ع 4093- 4098، 10-14/حزيران/ 2007.

[4] ***جريدة القدس***، ع 13586، 6/14/ 2007.

الأعمال التي شكلت برئاسة سلام فياض غير شرعية واستمرت الحكومة المقالة والمكونة من وزراء حركة حماس المقيمين في القطاع بإدارة شؤون القطاع كسلطة أمر واقع[1].

خلق الانقسام حكومتين وسلطتين فلسطينيتين متناحرتين إحداها تحت الاحتلال والأخرى تحت الحصار، مما يعتبر تدميراً للقضية الفلسطينية والمشروع التحرري بكل أشكاله الذي استمر على مدى عقود من التضحيات، والاتجاه إلى إضعاف وتهميش دور منظمة التحرير التي طالما كانت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتشكيك بقدرة الشعب الفلسطيني على حكم نفسه بنفسه[2] كما أدى الانقسام إلى انشغال الفلسطينيين بخلافاتهم الداخلية على حساب قضاياهم الوطنية وصراعهم مع العدو كما ازدادت التدخلات الخارجية في صنع القرار وهو ما حاول الفلسطينيون طوال فترة نضالهم تجنبه[3] وأصبح الاهتمام بحل الخلافات على حساب قضايا جوهرية تتعلق بالدولة الفلسطينية التي طالما حلمت بها حركة فتح وأبناء الشعب الفلسطيني على حساب قضايا الأسرى واللاجئين والدولة الفلسطينية .

أحدث فكر حركة حماس إحدى أطراف الحالة السياسية الفلسطينية علامة استفهام كبيرة لمشروع الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي حظيت بحالة إجماع نضالي فلسطيني منذ تبنت منظمة التحرير البرنامج المرحلي في بداية التسعينيات، وظهر مع الواقع الجديد سؤال يتعلق بإمكانية تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية ، وبخاصة أن الانقسام قد فتح الباب أمام إحياء الخيار الأردني للضفة الغربية، وفتح الباب أمام الخيار الإسلامي في قطاع غزة ، مما يشير إلى ضياع الهوية الوطنية الفلسطينية[4].

انعكست تداعيات خطوة حماس بمظاهر الانقسام على البنية السياسية الفلسطينية من خلال ظهور حكومتين منفصلتين تحاول كل منهما نزع الشرعية من الأخرى، بالإضافة إلى تعطيل المجلس التشريعي، وهو ما أدى إلى خلق حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار في البيئة السياسية وأثر سلباً على عملية التحول الديمقراطي وعلى السلطات الثلاث بالدولة وخلق واقعاً بنيوياً منفصلاً بين الضفة وقطاع غزة [5].

---

[1] إعلان مرتقب عن حكومة فلسطينية جديدة وحماس تعتبرها غير شرعية،

http://www.dw.com/ar/%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8

[2] الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني، ***www.palnation.org***

[3] أبو سيف، عاطف، النظام السياسي الفلسطيني، ***مجلة سياسات***، ع 5، 2009، 10- 11.

[4] حجازي ، محمد، الديمقراطية والإسلام السياسي فلسطين نموذجا، ***مجلة سياسات***، ع 6، رام الله ، 2008.، 38.

[5] ينظر:الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ***التقرير السنوي الثالث عشر***، 2007، 5- 29.

مفهوم الدولة الفلسطينية في المؤتمر السادس لحركة فتح

عقدت حركة فتح مؤتمرها السادس في مدينة بيت لحم في الفترة 4- 8 آب/ 2009م الذي صاغ برنامجها السياسي، الذي حمل خيار المفاوضات للوصول إلى حل مع الجانب الإسرائيلي كما أبقى على خيار الكفاح المسلح كأحد أساليب النضال وأشكاله، بينما تم التركيز في أكثر من بند على العملية التفاوضية وشروطها، وتوصل المؤتمر إلى أن حل الدولتين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي لا يزال الخيار الاستراتيجي للحركة الوطنية الفلسطينية، رافضاً الاعتراف بإسرائيل "كدولة يهودية" ورافضاً الاقتراح بإقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة مشدداً على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المتواصلة على أساس حدود الرابع من حزيران 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية، ومؤكداً على ضرورة حل عادل ومتفق عليه مع إسرائيل لمشكلة اللاجئين على قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة رقم "194"، وأكد برنامج الحركة الالتزام بالسلام والعملية السلمية، كما أكد المؤتمر على خيار استئناف الكفاح المسلح ضد إسرائيل في سبيل حرية الشعب الفلسطيني بوسائل مشروعة، بينها الكفاح ضد المستوطنين والقوات التي تحميهم وكذلك العصيان المدني غير المسلح لإقامة دولة ثنائية القومية بين البحر والنهر، أو بإعلان من جانب واحد عن دولة مستقلة في حدود عام 1967م [1].

جاء في وثيقة المؤتمر السادس لحركة فتح أن تصورها لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يقوم على حل الدولتين على أساس حدود عام 1967م ، وتكون القدس عاصمة دولة فلسطين مع ضرورة وجود اتصال بري تحت السيادة الفلسطينية بين الضفة وقطاع غزة[2].

أعرب الرئيس محمود عباس في 4/ آب/ 2009م بأن عقد مؤتمر فتح بعد عشرين عاماً على أرض الوطن إنما هو يوم تاريخي، فيما دعا رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض إلى استنهاض دور الحركة والإسهام في تصدي الحركة الوطنية ومنظمة التحرير للمهمات الأساسية الماثلة أمام الشعب الفلسطيني كما دعا إلى بلورة رؤية إستراتيجية وطنية تكرس مبادرة السلام الفلسطينية لعام 1988م ومشروع الاستقلال الوطني وصولا إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق أهداف الشعب

---

[1] الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، ***مركز التخطيط الفلسطيني، http://ppc-plo.ps/ar/news-cats/81/63/.***

[2] صافي، خالد، ***موقف الفصائل الفلسطينية من استحقاق الدولة***، مركز التخطيط الفلسطيني، بدون ع ، 2011، 55.

الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة[1] كما أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 5/ آب/ 2009م بأن حركة فتح ستبقى ضمانة الشعب نحو الحرية والاستقلال وسوف تواصل تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني كاملة ودون أي نقصان[2].

أجمع أعضاء المؤتمر السادس للحركة على اختيار الرئيس محمود عباس قائداً عامل للحركة كما قرر المؤتمر أن يكون عدد أعضاء اللجنة المركزية 18 عضواً إلى جانب تعيين اللجنة المنتخبة 4 أعضاء آخرين ليصبح العدد 23 عضواً[3].

حددت اللجنة المركزية لحركة فتح مهامها بالسعي لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الانقسام الداخلي بالإضافة إلى إعادة بناء الوضع الداخلي للحركة وتصويبه، وقال عضو اللجنة المركزية للحركة نبيل شعث: أن الهدف الأسمى للمشروع الوطني الفلسطيني هو مواصلة النضال لتحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967م، وعاصمتها القدس الشريف، واستعادة الحقوق الفلسطينية [4] كما أكد محمود عباس على فكرة السعي من أجل قيام الدولة الفلسطينية باجتماعه باللجنة المركزية والمجلس الثوري بقوله" هدفنا إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967م"[5].

وحول الردود على عقد المؤتمر أكد حسن أحمد عضو المؤتمر السادس لحركة فتح و رئيس دائرة الإعلام والثقافة أن حركة فتح مازالت متمسكة ببرنامجها وثوابتها ولم تغير شيئاً، لأن تحقيق الإنجاز الوطني لم يستكمل بعد، وبما أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" هي رائدة المشروع الوطني والمعبرة عن طموحات الجماهير الفلسطينية وآمالهم ستبقى متمسكة بثوابتها والواقعية السياسية التي لا تتناقض مع المقاومة والكفاح من أجل تحرير الأرض والإنسان[6] فيما اعتبر عضو المؤتمر السادس حسن صباح أن انعقاد المؤتمر بالصورة التي خرج بها إنما هو إنجاز كبير نحو تغيير واقع الحركة المترهل إلى واقع أفضل، وبأن الحركة خرجت بثوب جديد بانتخابها أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري من الوجوه الجديدة، وأكد أن الانتصار سيكون حقيقياً إذا ما التزمت القيادة الجديدة بتنفيذ البرامج التي أقرت في المؤتمر

---

[1] ***جريدة القدس***، ع 14358، 4/ آب/ 2009.

[2] ***جريدة القدس***، ع 14359، 5/ آب/ 2009.

[3] ***جريدة القدس***، ع 14363، 9/ آب/ 2009.

[4] ***جريدة القدس***، ع 14366، 12/ آب/ 2009.

[5] ***جريدة القدس***، ع 14371، 17/ آب/ 2009.

[6] المؤتمر السادس مخاض صعب لولادة ناجحة، مجلة البيادر السياسي

http://www.al-bayader.com/readArticle.aspx?Articleid=9205

وخاصة السياسي منها حول الثوابت الوطنية، والعلاقة مع حماس والمفاوضات المشروطة والالتزام بالمقاومة الشرعية، بل بالكفاح المسلح في حال فشلت المفاوضات، أما إذا ما بقي النظام الرقابي في مؤسسات الحركة غائباً عن الأجهزة الإدارية والمالية والتنظيمية والأمنية، وإذا ما سقط سهواً نظام التقييم الدوري ومبدأ المحاسبة مؤجلاً فستكون الحركة قد شيدت طابقاً جديداً فوق مبنى قديم جدرانه آيلة للسقوط[1].

أكدت حركة فتح دعمها الكامل لاستحقاق الدولة الفلسطينية في أيلول/ 2011م، وطالبت الفصائل بتوحيد موقفها منه، ودعت الجميع إلى الالتفاف حوله، باعتباره محطة نضالية مهمة ومنعطفاً تاريخياً في مسار القضية، وقال المتحدث باسم الحركة فايز أبو عيطة في 3 آب 2011م "إن استحقاق أيلول القاضي بالتوجه إلى الأمم المتحدة للمطالبة بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م يعد معركة نضالية حقيقية، ومنعطفاً تاريخياً همهاً، ستحدد نتائجه الاستراتيجيات الوطنية للمرحلة القادمة"[2].

جاء قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة صادماً لإسرائيل، لأنه أقر بأن هذه الأرض للشعب الفلسطيني وأن الشعب الفلسطيني لديه اليوم دولة تحت الاحتلال وعاصمتها القدس، وبالتالي فالسلطة الوطنية الفلسطينية على استعداد أن تخوض غمار أي مفاوضات ولكن إذا تحققت في هذه المفاوضات المرجعيات الآتية [3]:

- تسليم إسرائيل بأن هذه الأرض في حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م هي أرض فلسطينية.
- أن تكون هذه المفاوضات محدودة الأجل، أي لديها برنامج زمني وليست مفاوضات مفتوحة إلى مالا نهاية.
- أن يكون هدف هذه المفاوضات هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- وقف الاستيطان غير الشرعي وقفاً كاملاً وشاملاً.

وهكذا بقي السجال قائماً بين المقاوم الفلسطيني الساعي نحو دولته الفلسطينية الراسخة في أذهان أبنائه، وبين الظلم والقهر والدبابة الإسرائيلية المتعنتة ضد هذا الحق، ولكن رغم كل ذلك ما زال

---

[1] المؤتمر السادس مخاض صعب لولادة ناجحة، مجلة البيادر السياسي
http://www.al-bayader.com/readArticle.aspx?Articleid=9205.

[2] **مركز المعلومات الفلسطيني- وفا، 2011**.

[3] الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، مركز التخطيط الفلسطيني، http://ppc-plo.ps/ar/news-cats/81/63/.

حلم الدولة الفلسطينية راسخاً في عقل كل فلسطيني يلتصق به، منذ التصاق اسمه به هذا المفهوم الذي يرتبط بالإرادة والأمل والسعي عن هذا الحلم و لعل خلاصة القول أجملها بقول خالد الحسن[1]" إن هناك شعباً اسمه الشعب الفلسطيني فإن ذلك يرتب له حقوقاً طبيعية ثابتة غير قابلة للتصرف منها حق المواطنة لأفراده، في إطار مجتمع هذا الشعب فوق أرض وطنه، حيث يمارس حياته ويضع مستقبله وفق قيمه المجتمعية ومتطلبات تطوره من خلال سيادته الذاتية واستقلاله الوطني أي أن يكون الفلسطيني مواطناً في دولة فلسطينية مستقلة فوق أرض فلسطين وطن الشعب الفلسطيني الذي أعطى الأرض هويتها عبر التاريخ".

[1] الحسن، خالد، الدولة الفلسطينية شرط أساسي للسلام العالمي، ***شؤون فلسطينية***، تموز/ 1982م، ع 128 .21

الخاتمة

رفض الفلسطينيون قرار التقسيم رقم 181 الذي صدر عام 1947م رغم إقراره بقيام دولة فلسطينية، ويرجع هذا الرفض للظلم الذي حمله القرار بين ثناياه بأحقية قيام دولة يهودية بجانب الدولة الفلسطينية، وهو ما كان خارج المفهوم الفلسطيني للدولة الفلسطينية التي كان ينادي بها على حدود فلسطين التاريخية ولهذا عمد إلى مجابهة هذا القرار وتم تشكيل حومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي عام 1948م بعد الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الخط الأخضر ونادت حكومة عموم فلسطين بالدولة الفلسطينية على حدود فلسطين المعروفة قبل انتهاء الانتداب البريطاني عليها على أسس ديمقراطية.

قبل ظهور حركة فتح ظهرت مجموعة من الأحزاب والحركات السياسية مثل حركة الإخوان المسلمين وحركة القومين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة الأرض التي حملت أيديولوجيات فكرية مختلفة من أجل الوصول إلى الدولة الفلسطينية و ظهرت حركة فتح من بين ركام هزيمة عام 1948م حيث أدرك الفلسطينيون بأن الأنظمة العربية عاجزة عن تحرير فلسطين وخاصة بعد توقيع اتفاق هدنة عام 1949م مع الكيان الإسرائيلي لذلك برزت ضرورة قيام قوة عسكرية شعبية في فلسطين لا تكون مقيدة بالالتزامات الدولية تضرب في عمق الكيان الصهيوني دون مرجعية من أحد .

بدأت حركة فتح منذ نهاية الخمسينيات بممارسة العمل الثوري ودعت إلى ضرورة إبراز الكيان السياسي الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه السياسي على القسم المتبقي من فلسطين في إشارة إلى ضرورة فك الارتباط مع الأردن وإقامة الدولة الفلسطينية، وكان قرار الانطلاقة في 1/ كانون الثاني/ 1965م لكي تعلن حركة فتح عن نفسها، رافعة شعار الكفاح المسلح من أجل الوصول للدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني وكان ذلك على يد ياسر عرفات ومجموعة أخرى أمثال صلاح خلف وكمال عدوان وكان الظهور الحقيقي للحركة على الساحة الفلسطينية والعربية بعد عملية عيلبون في 7/ كانون الثاني/ 1965م حيث هدفت خلال هذه الفترة إلى تدمير إسرائيل ككيان اقتصادي وسياسي وعسكري وطرحت شعار تحرير فلسطين الطريق للوحدة العربية وهو شعار مخالف لما كان سائداً بأن الوحدة العربية هي طريق تحرير فلسطين واستخدمت الحركة خلال هذه الفترة عبارات الكفاح المسلح لتحرير فلسطين وعودة اللاجئين إلى ديارهم، وطالبت الحركة بالدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على كامل التراب الفلسطيني

وتكون القدس عاصمة لها، ولخصت الحركة أهدافها بالنضال بكافة أشكاله عسكرياً وسياسياً وفكريا واجتماعياً واقتصادياً وتنظيمياً وتعليمياً وأن تقوم الثورة على مبدأ التكافل الاجتماعي بالإضافة إلى تحويل اللاجئين الفلسطينيين إلى شعب ذو قيادة سياسية حرة ومستقلة خاصة به.

برزت فكرة إنشاء كيان فلسطيني منذ عام 1959م وقد رحبت حركة فتح بهذه الفكرة ولكن بشرط أن يكون الكيان ثورياً وأن يكون مرتكزاً على الثورة المسلحة، وأعلن احمد الشقيري عن ولادة منظمة التحرير في 2/ حزيران/ 1964م وأبدت حركة فتح في عام 1965م رغبتها في التنسيق والتعاون مع منظمة التحرير شريطة اعترافها بالخط الثوري لحركة فتح وباعتماد العمل المسلح سبيلاً لنيل الحقوق الفلسطينية، وهو ما لم يلقَ ترحيب من الشقيري الذي كان مؤمن بأن المعركة القادمة مع العدو هي معركة خاطفة تعتمد على الجيوش النظامية، لهذا نظرت حركة فتح للمنظمة في المراحل الأولى من تأسيسها بالكثير من الشك والريبة وعدم الحماس لها.

أكدت حركة فتح بأن هزيمة عام 1967م أكدت على أن الصراع القائم هو صراع فلسطيني – إسرائيلي حيث اعتبرت الحركة أن الهزيمة كانت منطلقاً لتولي زمام الأمور فلسطينياً كما أعلنت الحركة عن نفسها ممثلة للشعب الفلسطيني، وذلك لعدم اقتناعها برئيس المنظمة نتيجة تقربه من الدول العربية ولذلك طلبت منه تقديم استقالته وهو ما حصل فيما بعد وبعد الاستقالة استطاعت حركة فتح من الوصول إلى قمة سلم منظمة التحرير من خلال تعيين القائد العام لحركة فتح ياسر عرفات رئيساً لمنظمة التحرير عام 1969م، لتؤكد حركة فتح من خلال منظمة التحرير على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، وأرادت الحركة من خلال انخراطها في المنظمة تطويعها للسير في ركاب إستراتيجية الحركة بعيداً عن الحكومات العربية.

كانت معركة الكرامة في 21/ آذار 1968م الأكثر عمقاً في تاريخ حركة فتح والحركة الوطنية الفلسطينية فقد تم تحطيم أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر وأصبح الفدائي بطلا لكل الفلسطينيين ولكل العرب، وعلى إثرها نادت حركة فتح بإقامة دولة ديمقراطية على كامل أرض فلسطين يعيش فيها العرب واليهود بالاعتماد على الكفاح المسلح والثورة الشاملة كأسلوب لتحرير فلسطين وتصفية الكيان الصهيوني، ورفض أي مساومة على حقوق الشعب الفلسطيني لترفع حركة فتح في عام 1970م شعار الدولة الديمقراطية التي تمثل منطلقاً نضالياً للقضية الفلسطينية لا شعاراً سياسياً واعتبرت بأن الدولة الفلسطينية الديمقراطية الخالية من أي تمييز عنصري أو

ديني والتي يتمتع بها المواطن الفلسطيني المسلم والمسيحي واليهودي بحقوق المواطنة على أساس العدل والمساواة أمام القانون رافقه شعار الكفاح المسلح.

أوضحت أحداث أيلول عام 1970م أن البحث عن الدولة الفلسطينية هو واجب فلسطيني بامتياز، وأن مصطلحات الأخوة والمحبة والوحدة العربية ما هي إلا شعارات لن تضيف للثورة الفلسطينية ، وأدت الأحداث إلى توجيه رصاصة جديدة إلى جسم الثورة الفلسطينية وحركة فتح وإبعادها عن إحدى مناطق التماس مع العدو الإسرائيلي والحد من خيارات الحركة وتقليل فرصة الحركة في إيجاد الدولة الديمقراطية رغم ثبوتها في مواثيق الحركة.

رفضت حركة فتح عام 1971م فكرة إقامة دولة فلسطينية في المنفى، كما رفضت فكرة إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان من أبرز المشاريع التي طرحت في الداخل الفلسطيني مبادرة سماحة الشيخ محمد علي الجعبري والتي تقوم على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، خلال فترة خمس سنوات ووضعها تحت إشراف هيئة دولية أو هيئة عربية، وبعد انقضاء الفترة الانتقالية يترك الخيار للشعب الفلسطيني ليقرر مصيره بنفسه، إما بالاستقلال الكامل أو بالارتباط باتحاد مع أي دولة عربية مجاورة، ورفضت مبادرته من الجميع وعلى رأسهم حركة فتح ومنظمة التحرير والأردن ، ولكن ذلك لم يثنه عن إعلان موقفه تاركاً الحكم للتاريخ على مبادرته التي أصبحت فيما بعد مطلبا وهدفاً وطنياً يسعى الجميع لتحقيقه.

تبنت حركة فتح على إثر حرب عام 1973م الشعار المرحلي والعمل من أجل الدولة الفلسطينية المستقلة فوق الأرض المحتلة عام 1967م، واتخاذ الخيارات السياسية التفاوضية إلى جانب العمل المسلح ، معتبرة بأن مراكمة النتائج على الأرض وحصدها سياسياً خير من تفويت الفرص والتمرس وراء شعارات الرفض اللفظي ومع مطلع عام 1974م أكدت الحركة أنها لا ترفض فكرة قيام سلطة وطنية مستقلة ولكن بشرط بأنه لا صلح ولا اعتراف ولا تنازل عن الحق التاريخي معتبرة بأن الكفاح المسلح ليس الطريق الوحيد للتحرير وإنما هو الأداة الرئيسية لذلك.

يمثل عام 1974م نقطة مركزية في تاريخ حركة فتح تمثل بالإعلان عن البرنامج ذو النقاط العشر حيث بدأت حركة فتح من خلاله أكثر ليونة في خطاباتها وتصريحاتها بالبحث عن الدولة، حيث أبدت الحركة موافقتها على إقامة سلطة فلسطينية وطنية على أية قطعة من الأرض الفلسطينية يتم تحريرها أو يجلو عنها الاحتلال بأية وسيلة كانت، وتبنت الحركة شعار "العمل العسكري يزرع والعمل السياسي يحصد، ومجنون من لا يزرع ولا يحصد" وهكذا شكل

البرنامج السياسي المرحلي نهاية لمرحلة تاريخية من الفكر السياسي الفلسطيني كانت ترفض المرحلة النضالية رفضاً قاطعاً وبداية لمرحلة جديدة تؤسس لبناء سلطة الشعب الوطنية المستقلة على قاعدة الحفاظ على الحد الأدنى السياسي.

شهد عام 1974م نجاحاً سياسياً لحركة فتح ولياسر عرفات فقد تم دعوة ياسر عرفات كرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لإلقاء كلمة أمام الاجتماع العام للأمم المتحدة في نيويورك في تشرين الثاني 1974م وفي القرار رقم 3236 الصادر عن الاجتماع تم الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومنها حق تقرير المصير دون تدخل أجنبي وحق الاستقلال الوطني والسيادة وتم الاعتراف بالفلسطينيين كشريك مركزي في صنع سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط كما تم من خلال قرار رقم 3237 منح منظمة التحرير صفة مراقب في الأمم المتحدة وهكذا لقي خط منظمة التحرير وعلى رأسها حركة فتح خطاً سياسياً يتمثل بقبول فلسطيني بفكرة إنشاء الدويلة الفلسطينية.

أدانت حركة فتح اتفاق كامب ديفيد ورفضت ما جاء فيه واعتبرت بأن الرئيس المصري محمد أنور السادات باع القدس وتخلى عن قرارات مؤتمر الرباط، وأكدت رفضها لفكرة الحكم الذاتي الذي اعتبرته يلغي هدف الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني، وأكدت على أهمية قيام الدولة الوطنية المستقلة وترتب على هذا التقارب المصري الإسرائيلي بأن أعلنت الحركة بأن الهدف أصبح إنشاء دولة فلسطينية على أي جزء من الأراضي الفلسطينية ينسحب منه الإسرائيليون وهذا التصريح هو موافقة ضمنية دون التصريح بالموافقة على القرار 242 ولعل هذا التوجه برز بالترحيب بمبادرة برجنييف التي لم تخرج عن هذا الإطار ولكن هذا الترحيب أصبح يقابله التعنت الإسرائيلي الرافض للقرار بعدما غرس الاحتلال أنيابه في جسد الدولة الفلسطينية.

ألقى اجتياح إسرائيل للبنان عام 1982م بظلاله على مفهوم الدولة الفلسطينية من خلال مشروع ريغان الذي كان يتحدث عن حكم ذاتي للفلسطينيين وهو ما رفضته حركة فتح ليعلن بعدها الأمير فهد عن مبادرته والتي جمعت بين الاعتراف الضمني بإسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما لم تستبعد الحركة خيار الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن وهو ما لم يتم بسبب رفض الفصائل الفلسطينية له .

نتيجة للضغوط التي تعرض لها الشعب الفلسطيني بشكل يومي من قبل الجانب الإسرائيلي اندلعت الانتفاضة الفلسطينية التي فُجر بركانها في 9/ كانون الأول/ 1987م أرادت حركة فتح أن تكون هذه الانتفاضة طويلة الأمد حتى يتسنى إرجاع ملف القضية الفلسطينية على الساحة

العربية والدولية بعد فشل كل المحاولات في انتزاع اعتراف بالدولة الفلسطينية، وخلال الانتفاضة عرضت فكرة إنشاء حكومة بالمنفى وهو ما رفضته الحركة ،وحاولت حركة فتح ومنظمة التحرير أن تجني ثمار الانتفاضة من خلال إعلان وثيقة استقلال فلسطين في 15/ تشرين الثاني/ 1988م وحمل الإعلان موافقة حركة فتح لأول مرة على قرارات الأمم المتحدة 181، و 242، و 338.

واجهت حركة فتح ومنظمة التحرير تحديات صعبة مع مطلع التسعينيات وذلك بسبب اندلاع حرب الخليج الثانية حيث غيبت القضية الفلسطينية عن الساحة العربية والدولية لتحل محلها مشكلة سيطرة القوات العراقية على الكويت وهذا ما أدى إلى التراجع النسبي للانتفاضة وعجز العالم العربي عن استثمارها سياسياً وتفاقم الانقسامات في أعقاب الاجتياح العراقي للكويت كانت كلها تطورات أثرت سلبيا على فكرة الدولة المستقلة، بالإضافة إلى تقليص الدعم المالي والخليجي للمنظمة وللحركة بسبب الموقف الفلسطيني المنحاز للعراق بالإضافة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي ليصبح العالم تحت هيمنة الولايات المتحدة لتنفرد إسرائيل بالفلسطينيين وتغتال مجموعة من أبرز قيادة حركة مثل صلاح خلف وهايل عبد الحميد وفخري العمري وضعت هذه الأحداث حركة فتح كونها الحركة الأبرز في منظمة التحرير في خيار المفاوضات التي رسمتها الولايات المتحدة لإسرائيل البداية كانت مع مؤتمر مدريد واعتبر ياسر عرفات أن خيار المشاركة أفضل من المقاطعة من أجل الوصول إلى إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ولكن هذا المؤتمر لم يفض إلا إلى أوسلو التي نصت على إقامة حكومة ذاتية انتقالية ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة وغزة ووضعت هذه الاتفاقية بالاعتماد على قراري مجلس الأمن 242 و 338 .

أعادت انتفاضة الأقصى عام 2000 إلى الأذهان خيار الكفاح المسلح الذي طغى عليه عنصر المفاوضات لفترة طويلة ولكن التعنت الإسرائيلي الرافض للحلول القائمة هو ما أسهم في العودة لخيار الكفاح المسلح .

تقدم الرئيس الأمريكي جورج بوش في 24/ حزيران/ 2002م بخطته لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين والتي عرفت باسم خطة خارطة الطريق وقد رحبت القيادة الفلسطينية بالمبادرة ولكنها سرعان ما اصطدمت بالرفض الإسرائيلي.

تم صياغة مفهوم حركة فتح للدولة الفلسطينية في عام 2003م من خلال مسودة الدستور والتي جاء فيها أن فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة ونظامها جمهوري وإقليمها وحدة لا تتجزأ بحدودها عشية الرابع من حزيران/ 1967م وتكون القدس عاصمة لدولة فلسطين ومقر سلطتها العامة.

شكل الانقسام الفلسطيني في عام 2007م ضربة قاسية لحلم الدولة الفلسطينية ، فقد تجم عن الانقسام حكومتان وسلطتان فلسطينيتان إحداهما تحت الاحتلال والأخرى تحت الحصار وأدى الانقسام إلى الانشغال الفلسطيني بالخلافات الداخلية على حساب القضايا الوطنية ، كما ازدادت التدخلات الخارجية في صنع القرار وأصبح الاهتمام بالمصالحة على حساب قضايا جوهرية تتعلق بالدولة الفلسطينية، ولكن رغم كل الصعوبات والأزمات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني إلا أن حلم الدولة الفلسطينية ما زال راسخاً يتبلور يوماً بعد يوم في فكر حركة فتح وفي فكر أبناء الشعب الفلسطيني.

عقدت حركة فتح مؤتمرها السادس في بيت لحم في 4- 8/ آب/ 2009م الذي صاغ برنامج الحركة السياسي الذي حمل خيار المفاوضات والكفاح المسلح كأحد أساليب النضال معتبراً بأن حل الدولتين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي يعتبر الخيار الاستراتيجي للحركة الوطنية الفلسطينية، كما تم رفض الاقتراح بإقامة دولة فلسطينية على حدود مؤقتة مشدداً على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المتواصلة على حدود الرابع من حزيران/ 1967م وعاصمتها القدس الشرقية.

الملحق رقم "1"

يتألف الميثاق الوطني الفلسطيني من ثلاث وثلاثين مادة:

المادة "1":

فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.

المادة "2":

فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

المادة "3":

الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه، ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته، وبمحض إرادته واختياره.

المادة "4":

الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء، وإن الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتمائه الفلسطيني ولا ينفيانها.

المادة "5":

الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947 سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

المادة "6":

اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها، يعتبرون فلسطينيين.

المادة "7":

الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وإن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً، وتأهيله للنضال والكفاح المسلح، والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

المادة "8":

المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك، فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي نوع من التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس، فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر، تشكل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة، تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

المادة "9":

الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح، والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة، لتحرير وطنه والعودة إليه، وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة "10":

العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته، وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة، وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة "11":

يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.

المادة "12":

الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها، يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها، وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

المادة "13":

الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان، يهيئ الواحد منها تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية، والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة "14":

مصير الأمة العربية بل الوجود العربي ذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة "15":

تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني، ومن أجل ذلك على الأمة أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية، للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن أن تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري، وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار، للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

المادة "16":

تحرير فلسطين من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز، سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل ذلك، فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

المادة "17":

تحرير فلسطين من ناحية إنسانية يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته، لذلك، فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحريته في العالم.

المادة "18":

تحرير فلسطين من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس، من أجل ذلك، فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام، لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين، وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة "19":

تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام "إسرائيل" باطل من أساسه، مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه، ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة "20":

يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب، وما ترتب عليهما، وإن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح، وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً وليست قومية ذات وجود مستقل، وكذلك، فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة، وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة "21":

الشعب العربي الفلسطيني معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها.

المادة "22":

الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية، ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، وفاشية نازية في وسائلها، وإن "إسرائيل" هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية، ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب أرض الوطن العربي، لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم، وإن "إسرائيل" مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها، ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك، فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه، ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة "23":

دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء الموطنين لأوطانهم، أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة "24":

يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية، وحق الشعوب في ممارستها.

المادة "25":

تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه، تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين.

المادة "26":

منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره، في جميع مجالات الميادين العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة "27":

تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها، وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

المادة "28":

يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها، ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية.

المادة "29":

الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته، ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

المادة "30":

المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير، هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

المادة "31":

يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد، ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

المادة "32":

يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها، وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

المادة "33":

لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

منظمة التحرير الفلسطينية ، ***وثائق فلسطين***، 343- 347.

الملحق رقم"2"

جانب من قرار مجلس الوزراء الاردني بشأن اتخاذ اجراءات تكفل قيام مجتمع موحد ومنظم

يؤمن مجلس الوزراء بأن ميدان النضال لا يكون مأموناً وسليماً، إلا إذا حماه مجتمع موحد منظم يحكمه القانون، ويسيره النظام، وينعم بالثقة العامة في الدولة والثقة الخاصة بين المواطن وأخيه. وإن مجلس الوزراء اضطلاعاً منه بمسؤوليات الحكم في هذا الظرف العصيب ووفاء منه لأمانة الحكم التي يحملها، وصوناً منه لمبادئ الدستور وتطبيقاً لها، وعملاً بأحكام القانون وخدمة للشعب وحرصاً على تماسكه ووحدة صفه، وحفاظاً على شرف النضال وتأميناً لتحقيق أغراضه ليصدر قراره التالي باعتباره ضرورة حتمية تفرضها ظروف كل شعب عقد العزم على استرجاع حقه المغتصب واستعادة وطنه المحتل:

1. كل القوى في الدولة حكومية وشعبية وفردية مدعوة إلى القيام بدورها حسبما يفرضه القانون وترسمه السلطات المختصة.
2. حرية المواطن مصونة بأحكام الدستور.
3. يمنع منعاً باتاً وبأي شكل من الأشكال تأخير أو تعطيل أو منع رجال الأمن العام أو أي مسؤول من أية مؤسسة رسمية من تنفيذ واجباته المشرعة.
4. يجب على كل مواطن أن يحمل هويته الشخصية في جميع الأوقات وأن يعرضها على رجال الأمن إذا طلب منه ذلك.
5. يمنع إطلاق النار داخل حدود المدن والقرى وبصورة خاصة داخل حدود أمانة العاصمة والبلديات سواء كان ذلك للتجربة أو احتفالا بالمناسبات مهما كانت.
6. يمنع التجول بالسلاح داخل حدود أمانة العاصمة أو الاحتفاظ به داخل المركبات العامة والباصات والتكسيات وسيارات السرفيس، أو حمله داخل المساجد والأماكن العامة والمقاهي ودور السينما والأماكن المكتظة بالمواطنين، ويستثنى من ذلك تنظيمات المقاومة الشعبية فقط.
7. يمنع خزن المتفجرات أو الاحتفاظ بأية مقادير منها، داخل حدود أمانة العاصمة أو الأماكن المأهولة، وتعطى مهلة أسبوعين اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار للإبلاغ عن مثل تلك المواد المخزونة وإزالتها، وإبلاغ القيادة العامة للجيش العربي الأردني... وكل من يخالف ذلك يتعرض للعقوبة.
8. كل سيارة أو مركبة تعمل في المملكة الأردنية الهاشمية يجب أن تحمل الرقم الرسمي المخصص لها من دائرة السير.

9. تمنع منعاً باتاً جميع المظاهرات والتجمهرات والاجتماعات والندوات غير المشروعة، ولا يسمح بعقد الندوات إلا بإذن مسبق من وزارة الداخلية.
10. تمنع جميع النشرات والصحف والمجلات والمطبوعات الصادرة خلافاً للأصول المرعية.
11. النشاطات الحزبية ممنوعة بموجب القانون وتمنع ممارستها بأية صورة من الصور.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970م، 72- 73.

الملحق رقم "3"

البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العادية الثانية عشرة

إن المجلس الوطني الفلسطيني ،

انطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، المقر في الدورة الحادية عشرة المنعقدة في الفترة ما بين 6- 12 يناير" كانون الثاني" سنة 1973م ومن الإيمان باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني، وعلى ضوء دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس، يقرر المجلس ما يلي:

1. تأكيد موقف منظمة التحرير السابقة من قرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.
2. تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها ، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.
3. تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.
4. إن أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.
5. النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.
6. تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج.

7. على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهامها الوطنية والقومية.

8. تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

9. تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الامبريالية.

10. على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.

هذا وتعمل اللجنة التنفيذية على وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ وإذا ما نشأ موقف مصيري يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني فعندئذ يدعى المجلس إلى دورة استثنائية للبت فيه.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974م، 210- 211.

الملحق رقم " 4"

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3236

إن الجمعية العامة، بعد أن بحثت المسألة الفلسطينية، وبعد أن استمعت إلى بيان منظمة التحرير الفلسطينية، الممثلة للشعب الفلسطيني، وبعد أن استمعت إلى بيانات أخرى ألقيت خلال المناقشة تعرب عن قلقها العميق بسبب عدم التوصل بعد إلى حل لمشكلة فلسطين.

وعطفاً على اعترافها بأن قضية فلسطين لا تزال تعرض السلم والأمن الدوليين، وعلى اعترافها بأن للشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وإعراباً عن قلقها العميق من حرمان الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه الثابتة خصوصاً حقه في تقرير مصير وفي ضوء أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تؤكد من جديد قراراتها السابقة التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير:

1 تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ومن ضمنها :

أ. حق تقرير المصير دون تدخل خارجي .

ب. حقه في الاستقلال والسيادة الوطنية.

2. تؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وأملاكهم التي اقتلعوا وطردوا منها وتدعو إلى إعادتهم إليها .

3. وتؤكد أن الاحترام الكامل لممارسة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني هو ضروري لحل المسالة الفلسطينية.

4. تعترف بأن الشعب الفلسطيني هو طرف أساسي في تحقيق سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط.

5. تعترف بحق الشعب الفلسطيني في إعادة حقوقه بجميع الوسائل طبقاً لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة.

6. تدعو جميع الدول والمنظمات الدولية إلى زيادة مساعدتها للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استرداد حقوقه المشروعة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

7. تدعو الأمين العام إلى إجراء اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل المسائل المتعلقة بالمسألة الفلسطينية .

8. تدعو الأمين العام إلى أن يقدم تقريراً للجمعية العامة في دورتها الثلاثين في العام القادم 1975م عن تنفيذ هذا القرار .

9. تقرر إدراج البند الذي يحمل عنوان " مسألة فلسطين" في جدول أعمال الدورة الثلاثين.

صدر القرار بأغلبية 89 صوتاً ضد 8 أصوات وامتنع 37 دولة عن التصويت .

الدول التي عارضت القرار : الولايات المتحدة، إسرائيل، بوليفيا، تشيلي، كوستاريكا، ايسلنده النرويج، نيكراجوا.

الدول التي امتنعت عن التصويت:

بلجيكا، الدنمرك، فرنسا، ألمانيا الغربية، بريطانيا، ايطاليا، فنلندا، اليونان، ايرلنده، لوكسمبورج السويد، كندا،اليابان، نيوزيلانده، كولومبيا، إكوادور، سلفادور، جزر فيجي، جزر غرانادا غواتيمالا،هاييتي، هندوراس، لاوس، ملاوي، المكسيك، نيبال، بنما، برغواي، سنغافورة، سوازيلاند، أورغواي، فنزويلا.

عبد الهادي، مهدي، ***المسالة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934- 1974م***، 576-578.

قرار رقم" 3237 " الدورة 29" بتاريخ 22 تشرين الثاني " نوفمبر" 1974

منح منظمة التحرير الفلسطينية

مركز مراقب

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في قضية فلسطين,

وإذا في اعتبارها صفة عالمية المقررة للأمم المتحدة في الميثاق، وإذا تذكر قرارها 3102 "الدورة28" المؤرخ 12 كانون الأول " ديسمبر" 1973م، وإذا تأخذ بعين الاعتبار قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1835 " الدورة 56" المؤرخ 4 أيار " مايو" 1974 و 1840 " الدورة 56" المؤرخ 15 أيار " مايو" 1974، وإذ تلاحظ أن كلاً من المؤتمر الدبلوماسي المعني بإعادة تأكيد القانون الإنساني الدولي الساري على المنازعات المسلحة وإنمائه، ومؤتمر السكان العالمي، والمؤتمر الغذائي العالمي، قد دعا فعلاً منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك

في مداولاته ، وإذ تلاحظ أيضاً أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار قد دعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولاته بصفة مراقب،

1. تدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي إعمالها بصفة مراقب.
2. وتدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب.
3. وتعتبر أن من حق منظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك بصفة مراقب في دورات وفي أعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية هيئات الأمم المتحدة الأخرى.
4. وترجو الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم 2296 ب 95 صوتاً مع القرار المقابل 17 ضد القرار وامتناع 19 كالآتي:

مع القرار : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، الحبشة، الأردن، اسبانيا، أفغانستان، ألبانيا، اتحاد الإمارات العربية، اندونيسيا، أوغندا، إيران، باكستان، بربادوس، البحرين، البرازيل البرتغال، بلغاريا، بنغلادش، بوتان، بوتسوانا، بورما، بوروندي، بولندا، بيرو، تركيا، تربنيداد وتوباغو، تشاد، تشيكوسلوفاكيا، توغو، تونس، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية، جمهورية بييلورسيا الاشتراكية السوفيتية،جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية خمير، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، الجمهورية العربية الليبية، جمهورية الكاميرون المتحدة، داهومي، رواندا، رومانيا، زائير، زامبيا، ساحل العاج، سريلانكا، سنغافورة، السنغال السودان، سورية، سيراليون، الصومال، الصين، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا- بيساو، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فولتا العليا، فيجي، قبرص قطر، كوبا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبريا، ليزوتو ، مالطا ، مالي، ماليزيا، مدغشقر جمهورية مصر العربية، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا موريشيوس، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند، هنغاريا، اليمن، اليمن الديمقراطية، يوغسلافيا.

ضد القرار: إسرائيل، جمهورية ألمانيا الاتحادية، ايرلندا، أيسلندا، ايطاليا، بلجيكا، بوليفيا، الدانمرك تشيلي، كندا، كوستاريكا، لوكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النروج نيكاراغو، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

امتناع: استراليا، أوروغواي، باراغواي، بنما، تايلاند، جاميكا، الباهامس، سواتزيلاند، السويد فرنسا، كولومبيا، لاوس، ملاوي، النمسا، نيوزيلندا، هاييتي، هندوراس، اليابان، اليونان.

قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين 1947- 1974م، مج 1، 156- 157.

الملحق رقم "5"

نص الدعوة لحضور مؤتمر مدريد

US-Soviet Letter of Invitation

US-Soviet Letter of Invitation to the Peace Talks in Madrid

19 October 1991

The following is the full text of the invitation to the Madrid peace conference jointly issued by US Secretary of State James Baker and Soviet Foreign Minister Boris Pankin to Israel, Syria, Jordan, Lebanon and the Palestinians .

19 October 1991

Your Excellency,

On behalf of President Gorbachev and President Bush, we are very pleased to convey the attached invitation. After extensive consultations with Israel, Arab states, and the Palestinians, we have concluded that an historic opportunity exists to advance the prospects for genuine peace throughout the region. The United States and the Soviet Union are deeply committed to helping the parties realize this opportunity.

We look forward to working with you closely in this historic endeavor, and count on your continuing support and active participation.

To facilitate preparations for the conference, and ensuring negotiations, we urgently request your positive response as soon as possible, but no later than 6:00 p.m. Washington time, 23 October.

Sincerely,

James A. Baker, III

Boris Dmitriyevich Pankin

Invitation

After extensive consultations with Arab states, Israel, and the Palestinians, the United Nations and the Soviet Union believe that an historic opportunity exists to advance the prospects for genuine peace throughout the region. The United States and the Soviet Union are prepared to assist the parties to achieve a just, lasting and comprehensive peace settlement, through direct negotiations along two tracks, between Israel and the Arab states, and between Israel and the Palestinians, based on United Nations Security Council Resolutions 242 and 338. The objective of this process is real peace.

Towards that end, the president of the U.S. and the president of the USSR invite you to a peace conference, which their countries will co-sponsor, followed immediately by direct negotiations. The conference will be convened in Madrid on 30 October 1991.

President Bush and President Gorbachev request your acceptance of this invitation no later than 6 P.M. Washington time, 23 October 1991, in order to ensure proper organization and preparations of the conference.

Direct bilateral negotiations will begin four days after the opening of the conference. Those parties who wish to attend the multilateral negotiations will convene two weeks after opening of the conference to organize those negotiations. The co-sponsors believe that those negotiations should focus on region-wide issues such as arms control and regional security, water, refugee issues, environment, economic development, and other subjects of mutual interest.

The co-sponsors will chair the conference which will be held at ministerial level. Governments to be invited include Israel, Syria, Lebanon and Jordan. Palestinians will be invited and attend as part of a joint Jordanian-Palestinian delegation. Egypt will be invited to the conference as a participant. The European Community will be a participant in the conference, alongside the United States and the Soviet Union and will be represented by its presidency. The Gulf Cooperation Council will be invited to send its secretary-general to the conference as an observer, and GCC member states will be invited to participate in organizing the negotiations on multilateral issues. The United Nations will be invited to send an observer, representing the secretary-general.

The conference will have no power to impose solutions on the parties or veto agreements reached by them. It will have no authority to make

decisions for the parties and no ability to vote on issues or results. The conference can reconvene only with the consent of all the parties.

With respect to the negotiations between Israel and Palestinians who are part of the joint Jordanian-Palestinian delegation, negotiations will be conducted in phases, beginning with talks on interim self-government arrangements. These talks will be conducted with the objective of reaching agreement within one year. Once agreed the interim self-government arrangements will last for a period of five years. Beginning the third year of the period of interim self-government arrangements, negotiations will take place on permanent status. These permanent status negotiations, and the negotiations between Israel and the Arab states, will take place on the basis of resolutions 242 and 338.

It is understood that the co-sponsors are committed to making this process succeed. It is their intention to convene the conference and negotiations with those parties who agree to attend.

The co-sponsors believe that this process offers the promise of ending decades of confrontation and conflict and the hope of lasting peace. Thus, the co-sponsors hope that the parties will approach these negotiations in the spirit of good will and mutual respect. In this way, the peace process can begin to break down the mutual suspicions and mistrust that perpetuate the conflict and allow the parties to begin to resolve their differences. Indeed, only through such a process can real peace and reconciliation among the Arab states, Israel and the Palestinians be achieved. And only through this process can the peoples of the Middle East attain the peace and security they richly deserve.

Permanent Observer Mission of the State of Palestine to the United Nations

http://www.un.int/wcm/content/site/palestine/cache/offonce/pid/12467;jse

.ssionid

الملحق رقم "6"

رسائل بخصوص الاعتراف المتبادل، وتعهد حول القدس الشرقية.

Permanent Observer Mission
of Palestine
to the United Nations

البعثة الدائمة
لفلسطين
لدى الأمم المتحدة

The Permanent Observer Mission of Palestine to the United Nations presents its compliments to the Permanent Mission of Norway to the United Nations and will highly appreciate it if you will kindly deliver the enclosed letter to His Excellency, Mr. Johan Jorgen Holst, Foreign Minister of Norway.

Please accept the assurances of our highest consideration.

New York, 29 September 1993

The Permanent Mission of Norway
to the United Nations
825 Third Avenue, 39th Floor
New York

Royal Ministry of Foreign Affairs

The Minister of Foreign Affairs

Oslo, 26 October 1993

Chairman Yassir Arafat
The Palestine Liberation Organization
Tunis
Tunisia

BY FAX NO. 095-216-1-787.174

Dear Chairman

I went to confirm to you that I have now received the letter on East-Jerusalem as agreed between the parties, duly signed by Israeli foreign minister Shimon Peres.

I shall bring the letter with me to the meeting in Paris on 5 November and show it to your representatives as agreed.

Let me also extend to you an invitation to visit Norway at a time which is convenient to you. I know that you have a very busy schedule, but it would give us great pleasure to be able to receive you here.

With warm regards,

Johan Jorgen Holst

MINISTER OF FOREIGN AFFAIRS

P

749503

Jerusalem, October 11 1993

Dear Minister Holst,

I wish to confirm that the palestinian institutions of East Jerusalem and the interests and well-being of the palestinians of East Jerusalem are of great importance and will be preserved.

Therefore, all the palestinian institutions of East Jerusalem, including the economic, social, educational and cultural, and the holy Christian and Moslem places, are performing an essential task for the palestinian population.

Needless to say, we will not hamper their activity; on the contrary, the fulfilment of this important mission is to be encouraged.

Sincerely,

Shimon Peres
Foreign Minister of Israel

His Excellency
Johan Jorgen Holst
Foreign Minister of Norway

September 9, 1993

Mr. Chairman,

In response to your letter of September 9, 1993, I wish to confirm to you that, in light of the PLO commitments included in your letter, the Government of Israel has decided to recognize the PLO as the representative of the Palestinian people and commence negotiations with the PLO within the Middle East peace process.

Sincerely,

Y. Rabin

Yitzhak Rabin
Prime Minister of Israel

10.9.93

Yasser Arafat
Chairman
The Palestinian Liberation Organization

اتفاق اعلان المبادىء في أوسلو ١٩٩٣/٨/٩

بالأحرف الأولى: أبو علاء ـ حسن عصفور ـ أوري سفير ـ يوئيل زينغر

Final agreed draft of August 19, 1993

DECLARATION OF PRINCIPLES ON
INTERIM SELF-GOVERNMENT ARRANGEMENTS

The Government of the State of Israel and the Palestinian team (in the Jordanian-Palestinian delegation to the Middle East Peace Conference) (the "Palestinian Delegation"), representing the Palestinian people, agree that it is time to put an end to decades of confrontation and conflict, recognize their mutual legitimate and political rights, and strive to live in peaceful coexistence and mutual dignity and security and achieve a just, lasting and comprehensive peace settlement and historic reconciliation through the agreed political process.

Accordingly, the two sides agree to the following principles:

Article I

AIM OF THE NEGOTIATIONS

The aim of the Israeli-Palestinian negotiations within the current Middle East peace process is, among other things, to establish a Palestinian Interim Self-Government Authority, the elected Council, (the "Council") for the Palestinian people in the West Bank and the Gaza Strip, for a transitional period not exceeding five years, leading to a permanent settlement based on Security Council Resolutions 242 and 338.

It is understood that the interim arrangements are an

Article XVI

ISRAELI-PALESTINIAN COOPERATION CONCERNING REGIONAL PROGRAMS

Both parties view the multilateral working groups as an appropriate instrument for promoting a "Marshall Plan", the regional programs and other programs, including special programs for the West Bank and Gaza Strip, as indicated in the protocol attached as Annex IV.

Article XVII

MISCELLANEOUS PROVISIONS

1. This Declaration of Principles will enter into force one month after its signing.
2. All protocols annexed to this Declaration of Principles and Agreed Minutes pertaining thereto shall be regarded as an integral part hereof.

Done at Washington, D.C., this ___ day of _____, 1993.

For the Government of Israel For the Palestinian Delegation

Witnessed By:

The United States of America The Russian Federation

Done at Washington, D.C., this ___ day of _____, 1993.

Subject to approval

For the Government of Israel

For the Palestinian Delegation

Witnessed By:

The United States of America

The Russian Federation

اتفاق اعلان المبادىء في واشنطن (١٩٩٣/٩/١٣) مع التصحيحات التي تمت في آخر لحظة، وتوقيعات التصحيحات من قبل يوئيل زينغر وهائل الفاهوم بالأحرف الأولى، ثم التوقيع النهائي من قبل: أبو مازن - بيريز - كريستوفر - كوزيريف.

DECLARATION OF PRINCIPLES ON
INTERIM SELF-GOVERNMENT ARRANGEMENTS

The Government of the State of Israel and the ~~Palestinian~~ P.L.O. team (in the Jordanian-Palestinian delegation to the Middle East Peace Conference) (the "Palestinian Delegation"), representing the Palestinian people, agree that it is time to put an end to decades of confrontation and conflict, recognize their mutual legitimate and political rights, and strive to live in peaceful coexistence and mutual dignity and security and achieve a just, lasting and comprehensive peace settlement and historic reconciliation through the agreed political process.

Accordingly, the two sides agree to the following principles:

2. All protocols annexed to this Declaration of Principles and Agreed Minutes pertaining thereto shall be regarded as an integral part hereof.

DONE at Washington, D.C., this thirteenth day of September, 1993.

For the Government of Israel:

For the P.L.O.:

Witnessed By:

The United States of America

The Russian Federation

DONE at Washington, D.C., this thirteenth day of September, 1993.

For the Government of Israel:

Shimon Peres

For the P.L.O.:

Witnessed By:

The United States of America

The Russian Federation

- 24 -

عباس، محمود، ***طريق أوسلو***، 242- 251.

الملحق رقم "7"

مكتب الناطق بلسان الخارجية الأمريكية

واشنطن دي سي

30أبريل، 2003

خارطة الطريق المعتمدة على الأداء للتوصل إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال قيام دولتين:

إنّ الحل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني القائم على وجود دولتين لن يتحقق إلا من خلال وقف العنف والإرهاب، عندما تكون للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بحزم ضد الإرهاب وتكون لديها الرغبة والقدرة على بناء ديمقراطية فعلية قائمة على التسامح والحرية، ومن خلال استعداد إسرائيل للعمل ما تقتضيه الضرورة لبناء دولة فلسطينية ديمقراطية، وكذلك من خلال قبول كلا الطرفين بشكل واضح لا يقبل التأويل لهدف التوصل إلى تسوية مبنية على التفاوض يتم شرحها فيما يلي. تساعد الرباعية الدولية وتُسهّل عملية تطبيق الخطة بدءًا بمرحلتها الأولى، بما في ذلك تنظيم محادثات مباشرة بين الجانبين حسبما تقتضيه الضرورة. وتُحدّد الخطة جدولا زمنيًا واقعيًا للتطبيق. ولكن نظرًا لكون الخطة تعتمد على الأداء فإنّ تحقيق تقدم يستلزم بذل جهود مخلصة من كلا الطرفين ويعتمد على هذه الجهود وعلى امتثال الطرفين للالتزامات التي يتم شرحها لاحقًا. وإذا ما وفى الطرفان بالتزاماتهما بسرعة، فإن التقدم داخل المراحل وبين المراحل سيتم قبل الموعد المحدّد في الخطة. أمّا عدم الوفاء بالالتزامات فسيعوق التقدم.

إنّ التوصل إلى تسوية من خلال التفاوض بين الطرفين سيتمخض عن إقامة دولة فلسطينية مستقلّة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش بسلام وبأمان جنبًا إلى جنب مع إسرائيل والدول المجاورة الأخرى. وستحلّ التسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وتضع حدًا للاحتلال الذي بدأ عام 1967، وذلك استنادًا إلى أسس مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن الدولي 242 و338 و1397، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي توصل إليها الطرفان ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله التي أقرّتها قمة جامعة الدول العربية في بيروت والتي تدعو إلى الاعتراف بإسرائيل في إطار تسوية شاملة كدولة مجاورة تعيش بسلام وأمان. وتُعتبر هذه المبادرة عنصرًا حيويًا في الجهود الدولية الرامية إلى دفع سلام شامل على جميع المسارات، بما في ذلك المساران السوري-الإسرائيلي واللبناني-الإسرائيلي.

تجتمع الرباعية الدولية بشكل متنظم على مستويات عالية لتقييم أداء الطرفين في تطبيق الخطة. وفي كل مرحلة يتعيّن على الطرفين تطبيق التزاماتهما بالتوازي إلا إذا حددّت الخطة شيئًا آخر خلافًا لذلك.

المرحلة الأولى: وقف الإرهاب والعنف، تطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات الفلسطينية- من الآن وحتى أيار مايو 2003

في المرحلة الأولى، يلتزم الفلسطينيون على الفور بوقف العنف بشكل غير مشروط وفقًا للخطوات المفصلة فيما يلي؛ ويجب أن ترافق مثل هذه العملية خطوات داعمة من جانب إسرائيل. ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون تعاونهم الأمني بناء على خطة تِينِيت لوقف العنف والإرهاب والتحريض بواسطة أجهزة أمنية فلسطينية فعّالة أعيدت هيكلتها. ويبدأ الفلسطينيون بإجراء إصلاحات سياسية شاملة تمهيدًا لقيام دولة، بما في ذلك صياغة الدستور الفلسطيني وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة ومفتوحة على أساس تلك الخطوات. وتتخذ إسرائيل جميع الخطوات اللازمة للمساعدة في إعادة تطبيع الحياة الفلسطينية. وتنسحب إسرائيل من مناطق فلسطينية احتلّتها اعتبارًا من 28 من أيلول سبتمبر 2000 حيث تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه في ذلك الوقت، مع تقدم في مجالي الأداء الأمني والتعاون. وتُجمّد إسرائيل كذلك أي نشاط استيطاني تماشيًا مع تقرير ميتشِل.

في مستهلّ المرحلة الأولى:

* تُصدر القيادة الفلسطينية بيانًا جليًا لا لبس فيه يؤكد حق إسرائيل في الوجود بسلام وأمان ويدعو إلى وقف إطلاق نار فوري وبدون شروط وإلى وقف العمليات المسلحة وجميع أعمال العنف ضد إسرائيليين في كل مكان. وتتوقف جميع المؤسسات الفلسطينية الرسمية عن التحريض ضد إسرائيل.

* تُصدر القيادة الإسرائيلية بيانًا جليًا لا لبس فيه يؤكد التزام إسرائيل برؤيا الدولتين تعيش بموجبها دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة بسلام وأمان إلى جانب دولة إسرائيل، كما ورد في خطاب الرئيس بوش. ويدعو البيان كذلك إلى وضع حدّ للعنف ضد الفلسطينيين في كل مكان. وتتوقف المؤسسات الإسرائيلية عن التحريض ضد فلسطينيين.

الأمن

* يعلن الفلسطينيون بشكل واضح عن وضع حد للعنف وللإرهاب ويبذلون جهودًا ملحوظة على الأرض لاعتقال وعرقلة عمل ولجم أفراد أو جماعات ترتكب هجمات عنيفة أو تُخطط لارتكابها ضد إسرائيليين في أي مكان.

* يبدأ جهاز الأمن الفلسطيني بعد إعادة هيكلته وإعادة تركيز عمله بعمليات مستمرّة ومُحددّة الأهداف وفعالة بهدف مواجهة جميع العناصر الضالعة في الإرهاب والقضاء على القدرات والبنى التحتية الإرهابية. ويشمل هذا النشاط مصادرة أسلحة غير مرخّصة وتعزيز سلطة الأمن الخالية من أي علاقة بالإرهاب وبالفساد.

*لا تقوم حكومة إسرائيل بأي أعمال لزعزعة الثقة بما في ذلك عمليات طرد وهجمات على مدنيين؛ مصادرة و/أو هدم منازل وممتلكات فلسطينية كإجراء عقابي أو كإجراء يستهدف تسهيل أعمال بناء إسرائيلية، هدم مؤسسات وبنية تحتية فلسطينية وغيرها من الإجراءات التي حُدّدت في خطة عمل تِينيت .

*إعتمادًا على الآليات القائمة والوسائل المتوفّرة على أرض الواقع، يبدأ ممثلو الرباعية الدولية نشاطات مراقبة وتشاور غير رسمية مع الطرفين حول إنشاء آلية مراقبة رسمية وسبل تفعيلها.

*تطبيق ما اتُفق عليه في الماضي بالنسبة لقيام الولايات المتحدة بإعادة البناء والتأهيل واستئناف خطة التعاون الأمني بمشاركة هيئة مراقبة خارجية (الولايات المتحدة- مصر–الأردن). وتأييد الرباعية الدولية للمساعي للتوصل إلى وقف إطلاق نار دائم وشامل.

• دمج جميع المنظمات الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تخضع لوزير داخلية مُخوَل الصلاحيات اللازمة.

• استئناف التعاون الأمني وغيره من المهام التي حُدّدت في خطة عمل تِينِيت تدريجيًا بين قوات الأمن الفلسطينية التي أعيدت هيكلتها وتدريبها ونظرائها من جيش الدفاع الإسرائيلي، بما في ذلك عقد اجتماعات على مستوى المسؤولين الكبار بشكل منتظم وبمشاركة مسؤولين أمنيين من الولايات المتحدة.

*تُوقف الدول العربية التمويل العام والخاصّ وجميع أشكال الدعم الأخرى لجماعات تؤيد وتمارس العنف والإرهاب.

*تنقل جميع الجهات المانحة التي تدعم الفلسطينيين الأموال بواسطة حساب الخزانة الوحيد التابع لوزارة المالية الفلسطينية.

*لدى تحقيق تقدم في الأداء الأمني الشامل، ينسحب جيش الدفاع الإسرائيلي تدريجيًا من مناطق تم احتلالها منذ ال28 من أيلول سبتمبر 2000 ويعود الطرفان إلى الوضع الذي كان قائمًا قبل ال28 من أيلول سبتمبر 2000. وتنتشر قوات الأمن الفلسطينية مجدّدًا في مناطق يخليها جيش الدفاع الإسرائيلي.

بناء المؤسسات الفلسطينية

* العمل الفوري على إطلاق عملية موثوق بها لصياغة مسودة دستور للدولة الفلسطينية، وتقوم اللجنة الدستورية بأسرع وقت ممكن بتعميم مسودة الدستور الفلسطيني المبنيّ على ديمقراطية برلمانية قوية ومجلس وزاري يترأسه رئيس وزراء يتمتع بالصلاحيات اللازمة، لغرض إجراء النقاش العام وإبداء الملاحظات بشأنه .

*تعيين رئيس وزراء أو مجلس وزاري انتقالي يتمتع بالصلاحيات التنفيذية اللازمة/ هيئة لاتخاذ قرارات.

*تفسح حكومة إسرائيل المجال أمام تحركات مسؤولين فلسطينيين بشكل كامل لغرض المشاركة في دورات المجلس التشريعي ومجلس الوزراء الفلسطينيين وفي نشاطات إعادة التأهيل الأمنية الخاضعة لمراقبة دولية بالإضافة إلى نشاطات تتعلّق بالانتخابات والإصلاحات وغيرها من الإجراءات الداعمة ذات العلاقة بمساعي الإصلاح.

*مواصلة تعيين وزراء فلسطينيين يتمتعون بصلاحيات لتنفيذ الإصلاحات الجذرية. استكمال المزيد من الإجراءات لإنجاز فصل حقيقي للسلطات، بما في ذلك إجراء الإصلاحات القضائية الفلسطينية اللازمة لتحقيق هذا الغرض.

*تشكيل لجنة انتخابات فلسطينية مستقلة. وقيام المجلس التشريعي الفلسطيني بإعادة النظر وتعديل قانون الانتخابات.

*الأداء الفلسطيني وفقًا للمعايير القضائية والإدارية والاقتصادية التي حدّدتها المجموعة الدولية الخاصة بالإصلاحات الفلسطينية.

*يجري الفلسطينيون انتخابات حرّة ومفتوحة ونزيهة في أسرع وقت ممكن، استنادًا إلى الخطوات المذكورة آنفًا وفي إطار إجراء نقاش مفتوح وشفافية عملية لانتخاب المرشحين وإجراء الحملة الانتخابية بناء على تعدّدية حزبية وحرية .

* تقوم الحكومة الإسرائيلية بتسهيل تقديم المساعدة من مجموعة العمل للانتخابات، وتسجيل أصحاب حق الاقتراع وتنقل المرشحين والمسؤولين عن الانتخابات. وتقدم الحكومة الإسرائيلية المساعدة للمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالعملية الانتخابية.

*تُعيد حكومة إسرائيل فتح الغرفة التجارية الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية التي أغلِقت في شرقي أورشليم القدس بناء على تعهدها بالتقيّد تمامًا بالاتفاقيات السابقة بين الطرفين.

الاستجابة للأوضاع الإنسانية

*تتخذ إسرائيل إجراءات لتحسين الأوضاع الإنسانية. وتُطبق إسرائيل والفلسطينيون توصيات تقرير بيرْتيني بكاملها بهدف تحسين الظروف الإنسانية ورفع حالات نظام منع التجوّل والتخفيف

من القيود المفروضة على تحركات الأشخاص ونقل البضائع ومنح حرية وصول كاملة وآمنة وغير محدودة للطواقم الدولية والإنسانية .

*تقوم لجنة الارتباط الخاصة بدراسة الأوضاع الإنسانية وسبل التطوير الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة وتُطلق حملة كبيرة لجمع تبرعات من الجهات المانحة بما في ذلك جمع أموال للمساعدة في مساعي الإصلاح.

* تواصل حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية عملية الترخيص لتحصيل العائدات وتحويل الأموال بما في ذلك المتأخرات بناء على آلية مراقبة شفافة ومُتّفق عليها.

*تواصل الجهات المانحة دعمها بما في ذلك زيادة مبالغ الأموال التي تُحوَّل بواسطة منظمات طوعية ومنظمات غير حكومية إلى برامج منظمة "شعب إلى شعب" وإلى تطوير القطاع الخاص ومبادرات في المجتمع المدني.

المستوطنات

*تقوم حكومة إسرائيل على الفور بإخلاء النقاط الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار مارس 2001.

*تُجمّد حكومة إسرائيل جميع النشاطات الاستيطانية (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات) تماشيًا مع تقرير مِيتشِيل.

المرحلة الثانية: مرحلة انتقالية – حزيران يونيو 2003- كانون الأول ديسمبر 2003

تتركّز الجهود في المرحلة الثانية على إنشاء دولة فلسطينية مستقلّة ذات حدود مؤقتة ورموز سيادة تعتمد على دستور جديد كمحطّة على الطريق لتسوية الوضع الدائم. وكما ذكر آنفًا، يُمكن تحقيق هذا الهدف عندما تكون للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بحزم ضد الإرهاب وتكون ذات رغبة وقدرة على بناء ديمقراطية فعلية تقوم على التسامح والحرية. ولدى قيام مثل هذه القيادة وقيام مؤسسات مدنية وهياكل أمنية أدخلت فيها إصلاحات، يحظى الفلسطينيون بالتأييد الفعال من الرباعية الدولية والمجتمع الدولي الأوسع لإقامة دولة مستقلّة وقابلة للحياة.

إنّ التقدم في المرحلة الثانية يعتمد على إجماع في رأي أعضاء الرباعية الدولية بالنسبة لكون الظروف مواتية للمضي قدمًا وسيأخذ بالحسبان أداء كلا الطرفين. وتبدأ المرحلة الثانية والتي تتّسم بتعزيز ومواصلة الجهود لتطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات الفلسطينية، تبدأ بعد إجراء انتخابات فلسطينية وتنتهي بإقامة محتملة لدولة فلسطينية مستقلّة ذات حدود مؤقتة في 2003، وتشمل أهداف هذه المرحلة الأداء الأمني الشامل والمستمر والتعاون الأمني الفعال ومواصلة تطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات ومواصلة العمل على تحقيق الأهداف التي

حُدّدت في المرحلة الأولى وإقرار دستور ديمقراطي فلسطيني واستحداث منصب رئيس وزراء رسميًا، بالإضافة إلى تعزيز الإصلاح السياسي وإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

*مؤتمر دولي: ينعقد بمبادرة الرباعية الدولية، بالتشاور مع الطرفين، فور إجراء انتخابات فلسطينية ناجحة لدعم وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وللشروع في عملية ستؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلّة ذات حدود مؤقتة .

•يكون مثل هذا الاجتماع شاملا ويعتمد على هدف تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط (يشمل السلام بين إسرائيل وسوريا وبين إسرائيل ولبنان) ويقوم على المبادئ التي حُددت في مقدّمة هذه الوثيقة.

• تعيد الدول العربية العلاقات التي كانت تقيمها مع إسرائيل قبل الانتفاضة (مكاتب تجارية إلخ)تُستأنف المحادثات المتعددة الأطراف على مواضيع مختلفة بما في ذلك الموارد المائية الإقليمية والبيئة والتنمية الاقتصادية واللاجئين ومراقبة السلاح .

* تُستكمل صياغة دستور جديد لدولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلّة وستُقرّها المؤسسات الفلسطينية المعنية. وستجري جولة جديدة من الانتخابات، في حالة الضرورة، بعد عملية إقرار الدستور الجديد.

*يتم تشكيل مجلس وزاري للإصلاح له صلاحيات ويترأسه رسميًا رئيس وزراء، تماشيًا مع مسودة الدستور.

*استمرار الأداء الأمني الشامل بما في ذلك تعاون أمني فعال بناء على الأسس التي حُدّدت في المرحلة الأولى.

*إقامة دولة فلسطينية مستقلّة ذات حدود مؤقتة من خلال إجراء اتّصالات إسرائيلية فلسطينية تنطلق من المؤتمر الدولي. وستشمل هذه العملية تطبيق الاتفاقيات السابقة لتوفير أكبر قدر من التقارب الإقليمي، بما في ذلك إجراءات بشأن المستوطنات تتزامن وإنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

*دور دولي معزز في مراقبة المرحلة الانتقالية بدعم فعال ومستمر وتنفيذي من الرباعية الدولية.

*يعمل أعضاء الرباعية الدولية على الحصول على الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية بما في ذلك احتمال انضمامها كعضو إلى الأمم المتحدة.

المرحلة الثالثة : اتفاق على الوضع الدائم وإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني 2004-2005

يتم الانتقال إلى المرحلة الثالثة بناء على إجماع لدى أعضاء الرباعية الدولية وسيأخذ بالحسبان عمليات كلا الطرفين ومراقبة الرباعية الدولية. وتشمل أهداف المرحلة الثالثة تعزيز الإصلاح وتدعيم المؤسسات الفلسطينية وأداء أمني فلسطيني مستمرّ وفعّال، بالإضافة إلى مفاوضات إسرائيلية فلسطينية تستهدف التوصل إلى اتفاق على الوضع الدائم في 2005.

• المؤتمر الدولي الثاني: تدعو الرباعية الدولية بالتشاور مع الطرفين إلى عقد مؤتمر دولي في مطلع عام 2004 لإقرار اتفاقية يكون قد تم التوصل إليها بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلّة ذات حدود مؤقتة، وللشروع رسميًا في عملية، بدعم فعلي ومستمرّ وتنفيذي من الرباعية الدولية، ستُسفر في نهاية المطاف عن تسوية دائمة ونهائية في عام 2005، بما في ذلك تسوية تشمل قضايا الحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات. ويهدف المؤتمر كذلك إلى دعم إحراز تقدم نحو تسوية شاملة في الشرق الأوسط بين إسرائيل ولبنان وبين إسرائيل وسوريا، سيتم التوصل إليها في أسرع وقت ممكن .

• استمرار التقدم الشامل والفعال في جدول الأعمال الخاص بالإصلاح الذي وضعته مجموعة العمل تمهيدًا لاتفاقية الوضع الدائم.

• مواصلة الأداء الأمني المستمرّ والفعال والتعاون الأمني المستمر والفعال بناء على الأسس التي حُدّدت في المرحلة الأولى.

• جهود دولية لتسهيل الإصلاح وتدعيم المؤسسات الفلسطينية، تمهيدًا لاتفاق على الوضع الدائم .

• يتوصل الطرفان إلى اتفاق شامل ونهائي على الوضع الدائم يضع حدًا للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني في 2005، من خلال تسوية يتفاوض عليها الطرفان تعتمد على قرارات مجلس الأمن الدولي 242 و338 و 1397، التي تُنهي الاحتلال الذي بدأ في 1967 وتنصّ على حل مُتفق عليه ومُنصف وعادل وواقعيّ لقضية اللاجئين وعلى حلّ يتم التوصل إليه بالتفاوض بالنسبة لمكانة القدس، يتخذ بالحسبان الهموم الدينية لكلا الطرفين ويدافع عن المصالح الدينية لليهود وللمسيحيين وللمسلمين في العالم بأسره، ويحقق رؤيا قيام دولتين أي إسرائيل ودولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلّة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيشان جنبًا إلى جنب بسلام وأمان.

• موافقة الدول العربية على إقامة علاقات كاملة وطبيعية مع إسرائيل وضمان الأمن لجميع دول المنطقة في إطار سلام عربي إسرائيلي شامل.

موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ،

http://mfa.gov.il/MFAAR/KeyDocuments/PeaceProcess/Pages/roadmap.aspx

الملحق رقم "8"

بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله"

صدق الله العظيم

بناء على المبادرة الكريمة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي فتح وحماس، في الفترة من 19-21 محرم 1428 هجرياً الموافق ل 6-8 فبراير 2007، حوارات الوفاق والاتفاق الوطني الفلسطيني، وقد تكللت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح، حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أولاً : التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني وإتخاذ كافة الاجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للإحتلال، وتحقيق الاهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وإعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية. وفي هذا الاطار تقدم الشكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة.

ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق إتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في إتخاذ الاجراءات الدستورية لتكريسها.

ثالثاً: المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتسريع عمل اللجنة التحضيرية إستناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق. وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعاً : تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق إتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نزف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية وجماهير أمتنا العربية والإسلامية وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد إلتزامنا بهذا الاتفاق نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال وإستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الاساسية، وفي مقدمتها قضية القدس والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان.

والله الموفق

مكة المكرمة في 21 محرم 1428 هـ

الموافق ل 8 فبراير 2007 م

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع لجنة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

2007-02-08

الحضور:

الأخ د. خليل الحية	الأخ/ روحي فتوح
الأخ د. سمير أبو عيشة	الأخ/ عزام الأحمد
الأخ عزت الرشق	الأخ/ ماهر مقداد
الأخ د. غازي حمد	

بعد المناقشات والمداولات بين الطرفين تم التوصل للإتفاق التالي :

أولاً: تحصل حركة حماس على الوزارات التالية:

1- التربية والتعليم العالي
2- الأوقاف والشؤون الدينية
3- الاقتصاد الوطني
4- العمل
5- الحكم المحلي
6- الشباب والرياضة
7- العدل
8- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
9- وزارة من نصيب حركة حماس تسمى بعد التوافق مع الكتل البرلمانية

ثانياً: تحصل حركة فتح على الوزارات التالية:

1- الصحة
2- الشؤون الاجتماعية
3- الأشغال العامة والاسكان
4- المواصلات
5- الزراعة
6- الأسرى

ثالثاً: تم التوافق على أن تسمي حركة حماس مستقلين الوزارات التالية:
التخطيط ووزير دولة

رابعاً: تسمي حركة فتح مستقلين

خامساً: الوزارات الثانية: الإعلام، السياحة، المرأة والثقافة تعين بحسب التوافق بين رئيس الوزراء والكتل البرلمانية، على أن تكون ثلاث وزارات لكتل البرلمانية فيها تختار حماس الوزارة الرابعة.

سادساً: رئيس الوزراء تسميه حماس (إسماعيل هنية) و نائب رئيس الوزراء يتم تسميته من قبل الأخ الرئيس من الوزارة بالتوافق مع رئيس الوزراء.
الوزارات السيادية الثلاث تم تسميها على النحو التالي:

أ- الخارجية: مستقل مقبول من الجانبين (د. زياد أبو عمرو)

ب- المالية: من نصيب الكتل البرلمانية (د.سلام فياض) كثلة الطريق الثالث

الداخلية: مستقل تسميه حركة حماس ويوافق عليه سيادة الرئيس

سابعاً: بدء الاجراءات الدستورية بالنسبة لتشكيل الحكومة الجديدة حسب القانون.
ثامناً: يتم حسم تسمية وزير الخارجية كمستقل على حساب فتح أو حماس من قبل الرئيس ورئيس الوزراء المكلف.

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
د. خليل اسماعيل

حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)
عزام الاحمد

اتفاق مكة 2007، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4883.

المصادر والمراجع

الوثائق

- الأمم المتحدة، **منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917- 1988**،نيويورك، 1990.
- الرجوب، يونس، **محطات ومواقف في مسيرتنا التحريرية حركة فتح من انتفاضة الحجارة إلى بناء السلطة**، منشورات حركة فتح ، الكراسة الرابعة.
- ***سلسلة الوثائق العربية لعام 1969م***، بيروت، الجامعة اللبنانية، 1971م.
- ***القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية***، المجلس التشريعي الفلسطيني، 2003.
- ***قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1947- 1974م*** تحقيق جورج طعمه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، أبو ظبي، ط2، 1975.
- ***قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي،مؤسسة الدراسات الفلسطينية***، مج2، 1975- 1981م،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1،لبنان، 1994م.
- ***قرارات مجلس جامعة الدول العربية***، المجلد الثالث،مركز التوثيق والمعلومات،القاهرة 1988.
- ***الكتاب السنوي لفتح لعام 1968م***، فتح، الإعلام المركزي، 20/شباط/ 1969.
- ***كتاب فتح السنوي 1969***، سلسلة عالم المعارف، 1969م.
- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968م***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،ط1 بيروت، 1971م.
- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1969***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،ط1 بيروت 1972م.
- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت 1974م.

- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1971***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1975م.
- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1973***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1976م.
- ***الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت 1977م.
- ***منشورات مكتب التعبئة والتنظيم*** ، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من الجذور إلى قيادة المستقبل.
- ***الميثاق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية***، 1964م.
- نضال البعث، ***القطر السوري 1943- 1949 من معركة الاستقلال إلى نكبة فلسطين والانقلاب العسكري الأول***، ج1، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط4، بيروت، شباط، 1976م.
- ***الوثائق الأردنية لعام 1969م***، وزارة الإعلام، الأردن.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1965***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت .
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966م***، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 1967م.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967م***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1969م.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1968م***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1970م.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969م***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1971م.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970م***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1972م.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971م***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1974م.

- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1973م***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1976م.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974م***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،ط1، 1976م.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976م***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،ط1،بيروت 1978م.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977م***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1978م.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978م***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1980م.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام1980م***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 1981م.
- ***الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981م***، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1،بيروت 1982م.
- ***وثائق فلسطين***، مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839- 1987،دائرة الثقافة،منظمة التحرير الفلسطينية، 1987م.
- ***الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان***، التقرير السنوي الثالث عشر، 2007.
- ***يوميات ووثائق الوحدة العربية 1986م***، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1987م.

الدوريات

- أحمد، سامي:

الدولة الفلسطينية مشاريع متعثرة ، مجلة تسامح ، ع 32، السنة9، نيسان 2011م، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية 1967- 1993م، مجلة جامعة الأزهر بغزة، ، م 13، العدد"1" B.

- أبراش، إبراهيم، ***الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية الميثاق الوطني ومقررات المجالس الوطنية الفلسطينية*** ،مجلة رؤية، ع5، 2001.
- الأزعر، محمد، ***الرؤية المصرية للحكم الذاتي الفلسطيني 1972- 1978***، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 14، ربيع 1993.
- أبو أسوان، هادي، ***شهادات من معركة الكرامة***، شؤون فلسطينية، ع 8، نيسان/ 1972م.
- اشتيه ، عماد وآخرون ، ***أسباب تراجع مكانة فتح ، مجلة الدراسات الفلسطينية*** ،ع 79،2009.

البيادر السياسي، ع 467،القدس، 26/ تشرين الأول / 1991.

- ***بيان حركة فتح***، فلسطين الثورة، عدد خاص في 1/كانون الثاني/1978.
- ***بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول اتفاقية كامب ديفيد***، شؤون فلسطينية، ع 84 ، تشرين الثاني 1978م.
- ***الثورة الفلسطينية***، ع4، نيسان/ 1968.
- حجازي ، محمد، ***الديمقراطية والإسلام السياسي فلسطين نموذجا***، مجلة سياسات، ع 6، رام الله، 2008.
- حرب، أسامة الغزالي، ***حول مستقبل المقاومة الفلسطينية***، مجلة السياسة الدولية، ع 70، 1982.
- الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ***جولة جديدة على طريق التحرير والعودة***، شؤون فلسطينية، ع 27، تشرين الثاني/1973.
- الحسن، خالد، الدولة الفلسطينية شرط أساسي للسلام العالمي، ***شؤون فلسطينية***، تموز/ 1982م، ع 128.
- حسين، حسين السيد، ***معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام 1979م وأثرها على دور مصر الإقليمي***، مجلة دراسات تاريخية،ع 117- 118/ كانون الثاني- حزيران/ 2012م.
- ح.ف، ***المساهمة الفلسطينية في التحضير للقمة العربية***، شؤون فلسطينية،ع 97، كانون الأول 1979م.
- حواتمه، نايف، ***المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة***، مجلة شؤون فلسطينية، ع30، شباط/ 1974م.

- حوراني، فيصل:

الفكر السياسي الفلسطيني أهم المحطات، مجلة رؤية، ع1، 2000.

منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية، شؤون فلسطينية، ع 99، شباط/ 1980.

- ***خطاب أبو عمار في مؤتمر جنيف***، فلسطين الثورة، ع 474، 10/ أيلول/ 1983م.
- خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش ،***مجلة مركز التخطيط الفلسطيني***، ع 7- 8، حزيران- كانون الأول/ 2002.
- خلف، صلاح، ***فتح من الفكرة إلى الولادة إلى العمل***، مجلة فلسطين الثورة ، ع خاص، 1979.
- خليل، عاصم، ***إشكاليات السلطة الدستورية في ضوء الواقع الفلسطيني***، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 63، 2005.
- درويش، مصطفى، ***نضال الشعب الفلسطيني 1920- 1948م***، مجلة شؤون عربية، ع 56 كانون الأول/ 1988م.
- رباح، يحيى، ***حركة فتح في مؤتمرها السادس رؤى ونتائج ودور جديد***، مجلة تسامح، ع 27 مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2009.
- رشيد، محمد، ***نحو فلسطين ديمقراطية***، شؤون فلسطينية، ع 1، آذار/ 1971.
- الريماوي، أحمد، ***المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين***، الاتحاد العام للكتاب الصحفيين ، السعودية، 2005، ط1.
- السامرائي، عبد الله، ***حركة القومين العرب***، المستقبل العربي ، ع 84، 1986.
- سخنيني، عصام:

شهريات المقاومة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، ع 24، آب/ 1973.

شهريات المقاومة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، ع 45، أيار/ 1975.

الكيان الفلسطيني1964- 1974، شؤون فلسطينية، ع41- 42، كانون الثاني/ 1974.

سماره، سميح، ***المؤتمر الرابع لحركة فتح التقدم في إطار الوحدة***، شؤون فلسطينية، ع 104، تموز/ 1980.

- سليمان، جابر، ***ملامح ما بعد بيروت***، شؤون فلسطينية، ع 133 - 132، تشرين الثاني – كانون الأول/ 1982

- أبو سيف، عاطف، ***النظام السياسي الفلسطيني***، مجلة سياسات، ع 5، 2009.

شؤون فلسطينية، ع 24، آب/ .1973

- شاهين، احمد :

منظمة التحرير الفلسطينية من حصار إلى أخر، شؤون فلسطينية، عدد148، تموز/ 1985م

منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية إلى الاستقلال 1964- 1974، مجلة شؤون فلسطينية،ع 142- 143،1985.

- شفيق ، منير، ***معركة الكرامة***، شؤون فلسطينية ، ع 19، آذار/ 1973.
- الشيخ خليل، نهاد، ***البناء الداخلي لحركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة 1967- 1987***

مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرين، ع1،كانون الثاني/2012.

- صافي، خالد، ***موقف الفصائل الفلسطينية من استحقاق الدولة***، منتدى غزة للدراسات السياسية و الإستراتيجية، بدون ع، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2011.
- صايغ، فايز، ***كامب ديفيد وفلسطين*** ، شؤون فلسطينية ،ع 85، كانون الأول / 1978م.
- عبد الشافي، حيدر، ***خطابه في مؤتمر مدريد***، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مج2، ع8، 1991م.
- عبد العاطي، بدر، ***القضية الفلسطينية... واحتمالات التسوية***، مجلة السياسة الدولية، ع 105،القاهرة، تموز/ 1990.
- عدوان، كمال، ***فتح الميلاد والمسيرة***، شؤون فلسطينية، ع 17، كانون الثاني/ 1973.
- عرفات،ياسر، ***ثورتنا كلمة سر الأمة***، شؤون فلسطينية، ع 86، كانون الثاني / 1979
- عمر، محجوب، فلسطين الديمقراطية: ***هدف وخطة حتمية وتاريخية***، شؤون فلسطينية، ع 41- 42، شباط – آذار، 1975م.
- أبو عياش، رائد، ***الوضع القانوني لمنظمة التحرير***، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، ع 25، حزيران/ 2009م.
- غالي، بطرس، ***سياسة مصر الخارجية في وحدة ما بعد السادات***، مجلة السياسة الدولية ع 69، 1982م.
- الغول، عبد الحليم، ***دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشر***، مجلة الهدف، ع 940 كانون الأول/ 1988.

•فتح، ***تعميم صادر عن اللجنة المركزية لحركة فتح***، شباط/ 1984.
•فتح، ***قصة البلاغ الأول***، مجلة الثورة الفلسطينية، ع22.

•أبو فخر، صقر:
ملامح مرحلة ما بعد بيروت، شؤون فلسطينية، عدد 132، تشرين الثاني/1982م.
نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية – العربية، شؤون فلسطينية، عدد 135، شباط/ 1983م.

- ***فلسطين الثورة***، الصحيفة المركزية لمنظمة التحرير، ع 70، 2/ كانون الأول/ 1973.
- ***فلسطين الثورة***، عدد خاص، 1/ كانون الثاني/ 1979.
- ***فلسطين الثورة***، ع 273، 26/ آذار/ 1979.
- ***فلسطين الثورة***، ع 274، 2/ نيسان/1979.
- ***فلسطين الثورة***، ع 275، 9/ نيسان/ 1979.
- ***فلسطين الثورة***، ع 432، 13/تشرين الثاني/ 1982.
- قهوجي، حبيب، ***القصة الكاملة لحركة الأرض***، شؤون فلسطينية، ع1، آذار/ 1971.
- ***لماذا برنامج السلطة الوطنية بعد حرب تشرين***، فلسطين الثورة، ع 88، ، 17/نيسان/ 1974.
- المسلمي، إبراهيم، ***التضامن العربي في حرب أكتوبر***، السياسة الدولية،ع 98، تشرين الأول، 1989.
- المصري، رفيق، ***المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية والعشرين قراءة في الدلالات والقرارات***، مجلة البيان، ع7، مركز البيان للثقافة والإعلام، غزة ،1996.
- مفوضية التعبئة والتنظيم، ***المقدمة التاريخية للبرنامج السياسي " حركة فتح بين الثورة والدولة"***، مجلة فلسطين المسلمة، حزيران/ 1994م.
- ***من كلمة أبو جهاد في البقاع***، الثورة الفلسطينية، نشرة وفا، 3/كانون الثاني/1983.
- منصور، كميل، ***نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية- الإسرائيلية وتقويم لها***، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ع 14، بيروت، ربيع 1993م.
- ***منظمة التحرير-مركز التخطيط***، التقرير السياسي الأسبوعي 23/آب – 2/أيلول/ 1972، ع 26.

- موسى، صابر، ***القمة العربية*** ، شؤون فلسطينية،ع 96، تشرين الثاني/ 1979م.
- نشرة وفا، ***تصدر عن الوكالة الفلسطينية للأنباء***، 22/شباط/1983.

جرائد

- ***جريدة الأنباء***، ع 1726، 17/ حزيران/ 1974م.
- ***جريدة الأيام***، ع 2137، 4/ تموز/2002.
- ***جريدة الأيام***، ع 2428، 24/ تشرين الأول/2002.
- ***جريدة الأيام***، ع 2435، 31/ تشرين الأول /2002.
- ***جريدة الأيام***، ع 2446، 11/ تشرين الثاني/2002.
- ***جريدة الأيام***، ع 2564،15/آذار/2003.
- ***جريدة الأيام*** ، ع 2610،30/ نيسان/2003.
- ***جريدة الأيام***، ع 2614، 4/أيار/2003.
- ***جريدة الأيام***، ع 2617، 7/ أيار/2003.
- ***جريدة الأيام***، ع 2635، 25/أيار/2003.
- ***جريدة الأيام***، ع 2638، 28/ أيار/2003.
- ***جريدة الأيام***، ع 2640، 30/ أيار/.2003
- ***جريدة الأيام***، ع 2641، 31/ أيار/2003.
- ***جريدة الأيام***، ع 2660، 19/حزيران/2003.
- ***جريدة الأيام***، ع 2665، 24/حزيران/2003.
- ***جريدة الأيام***،ع 3599، 27/كانون الثاني/ 2006، ع 3599
- ***جريدة الأيام*** ، ع 4093- 44098، 10-14/حزيران/ 2007
- ***جريدة الدستور*** ، ع 566، 2/ تشرين الثاني/ 1968م.
- ***جريدة الدستور***، ع 568، 5/ تشرين الثاني/ 1968م.
- ***جريدة فتح اليومية***، ع 35، الجمعة 24/ تموز/ 1970.
- ***جريدة فتح اليومية***، ع 36، 26/ تموز/ 1970.
- ***جريدة القدس***، ع 341، 29/ كانون الأول/ 1969م.
- ***جريدة القدس*** ، ع 1524، 22/ تشرين الأول/ 1973م

- ***جريدة القدس***، ع 1808، 22/ أيلول / 1974م.
- ***جريدة القدس***، ع 2056، 6/ حزيران/ 1975م.
- ***جريدة القدس*** ،ع 4387، 1/ آب/ 1981م.
- ***جريدة القدس***، ع 4629، 5/ نيسان/ 1982م.
- ***جريدة القدس***، ع 4630، 6/ نيسان/ 1982م.
- ***جريدة القدس***، ع 4632، 8/ نيسان/ 1982م.
- ***جريدة القدس*** ، ع 4690، 5/ حزيران/ 1982.
- ***جريدة القدس***، ع 4714، 29/ حزيران/ 1982م.
- ***جريدة القدس***، ع 12126، 27/ أيار/2003.
- ***جريدة القدس***، ع 12136، 5/حزيران/2003.
- ***جريدة القدس***، ع 12152، 21/حزيران/2003.
- ***جريدة القدس***، ع 12158، 27/حزيران/2003.
- ***جريدة القدس***، ع 13069، 4/شباط/ 2006.
- ***جريدة القدس***، ع 13148، 28/آذار/2006.
- ***جريدة القدس***، ع 13586، 14/حزيران/ 2007.
- ***جريدة القدس***، ع 14358، 4/ آب/ 2009.
- ***جريدة القدس***، ع 14359، 5/ آب/ 2009.
- ***جريدة القدس***، ع 14363، 9/ آب/ 2009.
- ***جريدة القدس***، ع 14366، 12/ آب/ 2009.
- ***جريدة القدس***، ع 14371، 17/ آب/ 2009.
- ***جريدة النهار*** ، ع 2346، 10/ أيلول/ 1993م.
- ***جريدة هارتس***، 20/ تشرين الثاني، 1967م.
- ***جريدة هارتس***، 18/ حزيران/ 1967م.
- ***جريدة هارتس***، 20/ تشرين الأول/ 1967م.
- ***جريدة هارتس***، 11/ كانون الأول/ 1968م.
- ***جريدة هارتس***، 24/ أيار/ 1969م.

الموسوعات

- الكيالي، عبد الوهاب، ***موسوعة السياسة***، 7 أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3 بيروت ، ودار الفارس، الأردن ، 1995م.
- المرعشلي، أحمد وآخرون، ***الموسوعة الفلسطينية***، القسم العام في أربعة مجلدات، هيئة الموسوعة الفلسطينية،دمشق، 1984.

الكتب باللغة العربية

- أبراش، إبراهيم، ***البعد القومي للقضية الفلسطينية***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
- إبراهيم، زكريا، ***مشاريع تسوية قضية فلسطين 1920- 1991م***، فلسطين، 1991م.
- الأحمد، نجيب، ***فلسطين تاريخاً ونضالاً***، دار الجليل للنشر،عمان ، 1985.
- الأزعر، محمد، ***حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين***، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- الأسطل، رياض، ***الفلسطينيون الهوية السياسية والانتماء الحضاري***،غزة، ط2، 1999.
- اندرلين، شارل:
- ***أسرار المفاوضات الإسرائيلية العربية 1917- 1997***، جزأين، ترجمة صياح الجهيم، دار الفاضل للتأليف والترجمة، ط1، 1998.
- ***أسرار المفاوضات الإسرائيلية العربية 1977- 1997م***، ترجمة صياح الجهيم، دار الفارس، دمشق، 1998م.
- باومغرتن، هلغى، ***تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1948- 1988م- من التحرير إلى الدولة-***، ترجمة محمد أبو زيد، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين – رام الله–، 2006م.
- البحيري، صلاح الدين، ***المدخل إلى القضية الفلسطينية*** ، مركز دراسات الشرق الأوسط ط1، عمان، 1997م.
- بدوان، علي، ***صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة النشأة والمصائر***، دار صفحات، دمشق،2008.

• بدوان، نبيل، والسهلي، علي، ***الانعطافات الفلسطينية- حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى***، الأوائل للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

• براون، ناثان، ***مسودة دستور فلسطين المسودة الثالثة***، مركز الفلسطينية للبحوث السياسية والمسحية، رام الله ، 2003

• بريغمان، آهرون، ***إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاماً***، ترجمة سالم سليمان العيسى الأوائل ط1،سوريا ، 2002م.

• بقرادوني، كريم، ***السلام المفقود***، دار الجليل للطباعة والنشر،ط1، دمشق، 1982م

• أبو بكر، توفيق :

مسيرة التسوية السياسية 1973- 1994، ط1، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، 1998.

معركة الكرامة الخالدة شهادات وكتابات الإعلام المركزي،1998.

• بهلوان، سمر وصالح، محمد ، ***دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية***، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ط1، 1998.

• توما، إيميل، ***منظمة التحرير الفلسطينية***،إصدار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي دار الاتحاد للطباعة والنشر، 1986.

• ***الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936- 1939م***، ترجمة احمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1989م.

• جابر، منذر، ***الشريط اللبناني المحتل*** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،ط1، بيروت ، 1999م

• حمزة، محمد، أبو جهاد :***أسرار بداياته وأسباب اغتياله***، القدس، الاتحاد العام للكتاب وأدباء فلسطين،2010.

• الحمد، جواد وآخرون، ***المدخل إلى القضية الفلسطينية***،مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط3، 1998م.

• الحسن ، خالد:

الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك (عمان 1985/2/11م) في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك، دار الجليل للنشر، عمان، 1985م.

فلسطينيات"1"، دار الكرمل- صامد، عمان، 1986م.

قراءة نقدية لثلاث مبادرات ، ط2، 1986.

- الحسن،خالد وآخرون، ***قادة فلسطينيون في حوار استراتيجي***، الكويت، مطابع القبس التجارية، 1987م.
- حسونة، خليل، ***الثورة الشعبية الفلسطينية- ثورة 1936م نموذجاً***، غزة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، ط1، 2001م.
- حسين، غازي، ***الفكر السياسي الفلسطيني1963- 1988***، دار دانية للطباعة والنشر،دمشق، 1993م.
- الحمد، جواد وآخرون، ***المدخل إلى القضية الفلسطينية*** ، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط3، 1998.
- حمدان ، سعيد، وآخرون، ***فلسطين والقضية الفلسطينية***، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، ط2، 2007.
- حواتمة، نايف:
- ***أوسلو والسلام الآخر المتوازن***، الأهالي للطباعة والنشر و التوزيع، ط1 سوريا ، وبيسان للنشر والتوزيع، لبنان، 1998م.

نايف حواتمة يتحدث، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط2، عمان، 1997م.

- الحوت، بيان، ***صبرا وشتيلا أيلول 1982م***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، لبنان 2003م.
- حوراني، فيصل :
- ***جذور الرفض الفلسطيني 1918- 1948***، شرق برس، قبرص، 1990.
- ***الفكر السياسي الفلسطيني 1964- 1974***،مركز أبحاث منظمة التحرير، بيروت، 1980.
- خلف، صلاح، ***فلسطيني بلا هوية***، عمان ، دار الجليل، ط2، 1996م.
- خلة، كامل، ***فلسطين والانتداب البريطاني 1922- 1939م***، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس الغرب، ط2، 1982م.

- الخولي، لطفي، ***الانتفاضة والدولة الفلسطينية***، القدس ، وكالة أبو عرفة، ط 2، 1989 .
- الدباغ، مصطفى، ***بلادنا فلسطين***، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، 2002.
- الدجاني، أحمد، ***لا للحل العنصري في فلسطين- شهادة على مدريد وأوسلو***، بيروت، دار المستقبل العربي، ط1.
- دروزة، محمد، ***القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها***، 3 أجزاء، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام، 1983م.
- الرفاعي ، احمد، ***ياسر عرفات سيد فلسطين والشهيد الخالد " 1929- 2004"***، مؤسسة منصور للطباعة والنشر، غزة، 2005.
- الريس، رياض، و نحاس، دنيا، ***المسار الصعب***، المقاومة الفلسطينية منظماتها أشخاصها وعلاقاتها، بيروت، النهار للخدمات الصحفية، 1976.
- الزعنون ، سليم ، ***في ذكرى انطلاقة حركة فتح*** ، عمان، المجلس الوطني الفلسطيني، 1996م.
- زكار، زاهر، ***الغزو الإسرائيلي للبنان 1982م بين الأهداف والنتائج***، منشورات الإشعاع الفكري ،ط1، فلسطين، 2000م.
- زيتون، صفا، ***صبرا وشتيلا المذبحة 16- 17- 18 أيلول 1982م***، ط1، 1983م.
- سلمان، رضا وآخرون، ***إسرائيل وتجربة حرب لبنان تقويمات خبراء إسرائيليين***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،ط1، قبرص، 1986م.
- سليمان، محمد، ***وكالة الأنباء الفلسطينية وفا 1972- 2008م***، وفاسنريانه الإعلام الفلسطيني ط1، 2012م
- سمارة، سميح، ***العمل الشيوعي في فلسطين- الطبقة والشعب في مواجهة الكولونيالية***، بيروت، دار الفارابي، 1979.
- سويد، محمود، ***الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل 50 عاما من الصمود و المقاومة***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، لبنان، 1998م.
- السيد حسين، عدنان، ***عصر التسوية سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية***، دار النفائس، بيروت، 1990.

- شاش، طاهر، ***المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة أريحا***، دار الشروق، ط1،القاهرة، 1995م.
- شبيب، سميح، ***منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة*** **الرسمية العربية دول الطوق " 1982- 1987م"**، نيقوسيا، شرق برس، 1988م
- الشرع، صادق، ***حروبنا مع إسرائيل 1947- 1973م معارك خاسرة وانتصارات ضائعة***، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن، ط1، 1997م.
- الشريف، كامل، ***الإخوان المسلمين في حرب فلسطين***، مكتبة المنار، الزرقاء،الأردن، ط3، 1984.
- الشريف، ماهر، ***البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908- 1993م***، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا ، قبرص، 1995م.
- الشعيبي، عيسى:

الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947- 1977، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية،1979.

منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسه مساراتها، قبرص، مركز أبحاث منظمة التحرير، 1987م.
- الشقيري، أحمد، ***من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب***، دار العودة، بيروت، 1971م.
- أبو شلباية، محمد، ***لا سلام بغير دولة فلسطينية حرة***، القدس، 1971م.
- شلبي، محمد، ***السياسة الخارجية للدول الصغيرة- الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي " 1979- 1994"***، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، والتوزيع، ط1، عمان 2008م.
- شيف، زئيف، ويعاري، أهود، ***الحرب المضللة: حرب إسرائيل في لبنان***، ترجمة حسان يوسف، بيروت ، دار المروج، 1985م.
- صالح ،محسن:

الإمام حسن البنا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2012.

فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مركز الإعلام العربي، الجيزة، 2003م.

فلسطين – سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، كوالمبور- ماليزيا، 2002.

منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني تعريف وثائق قرارات،مركز الزيتونة للدراسات والنشر ، بيروت، 2014.

- صايغ، يزيد:

التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، فتح، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، 1994م.

الحركة الوطنية الفلسطينية 1949- 1993م الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ترجمة باسل سرحان، بيروت، 2003.

- صبح، علي، ***النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945- 1995م***، دار المنهل اللبناني،ط1 لبنان، 1998م.
- الطاهري، جيهان، بريغمان، واهرون، ***العرب والكيان الصهيوني حرب الخمسين عاماً***، دمشق، مركز الدراسات العسكرية، 2001م.
- طنوس، عزت، ***الفلسطينيون ماضي مجيد ومستقبل باهر***، ج2،مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
- الطويلة، عبد الستار، ***حرب الساعات الست واحتمالات الحرب الخامسة***، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م.
- عباس، محمود، ***طريق أوسلو موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات***، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط5، لبنان،1995م.
- عبد الرحمن، اسعد وآخرون، ***منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها مساراتها***، مركز الأبحاث- منظمة التحرير،نيقوسيا، قبرص،1987.
- عبد الكريم، قيس وآخرون ، ***في النظام السياسي الفلسطيني- سلسلة الطريق إلى الاستقلال "12"***، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، و الوطنية الجديدة، دمشق، 2004.
- عبد الهادي، مهدي، ***المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934- 1974م*** ،منشورات المكتبة العصرية، ط1، بيروت، 1975م.
- العبيدي، عوني، ***جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين 1945- 1970***، عمان، 1991.

•العثمان، عثمان، ***مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي***، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2003.

•عثمان، عثمان وآخرون، ***دراسات فلسطينية***، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، 2011م.

•عدوان، عصام:

حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح 1969- 1983م، تقديم محمد سليم وصخر حبش الكتاب الثاني، 2005م

الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات ،غزة، 2008م.

• عدوان، كمال:

فتح الميلاد والمسيرة، بيروت، الإعلام الموحد لمنظمة التحرير الفلسطينية، 1974.

القتال هو الطريق، تقديم وتعليق عصام محمد علي عدوان.

• أبو عرب، خليل، ***أثر الانتخابات التشريعية الثانية على التحول الديمقراطي***، جامعة النجاح فلسطين.

• عريقات، صائب، ***السلام على السلام دراسة في التحركات الدبلوماسية والسياسية في الشرق الأوسط 1967- 1987م***، منشورات البيادر، القدس، 1987م.

• العظم ، صادق، ***النقد الذاتي بعد الهزيمة***، دار العودة، بيروت.

• أبو عفيفة، طلال، ***الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1897- 1997*** 1998.

• علوش، ناجي، ***فكر حركة المقاومة الفلسطيني الفلسطينية 1948- 1987 نظرة عامة*** الشروق للنشر والتوزيع، رام الله.

• عمرو، حسام، ***الولايات المتحدة ومنظمة التحرير- بحث في جذور العلاقة 1969- 1992***، الخليل، دائرة البحث والتطوير برابطة الجامعيين، الخليل، 1994م.

• أبو عمرو، زياد، ***أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948- 1967***، القدس الأسوار، 1987.

• عمرو، عايد، ***سلسلة معارك الثورة الفلسطينية- معركة الكرامة***، مركز الدراسات الإستراتيجية، ط3، 2005.

- عنقاوي، حلمي، ***المراحل الأولى للمسيرة خلف القضبان***، رام الله ، مطبعة الغد، ط1 1995م.
- عودة، أحمد، ***بين الانتفاضتين***، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، 2006.
- أبو عودة، عدنان، ***إشكاليات السلام في الشرق الأوسط- رؤية من الداخل***، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط1، 1999.
- غانم، إبراهيم، ***الفكر السياسي للإمام حسن البنا***، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، ط1 1992م.
- الغبرا، شفيق، ***إسرائيل والعرب- من صراع القضايا إلى سلام المصالح***، القاهرة، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ط1، 1997.
- أبو غربية، بهجت، ***مذكرات بهجت أبو غربية***، المركز العربي للدراسات والنشر، بيروت 2004م.
- أبو غزالة، حاتم، ***لبنان حرب الإبادة وطريق الأمل*** ، الصوت، الناصرة، 1984م.
- فتوني، علي، ***المراحل التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي*** ، دار الفارابي، ط1، لبنان 1999م.
- فندلي، بول، ***الخداع***، ترجمة محمود يوسف زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2 لبنان، 1993م.
- فندلي، بول، ***من يجرؤ على الكلام- الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي*** بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط6، 1990م.
- قاسم، عبد الستار، ***الطريق إلى الهزيمة***، 1998.
- قاسمية، خيرية، ***احمد الشقيري زعيما فلسطينيا ورائداً عربيا***، الكويت، 1987م.
- ***القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية***، الفدائيون بين الردة والانتحار، مديرية التوجيه المعنوي ط1،عمان ، 1973م.
- قريع، احمد، ***السلام المعلق"2" في الطريق إلى الدولة الفلسطينية قراءات في المشهد السياسي الفلسطيني***، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005.
- كابليوك، أمنون، ***عرفات الذي لا يقهر***، ترجمة عصام البطران، وزارة الثقافة الفلسطينية، رام الله 2005م.

- الكبيسي، باسل، ***حركة القوميين العرب***، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط4، 1985.
- الكنيسي، حمدي، ***الحرب طريق السلام***، إصدارات مجلة النهار، القاهرة، 2005م.
- كوانت، وليام، ***كامب ديفيد بعد عشر سنوات***، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، 1989م.
- كوبان، هلينا، ***المنظمة تحت المجهر***، لندن، منشورات هايت لايت، 1984م.
- كوساتش، غريغوري، ميلكوميان، ويلينا، ***تطور السياسة السعودية من تأسيس الدولة إلى بداية الإصلاحات*** ، ترجمة ماجد التريكي، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض، 2005م.

كوهين، أمنون، ***الأحزاب السياسية في ظل النظام الأردني 1949- 1967م***، ترجمة إبراهيم الراهب، ، دمشق، دار دمشق، 1986م.

- كيالي، عبد الوهاب، ***تاريخ فلسطين الحديث***، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1991م.
- كيمجي، دايفيد، ***الخيار الأخير 1967- 1991م***، مكتبة بيسان، ط1، بيروت، ، 1992
- ماكبرايد، شون، ***إسرائيل في لبنان*** : تقرير اللجنة الدولية للتحقيق فيما نقل عن انتهاكات القانون الدولي من قبل إسرائيل أثناء غزوها في لبنان ، ترجمة محمد إبراهيم عبد الهادي، مطبعة اثاكا 3 اساوث وارك ستريت ، ط1، 1983م.
- المجذوب، طه ، ***حرب أكتوبر... طريق السلام***، وزارة الإعلام، مصر.
- المسحال، سعيد، ***ضياع أمه***، لندن، الرافد للنشر والتوزيع، 1993م.
- المصري، زهير، ***اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية*** ، مكتبة اليازجي، غزة، 2008.
- معتوق، مها، ***وقائع الحرب الإسرائيلية – الفلسطينية في لبنان***، مؤسسة مطابع معتوق 2001م.
- الناطور، محمود " أبو الطيب":

حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات 1965- 1982، م1، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، عمان ، ط1، 2014.

حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات 1983- 2004، م2، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، عمان ، ط1، 2014.

القاطع الثالث من زلزال بيروت ، ط2، عمان، 1984م.

- نافع، بشير، ***الإسلاميون الفلسطينيون والقضية الفلسطينية 1950- 1980***، مركز فلسطين للبحوث والدراسات، فلسطين، 1999.
- نوفل ، ممدوح:

الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني مدريد – واشنطن، رام الله ، دار الشروق للنشر 1996م.

البحث عن الدولة، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ،ط1، رام الله ، 2000م.

قصة اتفاق أوسلو – طبخة أوسلو، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1995م.

- هالتر، ماريك، واريك لوران، ***مجانين السلام للقضية السرية لمفاوضات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل***، ترجمة هنريت عبودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1 1994م.
- هلال، جميل، ***النظام السياسي بعد أوسلو***، مؤسسة الدراسات الفلسطينية و مواطن، بيروت، 1998.
- هندي، خليل، ***المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني***، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1971م.
- الهور، منير، الموسى، طارق، ***مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947- 1985***، دار الجليل للنشر ، عمان، ط2، 1986.
- هيرست، ديفيد، ***البندقية وغصن الزيتون : جذور العنف في الشرق الأوسط***، ترجمة عبد الرحمن اياس، رياض الريس للكتب والنشر، 2003.
- هيكل، محمد حسنين، ***المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل سلام الأوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها***، دار الشروق،ط7، القاهرة، 2001م.
- هيلر، مارك، ***التوازن العسكري في الشرق الأوسط***، ترجمة نبيه الجزائري، دار الجليل للطباعة والنشر، ط1، عمان، 1984م.
- واصل، عبد المنعم، ***الصراع العربي الإسرائيلي***، مكتبة الشروق الدولية، ط1، القاهرة، 2002م.
- الوزير، خليل، ***البدايات***، مذكرات الوزير. بدون بيانات

• ياسين، السيد، ***الدولة الفلسطينية رؤية مستقبلية***، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، لبنان.

• ياسين، عبد القادر وآخرون، ***أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير الفلسطينية***، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، دمشق ، 2006م.

•ياسين، عبد القادر، ***منظمة التحرير الفلسطينية – التاريخ- العلاقات – المستقبل***، باحث للدراسات، بيروت، 2009م.

كتب باللغة الانجليزية

• Fahmy, Ismail, ***Negotiating for peace in the middle East*** , Johns University press, 1983.

• Gabriel, Ichard: ***Operation Peace for Galilee*** , The Israeli – P L O war in Lebanon , ew ilan, ork ang . I st ed , 1984.

• Hudson, Michael, ***To play Hegemony Fifty Years of U.S policy toward the Middle East*** , Middle East Journal, Vol, 50, NO3, Summer 1996.

• James, Lunt, ***Hussein of Jordan, A Political Biography*** , London: Mac milan London LT D,1989.

• Shemesh, Moshe, ***The Palestinian Entity 1959- 1974***, Politics And The P.L.O, Frank Cass, 1988.

• Welity, Gordon, ***Palestinian Nationalism and the Struggle for National self determination*** ,in Berch Berberoglu, Philadelphia, Temple university press, 1995.

المواقع الالكترونية

• ***إعلان مرتقب عن حكومة فلسطينية جديدة وحماس تعتبرها غير شرعية***،
http://www.dw.com/ar/%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8

• ***اتفاق مكة للوفاق الوطني*** ، http://www.wafainfo.ps/atempl

• ***الانتخابات الفلسطينية***، http://www.pchrgaza.org

- ***انتفاضة الأقصى***

http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=10241

- ***الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني***، http://www.palnation.org

أبو بكر، بكر، ***حركة فتح 1957- 2005***

http://www.bakerabubaker.info/index.php?action

- **بيان حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح " حول رفضها مشروع المملكة العربية المتحدة،**

http://www.mohamoon.net/Categories/ArabicConflicts/ArabicConflict.as

- **حركة *فتح نعتبر إعلان الاستقلال حصاد للكفاح***، http://www.noqta.info/page

.62221ar.html

حركة فتح والمستقبل، لجنة الخطط والقرارات،

http://www.fateh.net/public/newsletter

- حسن،شاكر، ***من تاريخ الحركات الوطنية في الداخل الفلسطيني- حركة الأرض***،

http://www.alhourriah.ps

- دعوة لعقد مؤتمر مدريد

Permanent Observer Mission of the State of Palestine to the United Nations

http://www.un.int/wcm/content/site/palestine/cache/offonce/pid/1ssionid

- الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، ***مركز التخطيط الفلسطيني، http://ppc-plo.ps/ar/news-cats/81/63.***

- زكي، عباس، ***حركة التحرير الوطني الفلسطيني***،

http://www.abbaszaki.plo.ps/fateh/masertfateh.htm.

- عبد الله، خالد، الدولة ***الفلسطينية في الفكر السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني***، مركز التخطيط الفلسطيني، http://ppc-plo.ps/ar/news-cats/81/63/%D8%A7%

- علاونه، كمال، ***انتفاضة الأقصى في فلسطين***،

https://kamalalawneh8.wordpress.com

- ***فتح وحماس الانقسام و المصالحة***، http://www.raialyoum.com/?p=79189.
- ***فتح ومنظمة التحرير***، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/57b58795-f3c6-45f0-8703-a1824f624d81
- أبو فخر، صقر، ***11/ تشرين الثاني،2004***، http://www.watan.com/print.php?
- أبو فخر، صقر، ***البقاء لفلسطين .... ياسر عرفات نبي العودة المؤجلة، مركز الإعلام الفلسطيني***، http:www.palestine-pmc.com/Arabic/insidel.asp
- كيالي، ماجد، ***أضواء على دور فتح في الانتفاضة***، www.sis.gov.ps/Arabic/roya
- محاضرة صخر حبش في كادر قلنديا http://www.sakher.org/arabic/lectures/41.
- المطري، عبد القادر، ***حكومة عموم فلسطين وسعي الفلسطينيين لتمثيل الذات***،دنيا الرأي http:pulpit.alwatanvoice.com
- المؤتمر السادس مخاض صعب لولادة ناجحة، مجلة البيادر السياسي ***http://www.al-bayader.com/readArticle.aspx?Articleid=9205***
- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ، ***http://mfa.gov.il/MFAAR/KeyDocuments/PeaceProcess/Pages/roadmap.aspx***
- ***وثيقة الأسرى ما زالت مفتاح المصالحة الفلسطينية***، http://alasra.ps/ar/index.php?act=post&id=27577
- ***ياسر عرفات المحطة الخامسة مفاوضات السلام، الهيئة القيادية العليا لحركة فتح***، http://www.fateh-gaza.com/ar/?Action=Details&ID=340
- ***ياسر عرفات من بندقية الثائر وحتى غصن الزيتون***، http://www.arab48.com/%D9%81%D9%84%D8

Abstract

Palestine National Liberation Movement (Fatah) has been one of the most Palestinian influential movements throughout the various stages of the Palestinian cause, namely the stage of the *military action*, which was crystallized under the concept of *armed struggle*. Fatah, or the Movement, then proposed the slogan of *"Liberation of Palestine is the Way to Arab Unity"* and called for the establishment of a democratic, independent Palestinian state with a complete sovereignty over all Palestinian territories. Another stage was the *political action*, which is marked by the beginning of the 1974 Ten-Point Program, whereby Fatah, showed a more flexible position which became fully clear at the beginning of 1990s after the Movement decided to go to the Madrid Conference and participate in its subsequent conferences and agreements. The events and the difficulties experienced by the Movement since its inception in 1965 played a major role in the crystallization of the concept of a Palestinian state. Therefore, the present research aims to investigate the concept of the Palestinian state since Fatah's inception until its 2009 Sixth Conference, the nature of the events, issues and pressures experienced by the Movement, and the public principles and national constants which Fatah has laid out for itself, and which have identified the landmarks of the Palestinian state.

The study shows Fatah's concept of the state through the evolution of the concept of the national state in the Palestinian political thought. For this purpose, the study reviews the concept of a Palestinian state as seen by pre-Fatah political parties or movements, such as the Palestinian Communist Party, the Muslim Brotherhood Movement, the Baath Arab Socialist Party, the Arab Nationalist Movement, the General Union of Palestine Students, and the Land Movement.

The study touches on the concept of the state in the thought of Fatah during 1965-1968, since the establishment of Fatah and the Palestine Liberation Organization (PLO). It also explores the concept of the state in the 1964 National Charter, and the impact of the Arab military defeat in 1967 Arab-Israeli War on the concept of the state, on the restructuring of

the PLO, and on the Battle of Karameh (*dignity*) as well as on the Palestinian national identity in 1968.

The study addresses another important stage in the formation of the concept of the state in the Movement's thought in 1970 through examining the military struggle between Jordan and the Palestinians during 1970-1971, the project of the United Arab Kingdom, and the 1973 Arab-Israeli War. Similarly, the study identifies the role played by the Ten-Point Program, the Geneva Conference, and the Camp David Agreement in the development of Fatah's concept of the state.

The study also deals with the concept of the state in the thought of Fatah during 1982-1988. It looks into the impact of the Israeli invasion of Lebanon in 1982, and President Reagan's initiative for Palestinian self-rule, which was rejected by the Movement. However, Prince Fahd then announced his initiative, which brought together the implicit recognition of Israel and the establishment of a Palestinian state on the West Bank and Gaza Strip. Meanwhile, the Movement did not rule out the option of a confederation with Jordan.

The study also addresses the impact of the first Palestinian uprising on the Movement's concept of the state which was embodied in the Palestinian Declaration of Independence on 15 November 1988. The statement is the first document announcing the establishment of a Palestinian state based on the natural, historical and legal right of the Palestinian people to their homeland, Palestine.

The study also explores the Movement's concept of the Palestinian state during 1991-2009 through the Oslo Agreement, the establishment of the Palestinian National Authority (PNA), the relationship of Fatah with the PNA, and the Al-Aqsa Intifada in 2000, which brought to the Movement's mind the armed struggle option. The study also explores the Movement's concept of the Palestinian state in 2003 through its draft Constitution, which states that Palestine is an independent, sovereign state with a republican system. Its territory is an indivisible unit within its borders on the eve of June 4, 1967, and Jerusalem is the capital of the state of Palestine and the seat of its public authorities. The study also sheds light on the Movement's concept of the Palestinian state through the Palestinian division in 2007 and its consequences: the formation of the

two rival governments and authorities: one is under occupation and the other is under siege; the preoccupation with the internal disputes at the expense of the national issues and the conflict with the enemy; external interference in decision-making; paying attention to solving the internal disputes at the expense of fundamental issues relating to the Palestinian state. Finally, the study addresses the 2009 Sixth Fatah Conference.